الصلابة
في مواجهة التغير

صندوق النقد الدولي
التقرير السنوي
٢٠٢٤

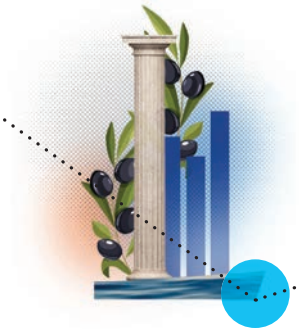

١٩٤٤–٢٠٢٤

الذكرى السنوية الثمانون لتأسيس صندوق النقد الدولي التي تحل هذا العام هي فرصة مواتية لاستعراض الماضي والتطلع إلى المستقبل – أي الإقرار بصلابة الاقتصاد العالمي الملحوظة في أعقاب الصدمات الأخيرة المتلاحقة، مع إمعان الفكر أيضا في كيفية بناء الصندوق وبلدانه الأعضاء على هذه الصلابة لتحقيق رخاء أكبر للجميع.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

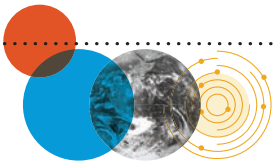

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠٢٤

مر الاقتصاد العالمي منذ نهاية الجائحة بتطورات ذات طابع مضطرب، بدءا من انقطاعات سلاسل الإمداد، وأزمة الطاقة والغذاء التي أشعلتها الحرب الروسية على أوكرانيا، وطفرة التضخم الكبيرة التي أعقبها تشديد السياسة النقدية على نحو متزامن عالميا. غير أن أطر السياسات القوية في بلدان كثيرة ساهمت في الصلابة العالمية. ومع ذلك، خرجت بلدان كثيرة من هذه الفترة محمّلة بمستويات مرتفعة من الديون وزيادة في تكاليف خدمة الدين.

والتحدي في الوقت الراهن يتألف من شقين؛ الأول يتمثل في حماية الاستقرار الاقتصادي الكلي من مزيد من الصدمات الجغرافية–السياسية، والتصحيح المالي المُرْبك، ومهمة إعادة التضخم إلى المستويات المستهدفة. وسوف يتعين تقديم المساعدة المستمرة لسكان العالم الذين ما زالوا يعيشون تحت وطأة التركة التي خلفتها الأزمات المتعاقبة، وكذلك للبلدان منخفضة الدخل التي تعرضت لأشد الندوب الاقتصادية. ويتمثل الشق الثاني في الاستفادة من الصلابة الاقتصادية العالمية لمجابهة واستيعاب التطورات التحويلية التي تستلزم تحركنا الجماعي – أي التطورات من قبيل تغير المناخ، والتحول الرقمي، وثورة الذكاء الاصطناعي التي قد تؤدي، سلبا أو إيجابا، إلى إعادة صياغة طبيعة عملنا. وسوف تقتضي هذه التحولات تعاونا متعدد الأطراف للتخفيف من حدة المخاطر وتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة.

ويتمتع صندوق النقد الدولي بوضع يؤهله لتشجيع هذا التعاون، فهو الركيزة الأساسية لشبكة الأمان المالي العالمية، ومحفل يجمع بين بلدانه الأعضاء لتقديم الضمانات الجماعية في مواجهة خطر الأزمات المالية. ويتمثل هدفه في تشجيع التعاون النقدي الدولي، والتجارة، وتحقيق الرخاء للجميع. وكان استكمال المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص دليلا على قدرة الصندوق على توحيد جهود أعضائه للعمل بروح التعاون العالمي والعمل متعدد الأطراف. وقد ظهرت مشاعر التعاون الدولي مرة أخرى في جهود أكثر من 40 عضوا ساندت مساهماتهم حتى عام ٢٠٢٣ أنشطة الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر عن طريق تعزيز قدرته على تعبئة موارد القروض الميسرة لأفقر بلدانه الأعضاء. وهذا الإنجاز، إلى جانب العمل الذي يضطلع به الصندوق بوجه عام، هو دليل على أهمية ترابطنا المشترك وتعاوننا – بالاشتراك مع المؤسسات الشريكة مثل البنك الدولي – مع البلدان الأعضاء من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والرخاء للجميع.

ومن جانبه، يرى الصندوق إمكانية تعزيز هذا الاستقرار والرخاء من خلال جهوده في تحليل وإسداء المشورة بشأن السياسات إلى بلدانه الأعضاء، ومن خلال برامجه الإقراضية، وكذلك ما يقدمه من أنشطة تنمية القدرات.

وفي هذا العالم الذي يتسم بالتغير المستمر، يعكف الصندوق أيضا على تفحص مجالات عمله ومجموعة أدواته بصفة مستمرة لضمان استمرار استجابته، في إطار المهام المنوطة به، لتلبية احتياجات بلدانه الأعضاء الحالية ولفترة طويلة في المستقبل. وكان المجلس التنفيذي للصندوق، لدى إعلانه في إبريل 2024 اختيار السيدة كريستالينا غورغييفا لشغل منصب المدير العام لفترة ولاية ثانية مدتها خمس سنوات، قد أشاد بتركيز السيدة غورغييفا على ضمان مواصلة الصندوق العمل على التكيف والتطور.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

رسالة من المدير العام

عزيزي القارئ،

يعكس الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن صورة متباينة. ولكن النبأ السار هو أن التضخم انخفض عن مستويات الذروة التي بلغها في منتصف عام ٢٠٢٢، ويرجع الفضل في ذلك بقدر كبير إلى تضافر جهود البنوك المركزية. فقد ظل النشاط الاقتصادي متسما بالصلابة بدرجة ملحوظة، مسجلا نموا أسرع مما كان متوقعا – لا سيما في الولايات المتحدة وبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل – ولكن مع فروق كبيرة حول العالم.

والأمر الأكثر مدعاة للقلق هو توقعات النمو في الأجل المتوسط التي تقل كثيرا عن المتوسط التاريخي البالغ ٣,٨٪. فمستويات الدين المرتفعة، إلى جانب تباطؤ النمو وارتفاع أسعار الفائدة، تعني قلة الأموال اللازمة لتمويل الخدمات العامة أو القيام بالاستثمارات الحيوية. ويعاني حاليا كثير من البلدان المعرضة للمخاطر في سبيل طي صفحة الأزمات المتلاحقة، وهي بذلك معرضة للتخلف أكثر عن الركب. وفي الوقت نفسه، يهدد تصاعد التشرذم الجغرافي–الاقتصادي بزيادة أوجه التفاوت الاقتصادي العالمية. ورغم أننا لا نشهد حاليا انعكاسا واسع النطاق في مسار العولمة، فإن هذا البنيان الاقتصادي العالمي الذي ساعد في انتشال ١,٥ مليار نسمة من براثن الفقر يتعرض حاليا للضغوط. وكل هذا يحدث في الوقت الذي نحتاج فيه للتعاون العالمي أكثر من أي وقت مضى للوصول إلى اتفاق بشأن الاتجاهات العامة السائدة التي تؤثر علينا جميعا، من التغير المناخي إلى ثورة الذكاء الاصطناعي.

غير أن التحديات التي نواجهها توفر لنا كذلك فرصة للتكيف والازدهار. وسيقتضي ذلك تنفيذ تحولات طموحة، لكنها ممكنة، على مستوى السياسات يمكنها معالجة سوء توزيع الموارد وزيادة مرونة القوى العاملة؛ وتشجيع الانفتاح التجاري والتطور المالي؛ فضلا على تعزيز الإنتاجية والاستفادة إلى أقصى حد من التطور التكنولوجي. ومع اتخاذ التدابير الصحيحة، وفقا لحساباتنا، يمكن زيادة النمو العالمي بنحو ١,٢ نقطة مئوية بحلول عام ٢٠٣٠.

وبالعمل التعاوني المشترك، هناك الكثير مما يمكننا تحقيقه. فإنجازات الصندوق على مدار العام الماضي توضح كيف يمكن أن تتضامن بلداننا الأعضاء لدعم التدابير التي تعود بالنفع علينا جميعا كمجتمع عالمي. ومن هذه الإنجازات نجاح استكمال المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص؛ والوفاء بمستهدفات تمويل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر؛ وعقد الاجتماع الثاني للمائدة المستديرة بشأن الديون السيادية العالمية؛ وإنشاء المقعد الخامس والعشرين في المجلس التنفيذي. وتتضح هذه الإنجازات كذلك في العمل اليومي الذي يمارسه خبراء الصندوق ولا يحظى بالشهرة نفسها، وإن كان على القدر نفسه من الأهمية، في سياق الرقابة، وإسداء المشورة بشأن السياسات، والإقراض، وتنمية القدرات.

وإذ يحتفل صندوق النقد الدولي بالذكرى السنوية الثمانين لتأسيسه، يوضح هذا التقرير السنوي كيف يضطلع الصندوق من خلال هذا العمل بمساعدة بلدانه الأعضاء على التعاون فيما بينها لمواجهة التحديات العالمية والقومية. ويحدد كيف أن الصندوق يواصل التكيف، في عالم يتسم بالتغير المستمر، لكي يضمن أن سياساته ومجموعة أدواته ونظام حوكمته قادرة على تلبية احتياجات أعضائه من جميع أنحاء العالم تقريبا.

ويتحقق هذا العمل بفضل جهود المجلس التنفيذي للصندوق الذي تمثل توجيهاته وجهوده الإشرافية عنصرا أساسيا للوفاء بالمهام المنوطة بالصندوق. وكانت الموافقة، التي صدرت في العام الماضي، بزيادة حصص عضوية الصندوق في إطار المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص بمثابة تصويت قوي بالثقة فيما نضطلع به من عمل لدعم بلداننا الأعضاء.

ويكتسب هذا العمل أهمية خاصة في ظل البيئة العالمية الحالية التي تتسم بالتعقيد. وقد شرفني المجلس التنفيذي في وقت سابق من العام الجاري بدعوتي لتولي منصب المدير العام لفترة ولاية ثانية. ولدى قبولي هذا التشريف قلت إنني عازمة على ضمان أن يكون الصندوق أكثر احتواء للجميع وأكثر فعالية واستجابة لاحتياجات أعضائه، وأن يواصل تكريس جهوده لمساعدتهم في التصدي لما يواجهونه من تحديات.

واليوم أجدد التزامي بكل صدق بتنفيذ هذه المهمة.

كريستالينا غورغييفا

المدير العام

سبتمبر ٢٠٢٤

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

لمحة عن صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي منظمة تضم ١٩٠ بلدا عضوا وتعمل لتعزيز التعاون النقدي الدولي، وتسهيل التجارة الدولية، والمساهمة في زيادة فرص العمل ورفع مستويات الدخل الحقيقي، وتشجيع استقرار أسعار الصرف، ومساعدة البلدان الأعضاء على معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات. ويسعى الصندوق إلى ضمان استقرار النظام النقدي الدولي، أي نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمكّن البلدان ومواطنيها من إجراء المعاملات فيما بينهم. وجميع البلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في مجلسه التنفيذي، الذي يناقش تبعات السياسات الاقتصادية لكل بلد عضو على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، ويوافق على التمويل المقدم من الصندوق لمساعدة البلدان الأعضاء، كما يشرف على جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات. ويغطي هذا التقرير السنوي أنشطة المجلس التنفيذي والإدارة العليا وخبراء الصندوق خلال السنة المالية من أول مايو ٢٠٢٣ إلى ٣٠ إبريل ٢٠٢٤، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتعكس محتويات التقرير آراء المجلس التنفيذي ومناقشاته بشأن السياسات حيث كانت له مشاركات فعالة في إعداد هذا التقرير السنوي.

وتبدأ السنة المالية في صندوق النقد الدولي في أول مايو وتنتهي في ٣٠ إبريل. وتعبر التحليلات واعتبارات السياسات الواردة في هذه المطبوعة عن وجهات نظر المديرين التنفيذيين. ووحدة حقوق السحب الخاصة هي وحدة الحساب المستخدمة في الصندوق؛ وتستخدم القيم التقريبية في تحويل بيانات الصندوق المالية إلى الدولار الأمريكي ويتم توفيرها على سبيل التيسير. وفي ٣٠ إبريل ٢٠٢٤، كان سعر صرف حق السحب الخاص مقابل الدولار الأمريكي هو ٠,٧٥٨٧٦٦ حق سحب خاص للدولار الأمريكي، وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل حق السحب الخاص هو ١,٣١٧٩٣ دولار أمريكي لحق السحب الخاص. وكان السعر في السنة السابقة (٢٨ إبريل ٢٠٢٣) هو ٠,٧٤٢٣٨٦ حق سحب خاص للدولار الأمريكي، و ١,٣٤٧٠١ دولار أمريكي لحق السحب الخاص. "مليار" تعني ألف مليون، و"تريليون" تعني ألف مليار؛ وترجع التفاوتات الطفيفة بين مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب. ولا يشير مصطلح "بلد" حسب استخدامه في هذا التقرير السنوي، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون الدولي والأعراف الدولية. ويشمل هذا المصطلح أيضا، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل. ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا غيرها من المعلومات المستخدمة في أي خرائط على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.

في ٣٠ إبريل ٢٠٢٤، كان سعر صرف حق السحب الخاص مقابل الدولار الأمريكي

١ دولار أمريكي = ٠,٧٥٨٧٦٦ حق سحب خاص

وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل حق السحب الخاص

١ حق سحب خاص = ١,٣١٧٩٣ دولار أمريكي

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

أدوار الصندوق الرئيسية الثلاثة

الرقابة الاقتصادية

إسداء المشورة للبلدان الأعضاء بشأن اعتماد السياسات اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر.

الإقراض

إتاحة التمويل للبلدان الأعضاء لمساعدتها في معالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات، بما في ذلك حالات عجز النقد الأجنبي الناتجة عن تجاوز المدفوعات الخارجية الإيرادات من النقد الأجنبي.

تنمية القدرات

توفير أنشطة تنمية القدرات (بما في ذلك المساعدة الفنية والتدريب)، عند الطلب، لمساعدة البلدان الأعضاء على تقوية مؤسساتها الاقتصادية من أجل تصميم سياسات اقتصادية سليمة وتنفيذها.

ويقع مقر الصندوق الرئيسي في واشنطن العاصمة، وله مكاتب في أنحاء العالم بغرض توسيع نطاق تواصله على المستوى العالمي والحفاظ على الروابط الوثيقة مع بلدانه الأعضاء. وللاطلاع على مزيد من المعلومات عن صندوق النقد الدولي وبلدانه الأعضاء، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت IMF.org.

المختصرات

BBA	bilateral borrowing agreement	اتفاق اقتراض ثنائي
CCRT	Catastrophe Containment and Relief Trust	الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون
CD	capacity development	تنمية القدرات
ECF	Extended Credit Facility	التسهيل الائتماني الممدد
EFF	Extended Fund Facility	تسهيل الصندوق الممدد
EMDE	emerging market and developing economy	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
FCL	Flexible Credit Line	خط الائتمان المرن
FY	financial year	سنة مالية
GRA	General Resources Account	حساب الموارد العامة
HIPC	Heavily Indebted Poor Countries	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
ICD	Institute for Capacity Development	معهد تنمية القدرات
IEO	Independent Evaluation Office	مكتب التقييم المستقل
NAB	New Arrangements to Borrow	الاتفاقات الجديدة للاقتراض
PRGT	Poverty Reduction and Growth Trust	الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر
RCF	Rapid Credit Facility	التسهيل الائتماني السريع
RFI	Rapid Financing Instrument	أداة التمويل السريع
RSF	Resilience and Sustainability Facility	تسهيل الصلابة والاستدامة
RST	Resilience and Sustainability Trust	الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة
SCF	Standby Credit Facility	تسهيل الاستعداد الائتماني
SDR	special drawing right	حق السحب الخاص
SLL	Short-Term Liquidity Line	خط السيولة قصيرة الأجل
UCT	upper credit tranche	شريحة ائتمانية عليا

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الصلابة في مواجهة التغير

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠٢٤

طالع المزيد على شبكة الإنترنت

IMF.ORG/AR2024

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

المحتويات

١٢
صندوق مؤهل لخوض المستقبل
كيف يعمل الصندوق على ضمان تلبيته احتياجات بلدانه الأعضاء حاليا وفي المستقبل؟

١٨
زيادة عدم اليقين والمجهول
ما التدابير التي يمكن أن تساعدنا على التأهب لمجابهة القوى التحويلية التي توشك أن تعترضنا؟

٨
الجزء الأول
عن كثب

٩
الحفاظ على التعافي
بعد سنوات من الصدمات المتلاحقة، كيف يمكن لاقتصادات العالم أن تصبح أكثر صلابة في مواجهة الاضطرابات المستقبلية؟

١٥
نظرة جديدة على الإقراض والديون
كيف تجري حاليا مواءمة عمليات الصندوق الإقراضية ومنهجه في التعامل مع الديون لكي تكون ملائمة وفعالة قدر الإمكان؟

٢٤ الذكرى السنوية الثمانون لإنشاء صندوق النقد الدولي

٢٦
الجزء الثاني
العمل الذي نضطلع به

٢٨ الرقابة الاقتصادية
٣١ الإقراض
٤٥ تنمية القدرات

٦٠
الجزء الثالث
من نحن

٦٤ فريق الإدارة العليا
٦٦ المديرون التنفيذيون والمناوبون

٦٨ الموارد
٧٦ المساءلة
٨٤ المسؤولية الاجتماعية المؤسسية

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

عن كثب

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الحفاظ على التعافي

أبدى الاقتصاد العالمي صلابة ملحوظة في أعقاب الجائحة، كما واصل التضخم انحساره باطراد نحو مستهدفات البنوك المركزية. ورغم أن معظم الدلائل تشير إلى حدوث هبوط هادئ في النشاط الاقتصادي العالمي، فقد ازداد التباعد في مسارات النمو والتضخم بين البلدان، وتآكلت الهوامش الوقائية، وأصبحت آفاق النمو على المدى المتوسط باهتة. ومما يبعث على القلق بالقدر نفسه أن البلدان المعرضة للمخاطر أصبحت مهددة بالتخلف أكثر عن الركب.

وإزاء

هذه الخلفية، تتمثل أهم أولويات السياسات في إعادة بناء الهوامش الوقائية، وتنشيط النمو متوسط الأجل، والتأكد من أن سياسات الصندوق، ومجموعة أدواته الإقراضية، ونظام حوكمته متلائمة مع عالم آخذ في التغير.

وتشير التنبؤات إلى تراجع التضخم العالمي على نحو مطرد، مع عودة الاقتصادات المتقدمة إلى مستويات التضخم المستهدفة في وقت أقرب من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (الشكل البياني ١–١). غير أن استعادة الاستقرار التام للأسعار ليست مضمونة بعد، وسوف يتعين على مسؤولي البنوك المركزية توخي الحرص في تحقيق التوازن بين مخاطر تنفيذ التيسير النقدي قبل الأوان وتأجيله أكثر من اللازم. فالتباين في ديناميكية التضخم يتطلب اتباع مناهج ذات خصوصية قُطْرية.

ومن المتوقع أن يظل النمو منخفضا على المدى المتوسط (الشكل البياني ١–٢). ووفقا لتوقعات الصندوق، تشير التنبؤات إلى أن النمو العالمي سيبلغ ٣,١٪ في ٢٠٢٩ — وهو من أدنى المستويات المسجلة منذ عقود في تنبؤات الخمس سنوات التالية. وهذا لا يبشر بالخير بالنسبة للحد من الفقر وخلق فرص العمل اللازمين للأعداد المتزايدة من السكان الشباب في الاقتصادات النامية والأسواق الصاعدة. فتباطؤ آفاق النمو يعني أن بعض البلدان — ولا سيما منخفضة الدخل — تواجه خطر التخلف عن الركب في المسيرة نحو تقارب مستويات الدخل.

وبعد أربع سنوات من تفشي جائحة كوفيد–١٩، تجاوزت مستويات عجز المالية العامة والديون التوقعات السائدة في الفترة التي سبقت الجائحة ومن المتوقع أن تظل مرتفعة على المدى المتوسط. وما لم تُتخذ إجراءات حاسمة، من المتوقع أن يتجاوز الدين العام العالمي ١٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٩.

ولا بد عندئذ أن تتمثل الأولوية في إعادة بناء الحيز المالي بما يجعل الاقتصادات أكثر صلابة في مواجهة الصدمات المستقبلية ويفسح المجال أمام الاستثمارات العامة اللازمة لمعالجة التحولات المناخية والتكنولوجية. وعلى سبيل المثال، من شأن توخي الدقة في إعداد مزيج من تدابير الإيرادات والنفقات أن يتيح تحقيق الأهداف المناخية مع ضمان استدامة القدرة على تحمل الدين وتحقيق الجدوى السياسية. وسوف يكون تسعير الكربون أداة ضرورية وينبغي تكملته بسياسات لمعالجة إخفاقات السوق وتحفيز التمويل والاستثمار الخاص في مشروعات التكنولوجيا منخفضة الكربون.

تنبؤات النمو العالمي في ٢٠٢٩ ستبلغ

٣,١٪

وهي من أدنى تنبؤات الخمس سنوات التالية منذ عقود.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الشكل البياني ١-١: التضخم العالمي يتراجع على نحو مطرد

(التضخم الكلي حسب المنطقة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية؛ ٪)

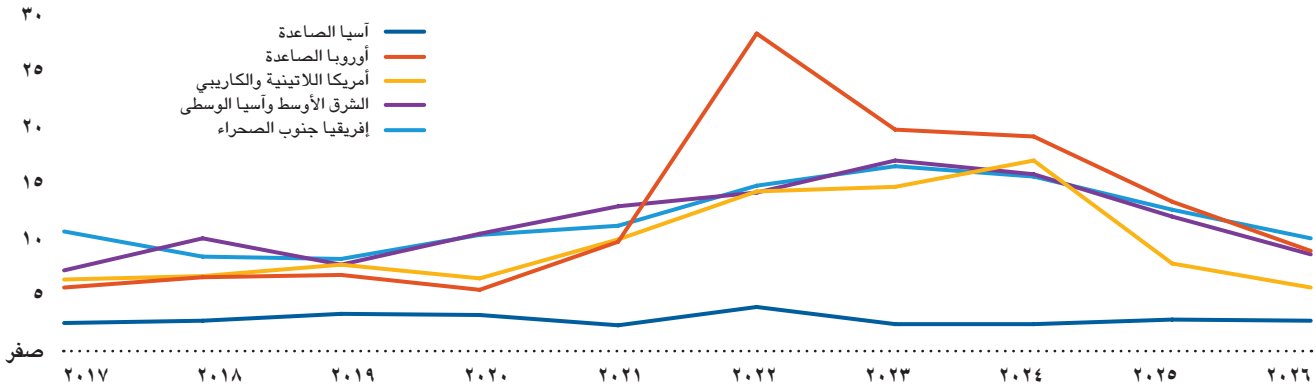

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تستبعد من التضخم الأساسي أسعار الغذاء والطاقة المتقلبة.

ولدعم النمو على المدى المتوسط، سيكون على البلدان اختيار مزيج ملائم من السياسات لاحتواء التضخم ووضع الموارد العامة على مسار مستدام. وإلى جانب إعادة بناء الاحتياطات وضمان بقاء الدين في حدود مستدامة، فإن خلق الحيز اللازم للاستثمار سيكون مهمة صعبة، نظرا لأن الاقتصادات لا تزال تعاني إزاء تركاتها من مستويات الدين والعجز المرتفعة.

ومن شأن سياسات المالية العامة جيدة التصميم لتنشيط الابتكار ونشر التكنولوجيا أن تعجل بزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي عبر مختلف البلدان. وينبغي لصناع السياسات أيضا الاستفادة من المجالات التي يبرزها الصندوق لمواجهة انخفاض النمو على المدى المتوسط، بما في ذلك تدابير مثل تشجيع زيادة مشاركة الإناث في سوق العمل وتعزيز الاستثمار الأخضر.

وفي عام ٢٠٢٤، من المقرر أن يشهد أكثر من نصف العالم (مقيسا بتعداد السكان وإجمالي الناتج المحلي على السواء) انعقاد انتخابات عامة. وسوف يكون تأجيل تصحيح أوضاع المالية العامة خيارا مغريا بالنسبة للحكومات، وإن كان ذلك قد يدفع بإجراء تصحيحات أكثر إيلاما فيما بعد.

ولا تزال مخاطر إعادة تمويل الديون مرتفعة في بلدان كثيرة، وهناك حاجة لمواصلة التعاون الدولي لتحسين البنيان العالمي لإعادة هيكلة الديون، وذلك بسبل منها الإطار المشترك لمعالجة الديون الذي وضعته مجموعة العشرين ومن خلال تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية. وسوف تساهم هذه المبادرات وجهود اجتماع المائدة المستديرة بشأن الديون السيادية العالمية في مساعدة البلدان التي بلغت حالة المديونية الحرجة على تحقيق الاستدامة في قدرتها على تحمل الدين.

وبالإضافة إلى حسن إدارة موارد المالية العامة، يجب أن يحرص صناع السياسات أيضا على زيادة حجم الكعكة الاقتصادية. وسوف تكون الإصلاحات الهيكلية الموجهة للمستحقين والمتوخى دقة تسلسلها بالغة الأهمية من أجل تعزيز الإنتاجية، وتخفيف أعباء الديون، ودعم التحول الأخضر والتحول الرقمي. وبالمثل،

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

نجد أن الاستثمارات الخضراء — أو السياسات مثل تلك التي تعالج عدم المساواة بين الجنسين في النفاذ إلى أسواق العمل — سوف تنتج دفعاتها المعززة المتأصلة لمعالجة آفاق النمو المنخفضة على المدى الطويل. وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فمن شأن تحديد أولويات الإصلاحات في مجالات مثل الحوكمة، وقواعد تنظيم ممارسة الأعمال، وسياسات القطاع الخارجي — أن يطلق العنان لمكاسب الإنتاجية.

والاتجاهات العامة العالمية، كتلك التي نتناولها بالنقاش لاحقا في هذا التقرير تحت عنوان «زيادة عدم اليقين والمجهول»، تبشر بازدياد الإنتاجية وتحسن النمو الاتجاهي، لكنها تهدد أيضا بتحفيز الاختلالات، لا سيما في أسواق العمل. غير أن هناك اتجاهات عامة أخرى، مثل تزايد التشرذم الجغرافي— الاقتصادي، وحدوث زيادة كبيرة في القيود التجارية والسياسات الصناعية، وتغير المناخ يمكن أن تؤدي إلى زيادة إضعاف الآفاق الاقتصادية الضعيفة بالفعل. وتتطلب هذه الاتجاهات العامة المزيد من التعاون الدولي وتضافر الجهود متعددة الأطراف للحد من آثارها السلبية والاستفادة من منافعها.

بعد أربع سنوات من تفشي جائحة كوفيد-١٩، تجاوزت مستويات عجز المالية العامة والديون التوقعات السائدة في الفترة التي سبقت الجائحة.

وإزاء هذه الخلفية وتماشيا مع طبيعة المهام المنوطة به، عكف الصندوق على تزويد بلدانه الأعضاء بالمشورة بشأن السياسات والتمويل ودعم تنمية القدرات، مع الحفاظ على طابع المرونة وسرعة الاستجابة للظروف المتغيرة. وسوف يواصل الاضطلاع بدور حيوي في تيسير التعاون الدولي وتقوية النظام النقدي الدولي.

الشكل البياني ١-٢: النمو متوسط الأجل سيظل منخفضا

(مؤشر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛ مؤشر، ٢٠٢٠: الربع ٤ = ١٠٠)

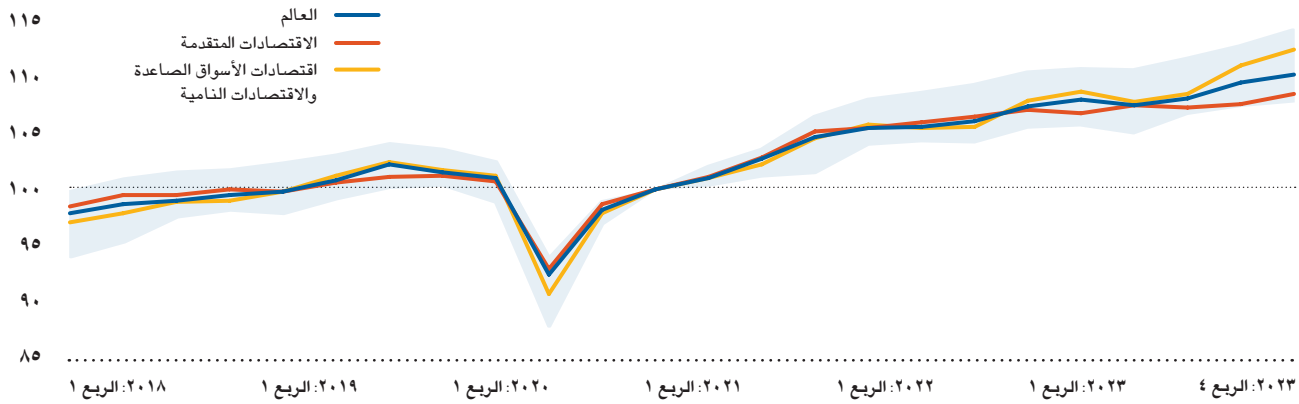

المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يرصد الشكل البياني وسيط عينة من ٤٤ اقتصادا. ويمثل النطاقان المئين الخامس والعشرين والمئين الخامس والسبعين للبيانات عبر الاقتصادات المختلفة.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

صندوق مؤهل لخوض المستقبل

نظرا للموقع الجغرافي المتميز للمغرب في الطرف الشمالي لقارة إفريقيا، وطبيعة سكانه الأصغر سنا والأسرع نموا، فقد كان اختيار مراكش لاستضافة الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أكتوبر ٢٠٢٣ اختيار ملائما ونحن على أعتاب الذكرى السنوية الثمانين لإنشاء مؤسستي بريتون وودز (راجع صفحة ٢٤). وبينما يحتفل الصندوق بتاريخه فإنه يصب تركيزه بقوة أيضا على المستقبل.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

فالاتفاقات بشأن الحوكمة والتمويل

التي تم التوصل إليها في مراكش تشهد بعزم البلدان الأعضاء على صياغة صندوق لا يقتصر على تلبية احتياجات أعضائه في الوقت الحالي فقط، بل في المستقبل أيضا. وعلى مدار العام الماضي، واصل الصندوق التطور لكي يخدم أعضاءه بصورة أفضل، مع تطويع أنشطته في مجالات الإقراض وإسداء المشورة بشأن السياسات وتنمية القدرات لمساعدة البلدان على التحرك لمواجهة الأوضاع العالمية المتغيرة.

ويعكف الصندوق على تسخير قوة العمل متعدد الأطراف، بالشراكة مع البنك الدولي، من أجل تحقيق أهدافه، وفقا لم أوضحته «مبادئ مراكش للتعاون العالمي» التي صدرت بالاشتراك مع البنك الدولي وكبار المسؤولين في المغرب في نهاية الاجتماعات السنوية.

وللتعبير بصورة أفضل عن تركيبة الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، وبناء على توصية من المجلس التنفيذي للصندوق وافق مجلس محافظي الصندوق في شهر ديسمبر على زيادة في حصص عضوية الصندوق في إطار المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص. ولدى موافقة البلدان الأعضاء على هذا القرار، التي تنطوي في حالات كثيرة على صدور موافقة تشريعية، سوف تتم زيادة حصص الأعضاء في الصندوق بنسبة قدرها ٥٠٪ (٢٣٨,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أو ٣١٤ مليار دولار)، بحيث يصل مجموع حصص العضوية ٧١٥,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٩٤٣ مليار دولار). ولدى دخول زيادة الحصص حيز التنفيذ، فإنها سوف تقلل من اعتماد الصندوق على الموارد المقترضة بدون أي خفض في طاقته الإقراضية التي تشكل أهمية بالغة للحفاظ على طابع الصندوق القوي الذي يقوم على الحصص وتتوافر له الموارد الكافية. واستشرافا لإجراء المراجعة العامة السابعة عشرة للحصص، دعا مجلس المحافظين إلى العمل من أجل وضع مناهج ممكنة بحلول شهر يونيو ٢٠٢٥ للاسترشاد بها في المضي قدما بإعادة مواءمة الحصص، بما في ذلك من خلال صيغة جديدة للحصص.

نجح الصندوق في بلوغ هدفه المتمثل في تعبئة

١٢,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة

لصالح موارد تمويل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

ومن العلامات الفارقة الأخرى التي تم التوصل إليها في مراكش تحقيق مستهدفات عام ٢٠٢١ لتعبئة الموارد لصالح الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (PRGT). فقبيل انعقاد الاجتماعات السنوية، وبدعم ١٧ بلدا عضوا، نجح صندوق النقد الدولي في بلوغ هدفه المتمثل في تعبئة ١٢,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (١٧ مليار دولار) لصالح موارد تمويل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وتلقى الصندوق تعهدات إضافية قرب موعد انعقاد الاجتماعات السنوية أثمرت عما يقرب من ١٤,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في إطار جولة عام ٢٠٢١ لتعبئة الموارد، متجاوزة بذلك المستوى المستهدف بفارق كبير.

وبالإضافة إلى ذلك، تحقق في مراكش أيضا هدف تعبئة ٢,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٣ مليارات دولار) لصالح موارد تمويل حساب الدعم في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، وذلك بفضل الدعم المقدم من أكثر من ٤٠ عضوا من الشركاء في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وهذه خطوة أولى مهمة تساعد في ضمان استمرار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر في تقديم التمويل بسعر فائدة صفري إلى أفقر الأعضاء وأشدهم تعرضا للمخاطر. (لمزيد من المعلومات عن الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، راجع «نظرة جديدة على الإقراض والديون».)

ونظرا لتأثير الاعتبارات المناخية البالغ على الاقتصاد الكلي، يتزايد حاليا تعميمها في أنشطة الصندوق — ليس من خلال مشورته بشأن السياسات الاقتصادية الكلية والمالية وحسب، بل من خلال أنشطته الإقراضية أيضا. والصندوق الاستئماني للصلابة

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

ونظرا لتأثير الاعتبارات المناخية البالغ على الاقتصاد الكلي، يتزايد حاليا تعميمها في أنشطة الصندوق — ليس من خلال مشورته بشأن السياسات الاقتصادية الكلية والمالية وحسب، بل من خلال أنشطته الإقراضية أيضا.

والاستدامة الذي أنشأه صندوق النقد الدولي يوفر تمويلا أطول أجلا بتكلفة معقولة لمساعدة البلدان الأعضاء على التصدي للتحديات الهيكلية الناشئة عن تغير المناخ والتأهب للجوائح.

وفي شهر مايو ٢٠٢٣، وافق المجلس التنفيذي كذلك على وضع حد أقصى لسعر الفائدة على القروض من الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة يُطبَّق على المقترضين الأقل دخلا (بلدان المجموعة ألف) في أعقاب أول مراجعة على الإطلاق لكفاية موارد الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة. وبنهاية إبريل ٢٠٢٤، كانت الموافقة قد صدرت على عقد ١٨ اتفاقا، بقيمة تصل إلى حوالي ٦,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة لتوفير التمويل من هذا الصندوق الاستئماني في إطار تسهيل الصلابة والاستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، حصل صندوق النقد الدولي على مساهمات من ثمانية أعضاء لإضافة مليار وحدة حقوق سحب خاصة في حسابي الإيداع والاحتياطي في الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة خلال السنة المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٢٤. كذلك قدم ستة أعضاء التزامات جديدة لحساب القروض خلال السنة المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٢٤، بلغ مجموعها ٤,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وقد أضافت هذه الاتفاقات الجديدة موارد بالغة الأهمية من شأنها دعم مواصلة عمليات هذه الأداة الإقراضية بسلاسة.

وقد حصل الصندوقان الاستئمانيان على دفعة تمويلية تنشيطية بعد أن حققت مجموعة العشرين هدفها المتمثل في تحويل مخصصات حقوق السحب الخاصة بقيمة ١٠٠ مليار دولار من الأعضاء الأكثر قوة إلى من هم أشد احتياجا. وقد خلُصت دراسة المجلس التنفيذي للتقرير اللاحق لعملية تخصيص حقوق السحب الخاصة في عام ٢٠٢١ بقيمة قدرها ٦٥٠ مليار دولار إلى أن هذه العملية عادت بالنفع على الاقتصاد العالمي والبلدان الأعضاء.

وشهدت اجتماعات مراكش كذلك إعطاء دفعة لنظام الحوكمة والتمثيل في الصندوق بالإعلان عن إضافة مقعد خامس وعشرين إلى المجلس التنفيذي للصندوق — أي تخصيص مقعد ثالث لإفريقيا جنوب الصحراء. وبينما تشير التنبؤات في دراسات الصندوق البحثية إلى أن جانبا كبيرا من النمو الاقتصادي العالمي سيأتي من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فإن هذا القرار يساهم في ضمان بقاء الصندوق ممثلا لبلدانه الأعضاء بمختلف سماتها واقترن بالتزام إضافي بزيادة التنوع الجنساني في المجلس التنفيذي للصندوق.

ولتلبية الاحتياجات المستقبلية بفعالية، من الضروري تحديد موضع هذه الاحتياجات. وجاءت مشاركة الصندوق في مبادرة مجموعة العشرين بشأن ثغرات البيانات (المرحلة الثالثة) لتوضح دور الصندوق في توفير البيانات والمعلومات اللازمة لدعم السياسات الفعالة. وتهدف هذه المبادرة متعددة الأطراف إلى سد ثغرات البيانات بالغة الأثر في مجالات التغير المناخي، والابتكار المالي، والنمو الاحتوائي بغية ضمان جمع ونشر الإحصاءات الموثوقة والحديثة بانتظام لاستخدامها في رسم السياسات.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

نظرة جديدة على الإقراض والديون

تعرض الاقتصاد العالمي لصدمات متلاحقة في السنوات الأخيرة. وفي هذه البيئة، تتمثل إحدى أولويات الصندوق في التأكد من أن شبكة الأمان المالي العالمية وأدوات الصندوق الإقراضية مجهزة لتلبية احتياجات الاقتصاد العالمي المتغيرة، مع التركيز على منع وقوع الأزمات، وتحقيق الاستقرار المالي، وحماية بلدانه الأعضاء الأشد عرضة للمخاطر.

ويستعرض قسم «الإقراض» في الجزء الثاني من هذا التقرير السنوي تفاصيل الكثير من التغييرات التي أدخلت على أدوات الصندوق الإقراضية استجابة لهذه البيئة المتغيرة. ومن أبرزها تمديد التطبيق المؤقت لحدود الاستفادة الاعتيادية الأعلى من خلال حساب الموارد العامة والتسهيلات الوقائية، والمقرر خضوعهما للمراجعة الشاملة. وبالإضافة إلى ذلك، أقر المجلس التنفيذي مقترحات خبراء الصندوق بإجراء إصلاحات في التسهيلات الوقائية لتقييم فعاليتها، واستخداماتها، ومدى تواؤمها مع الأوضاع الاقتصادية العالمية المتغيرة.

ومن الأدوات الإقراضية الأخرى التي تم تعديلها على مدار السنة المالية الماضية «نافذة مواجهة صدمة الغذاء». وكانت هذه الأداة من ابتكارات الصندوق الرئيسية التي تم تصميمها لكي تتيح للبلدان التصدي لأزمة الغذاء العالمية. وبعد تمديد فترة عملها الأولية البالغة ١٢ شهرا، أغلق الصندوق نافذة مواجهة صدمة الغذاء في شهر مارس ٢٠٢٤؛ وتمكن الصندوق من الاستعانة بالتدابير القائمة لدعم البلدان التي كانت ولا تزال

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

متأثرة بصدمات الغذاء. وقد استفادت ستة بلدان من التمويل المتاح بموجب نافذة مواجهة صدمة الغذاء، خلال فترة العمل بها، وحصلت على مبالغ منصرفة بإجمالي ١,٨ مليار دولار. ورغم انتهاء العمل بهذه الأداة التمويلية، واصل الصندوق مشاركته الوثيقة مع المنظمات الدولية الأخرى وانضم إلى العديد من المبادرات الدولية المعنية بانعدام الأمن الغذائي، لافتا الانتباه لأهمية أزمة الغذاء العالمية ونطاقها، وداعما وداعيا لاتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة، فضلا عن قيامه بإنشاء إطار للتعاون الوثيق على مستوى السياسات والمستوى القُطْري، على السواء.

ومن أدوات الصندوق الإقراضية التي شهدت أكبر زيادة في الطلب من البلدان الأعضاء على مدار السنة المالية الماضية الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (الذي يقدم القروض حاليا بسعر فائدة صفري). فقد تمت الموافقة خلال السنة المالية ٢٠٢٤ على التزامات إقراض من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر بمبلغ ٤,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٦,٥ مليار دولار).

وكانت هذه الزيادة غير المسبوقة في الدعم المقدم للبلدان منخفضة الدخل في السنوات الأخيرة، إلى جانب الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة، قد أدت إلى التأثير سلبا على الطاقة الإقراضية طويلة الأجل الممولة ذاتيا للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، التي يتوقع انخفاضها إلى حوالي مليار وحدة حقوق سحب خاصة سنويا — أقل من خُمس مستويات الإقراض في الآونة الأخيرة، ودون المستوى البالغ ١,٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة سنويا في الفترة التي سبقت تفشي جائحة كوفيد-١٩.

التزامات الإقراض من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر بلغت ٦,٥ مليار دولار (٤,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة).

وبينما انصب تركيز الجهود حتى الآن على تعبئة الموارد الثنائية التي ساعد على تحقيقها تحويل مخصصات حقوق السحب الخاصة لدعم الإقراض من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، فإن التركيز في المراجعة الشاملة لعام ٢٠٢٤ المعنية بتسهيلات وتمويل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر ينصب على تحديد حزمة إصلاحات تضمن توفير الدعم الكافي للبلدان منخفضة الدخل من الصندوق الاستئماني مع استعادة سلامة وضعه المالي على المدى الطويل. وقد وافق المجلس التنفيذي على تأجيل المراجعة التالية لسعر الفائدة على قروض الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر لإفساح المجال للنظر في كافة السياسات المتعلقة بتسهيلات البلدان منخفضة الدخل بصورة شاملة أثناء مراجعة عام ٢٠٢٤ المعنية بتسهيلات وتمويل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. ونتيجة لذلك، سوف يتم الإبقاء على أسعار الفائدة الصفرية على القروض المقدمة

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر بكل أشكالها لحين استكمال تلك المراجعة.

وسوف تشمل المراجعة الجارية لتسهيلات وتمويل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر مراجعة التسهيلات، بما في ذلك حدود الاستفادة من الموارد، والتمويل بموجب الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، بهدف ضمان استدامته المالية على المدى الطويل. والصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر هو مجرد مثال واحد على جهود صندوق النقد الدولي المستمرة في مراجعة تسهيلاته الإقراضية ومواءمتها لتلبية احتياجات أعضائه بشكل أفضل.

استمرار الزخم بشأن الديون السيادية العالمية

تسوية الديون هي القضية الرئيسية بالنسبة لصندوق النقد الدولي، وظلت عاملا أساسيا في معالجة الديون السيادية في إطار جهود أوسع نطاقا لدعم الاستقرار الاقتصادي والتنمية في العالم. وتشكل تكاليف خدمة الدين المرتفعة تحديا متزايدا أمام البلدان منخفضة الدخل التي تتعرض ميزانياتها للإرهاق من جراء الضغوط التمويلية نتيجة ارتفاع مدفوعات الفائدة وتسارع وتيرة سداد الدين.

ولا يزال الصندوق ملتزما بمعالجة تحديات الدين العالمية وتعزيز فعالية الإطار المشترك لمعالجة الديون الذي أعدته مجموعة العشرين. ولا يزال هذا الإطار المشترك يحقق نتائج طيبة في فترات زمنية أقصر في كل من الحالات القُطرية المنفردة المتعاقبة، وآخرها مع غانا وزامبيا.

ولزيادة تشجيع تسوية الديون، عقد صندوق النقد الدولي، برئاسة مشتركة مع البنك الدولي والهند (في إطار رئاستها لمجموعة العشرين)، اجتماعا ثانيا للمائدة المستديرة بشأن الديون السيادية العالمية في شهر أكتوبر ٢٠٢٣. وضم هذا الاجتماع دائنون وبلدان مدينة بهدف تحقيق التقدم في الجهود المتعلقة بمواطن الضعف الناشئة عن الديون.

وأفاد تقرير عن تقدم سير العمل صادر عن الرئاسة المشتركة لاجتماع المائدة المستديرة بشأن الديون السيادية العالمية بأن الاجتماع ساهم في التقدم المحرز حول جدول أعمال الديون الدولية عن طريق توفير منصة لتعزيز الفهم المشترك بين الأطراف المعنية الرئيسية. وأفاد بأن الاجتماع ساهم في صياغة توافق في الآراء حول تحسين الإجراءات، بما فيها الإجراءات المتعلقة بالمساواة في المعاملة وبإعادة هيكلة الدين على نحو أسرع ومحدد المسار.

إطار مجموعة العشرين المشترك لمعالجة الديون يحقق نتائج طيبة في فترات زمنية أقصر في كل من الحالات القُطرية المنفردة المتعاقبة.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

زيادة عدم اليقين والمجهول

رغم صلابة الاقتصاد العالمي في فترة ما بعد الجائحة، فمن المرجح حدوث اضطرابات اقتصادية نتيجة مجموعة من القوى التحويلية، مثل تغير المناخ، والتشرذم الجغرافي – السياسي، والصراع، والتحول الرقمي — المقترن بالمخاطر السيبرانية — والذكاء الاصطناعي (AI). ومن المنتظر أن يكون المستقبل القريب مشوبا بزيادة مستمرة في عدم اليقين.

وأحد مصادر عدم اليقين هو تأثير التغير المناخي الذي يشكل تهديدا كبيرا لنمو البلدان ورخائها على المدى الطويل. فهناك فجوات في مستويات الطموح وتنفيذ السياسات. ويتعين اتخاذ إجراءات عاجلة لخفض انبعاثات غاز الاحتباس الحراري لاحتواء الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل كثيرا من درجتين مئويتين مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية — وفي الوضع الأمثل ١,٥ درجة مئوية.

وينشأ عدم اليقين كذلك نتيجة تنبؤات ببلوغ النمو العالمي في الأجل المتوسط أضعف مستوياته على مدار ثلاثة عقود (راجع «الحفاظ على التعافي»). وأكثر من نصف هذا التراجع يُعزى إلى التباطؤ الملحوظ وواسع النطاق في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. ويتفاقم هذا التباطؤ نتيجة الانخفاض واسع النطاق في تكوين رأس المال الخاص في فترات ما بعد الأزمات وتباطؤ نمو السكان في سن العمل في الاقتصادات الكبرى. وبدون تدخلات على مستوى السياسة في الوقت المناسب أو الحصول على دفعة منشطة من التطورات التكنولوجية الناشئة، من المتوقع ألا يتجاوز النمو العالمي نسبة قدرها ٣,١٪ بنهاية العقد الحالي، بانخفاض كبير عن المتوسط في فترة ما قبل الجائحة (٢٠٠٠ – ٢٠١٩) قدره نقطة مئوية. ولتعزيز النمو سوف يتعين تحسين توزيع رأس المال والعمالة على الشركات الأكثر إنتاجية.

وكان الرأي السائد بأن العالم يتحول إلى طابع الاقتصاد منخفض النمو راجعا إلى حد ما لتزايد التشرذم الجغرافي — السياسي — أي عالم تسيطر فيه الجغرافيا السياسية على اتخاذ قرارات التجارة والاستثمار وتتسبب، في أسوأ أوضاعها، في خلق الكتل الاقتصادية المتنافسة (الشكل البياني ١–٣). فالتحولات في مسارات التجارة والتدفقات الرأسمالية والاستثمارات تعمل بالفعل في الوقت الراهن على إعادة صياغة الاقتصاد العالمي. فقد شهد عام ٢٠٢٣ اتخاذ قرابة ٣٠٠٠ إجراء من الإجراءات المقيدة للتجارة، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف عدد ما اتخذ من إجراءات في عام ٢٠١٩. ويهدد هذا الاتجاه العام بضياع المكاسب التحويلية التي تحققت من التكامل الاقتصادي العالمي في السابق. فالقيود التجارية تضعف مكاسب الكفاءة من

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الشكل البياني ١–٣: التشرذم الجغرافي يؤثر سلبا على التجارة

(الفرق بالنقاط المئوية في نمو التجارة قبل وبعد بداية الحرب في أوكرانيا)*

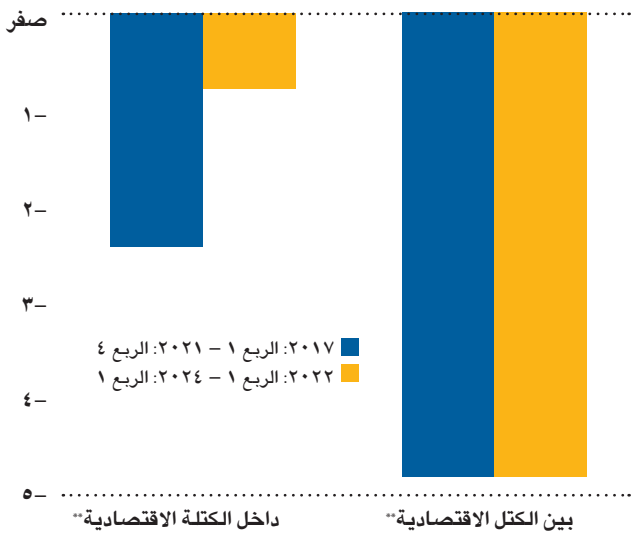

المصادر: مؤسسة Trade Data Monitor؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظات: *تحُسب معدلات النمو الثنائية ربع السنوية كالفرق في متوسط التجارة الثنائية المحسوب باستخدام أوزان ترجيحية مكافئة لمعدلات التجارة الاسمية الثنائية. وتشمل القطاعات الاستراتيجية الفصول ذات الرقمين التالية في النظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها: ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٨، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٣. والفترة قبل الحرب هي الفترة بين ٢٠١٧: الرُبع ١ و٢٠٢١: الرُبع ٤.

** يستند تعريف الكتلة إلى كتلة افتراضية تتألف من أستراليا وكندا وأوروبا ونيوزيلندا والولايات المتحدة وكتلة افتراضية تضم الصين وروسيا والبلدان التي وقفت في صف روسيا أثناء تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن أوكرانيا في ٢ مارس ٢٠٢٢. وتعتبر البلدان الأخرى غير منحازة.

التخصص، وتحد من وفورات الحجم، وتقلص المنافسة. ومن شأن زيادة اندماج السوق العالمية وزيادة تشابك سلاسل القيمة أن يؤديا إلى ارتفاع تكلفة التشرذم.

وأدى تزايد التشرذم الجغرافي — الاقتصادي كذلك إلى فرض ضغوط متزايدة على الحكومات لتبني مواقف أكثر فعالية في سياساتها الصناعية. فمن الممكن، في بعض الحالات، أن تساهم هذه الإجراءات على مستوى السياسة الصناعية في معالجة إخفاقات السوق. لكنها قد تقترن أيضا بتكلفة باهظة وتؤدي إلى إخفاقات عديدة، من انتشار أعمال الفساد إلى سوء توزيع الموارد. وقد تؤدي السياسات الصناعية أيضا إلى تداعيات ضارة عابرة للحدود، مما يزيد من مخاطر اتخاذ البلدان الأخرى ممارسات ثأرية، وتتسبب في نهاية الأمر في إضعاف النظام التجاري متعدد الأطراف وتفاقُم التشرذم الجغرافي — الاقتصادي.

وتمثل الصراعات محركا رئيسيا للتشرذم الاقتصادي، وكان التوسع في انعدام الاستقرار السياسي والصراعات يشكل علامة بارزة في فترة الإبلاغ لهذا التقرير. وليست الحرب الدائرة في أوكرانيا وفي غزة سوى مثالا بارزا على الصراعات الكثيرة المُرْبكة للتعافي والنمو في أنحاء العالم. فعلى مدار العقد الماضي، على سبيل المثال، عانت أجزاء من إفريقيا والشرق الأوسط من الصراعات والاضطرابات المدنية وانعدام الأمن الغذائي. وتشير دراسة تحليلية لصندوق النقد الدولي إلى أن ذلك قد يتسبب في حدوث انكماش اقتصادي بنسبة تصل إلى ٢٠٪ في بلدان الساحل الإفريقي. وإذا استمر هذا الوضع، سوف ينتهي الأمر بأكثر من ٦٠٪ من فقراء العالم إلى العيش في دول هشة ومتأثرة بالصراعات بحلول عام ٢٠٣٠.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

وبينما لا يبشر تزايد الهشاشة الاقتصادية واتساع ساحة الصراع بالخير للاقتصاد العالمي، فإن هناك قوى أخرى، مثل التحول الرقمي، يمكن أن تعود بنفع كبير. ولكن هذه القوى ستتطلب كذلك استجابات مدروسة للتخفيف من الاختلالات التي قد تنشأ عنها.

وبينما يمكن لاندماج التكنولوجيا الرقمية الشامل في كافة جوانب النظم والإجراءات والسياسات الاقتصادية والمالية أن يعيد تشكيل النظام النقدي الدولي، فإن بعض الحكومات لا تزال بطيئة في سعيها لتسخير التكنولوجيا الرقمية لتحسين تقديم الخدمات العامة وتعزيز مواردها العامة. ولتعظيم المكاسب المتحققة من التحول الرقمي، سوف يتعين على صناع السياسات توفير خدمات الربط الشبكي للأسر التي لم تصلها بعد خدمات الإنترنت وتيسير اعتماد الحلول الرقمية في القطاع العام.

غير أن زيادة التحول الرقمي، مقترنة بازدياد التوترات الجغرافية — السياسية، أمر ينطوي على مخاطر ذاتية — في شكل هجمات سيبرانية، على سبيل المثال. فقد زادت احتمالات ظهور العواقب النظامية إلى جانب خطر الخسائر الفادحة من حوادث الأمن السيبراني. ومثل هذه الخسائر قد تتسبب في مشكلات تمويلية للشركات وتهدد درجة ملاءتها. وعلى أطر السياسات والحوكمة في الشركات تجنب هذه المخاطر المتزايدة. وفي هذا الشأن، يعمل صندوق النقد الدولي على مساعدة بلدانه الأعضاء بفعالية لتقوية أطرها في مجال الأمن السيبراني من خلال إسداء المشورة بشأن السياسات، بما في ذلك في إطار برنامج تقييم القطاع المالي، ومن خلال أنشطة تنمية القدرات.

ثمة تداعيات محتملة عميقة لتزايد استخدامات الذكاء الاصطناعي. فالذكاء الاصطناعي قد يبشر بانطلاق ثورة تكنولوجية يمكنها إعطاء دفعة البداية للإنتاجية، وتعزيز النمو العالمي، ورفع مستويات الدخل حول العالم. ومن الممكن، في الوقت نفسه، أن يحل الذكاء الاصطناعي محل البشر في الوظائف ويتسبب في تعميق عدم المساواة (الشكل البياني ١–٤). وقد تشهد البلدان القادرة على تسخير الذكاء الاصطناعي زيادة في الإنتاجية والأجور، أما البلدان غير القادرة على ذلك فقد تتعرض لمخاطر التخلف عن الركب.

ووفقا لدراسة أعدها الصندوق مؤخرا، فإن ٦٠٪ تقريبا من الوظائف في الاقتصادات المتقدمة قد تتأثر سلبا بفعل الذكاء الاصطناعي. وبالنسبة للأسواق الصاعدة والبلدان النامية، فمن المتوقع أن تبلغ تلك النسبة ٤٠٪ و٢٦٪، على التوالي.

وفقا لدراسة أعدها الصندوق مؤخرا، حوالي

٦٠٪

من الوظائف في الاقتصادات المتقدمة قد تتأثر سلبا بفعل الذكاء الاصطناعي.

وفقا لدراسة أعدها الصندوق مؤخرا، فإن ٦٠٪ تقريبا من الوظائف في الاقتصادات المتقدمة قد تتأثر سلبا بفعل الذكاء الاصطناعي.

ورغم المكاسب المحتملة، فسوف يتعين على صناع السياسات معالجة أوجه عدم المساواة الكلية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي. ولمساعدة البلدان على رسم السياسات الصحيحة، أنشأ

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الشكل البياني ١–٤: الذكاء الاصطناعي قد يترك آثارا عميقة على الوظائف

(أداء الذكاء الاصطناعي في المهام البشرية؛ المعيار البشري = صفر؛ أداء الذكاء الاصطناعي المبدئي = –١٠٠)

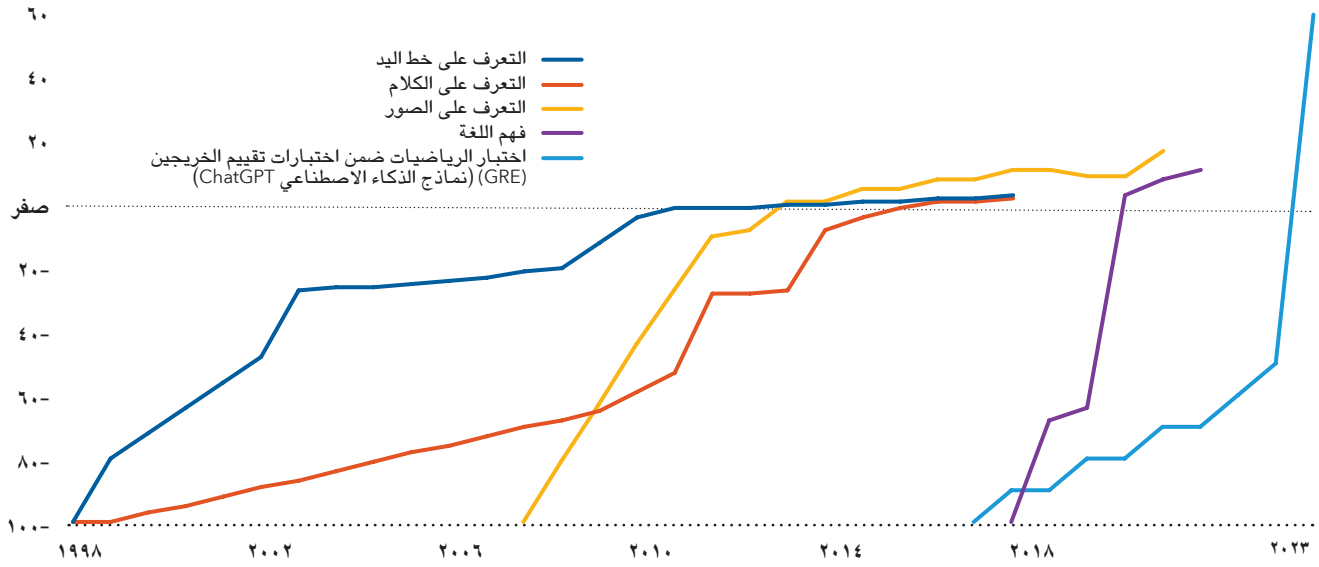

المصادر: دراسة Kiela and others 2021، وشركة الذكاء الاصطناعي OpenAI؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يستند هذا الشكل البياني إلى عدد من الاختبارات التي يجري من خلالها تقييم الأداء البشري وأداء الذكاء الاصطناعي في خمسة مجالات مختلفة، من التعرف على خط اليد إلى فهم اللغة. وبالنسبة لاختبار الرياضيات ضمن اختبار تقييم الخريجين، تم تحديد المعيار البشري عند المئين الوسيط، مع تحديد درجة –١٠٠ في عام ٢٠١٧ لتعكس نشر الدراسة الرائدة حول نماذج الذكاء الاصطناعي للمحولات التوليدية المدربة مسبقا (GPT)).

صندوق النقد الدولي «مؤشر الجاهزية للذكاء الاصطناعي» الذي يقيس درجة الاستعداد في مجالات مثل البنية التحتية الرقمية، وسياسات رأس المال البشري وسوق العمل، والابتكار، والتكامل الاقتصادي، والقواعد التنظيمية والأخلاقية. وتبدو الاقتصادات الأكثر ثراء، بما فيها الاقتصادات المتقدمة وبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة، مهيأة بدرجة أكبر لاعتماد تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي مقارنة بالبلدان منخفضة الدخل، وإن كانت هناك تباينات كبيرة عبر البلدان.

ولضمان زيادة التوازن في اقتسام منافع هذه الثورة المحتملة، ليس داخل البلدان وحسب، بل فيما بين المناطق والبلدان أيضا، قد يتعين إعادة توزيع رأس المال والعمالة من المناطق الأقل تطورا. ومع توفير الاستثمارات الكافية، فإن الذكاء الاصطناعي قد يتمكن من مساعدة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على إحراز تقدم سريع في قطاعات معينة، مما ييسر نقل مواقع أداء مجموعة أوسع من المهام المختارة إلى الخارج ومن ثم الحد من عدم المساواة بين البلدان.

غير أن انعدام القدرة على تحديد مسارات تلك القوى — أي التشرذم والصراعات والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي — يترتب عليه التحول إلى عالم أكثر عرضة للصدمات. وسوف يتعين على الاقتصادات اكتساب قدر أكبر من الصلابة — ليس على المستوى الفردي فحسب، بل على المستوى الجماعي أيضا. ولتحقيق هذا الهدف، لا يزال هناك الكثير من المكاسب التي يمكن تحقيقها من المشاركة متعددة الأطراف في الجهود المبذولة. وعلى سبيل المثال، بإمكان المجتمع الدولي تكثيف مساعدته وصياغة الحلول التمويلية التي تدعم السلام والاستقرار باعتبارهما من السلع العامة العالمية. وسوف يتعين على بلدان العالم العمل معا، بدعم من المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي، سعيا لإحراز التقدم الموجه لتحقيق الأهداف المشتركة والحفاظ على التعاون في المجالات التي ستكون آثار اللاعمل فيها مدمرة.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

نحو كوكب أكثر اخضرارا:
صندوق النقد الدولي، والمناخ، وتمويل العمل المناخي

يشكل التغير المناخي تهديدا كبيرا على النمو والرخاء في كل بلدان العالم. ويقدم صندوق النقد الدولي المساعدة إلى بلدانه الأعضاء من أجل التصدي للتحديات والمخاطر الناجمة عن تغير المناخ من خلال إسداء المشورة بشأن السياسات الاقتصادية الكلية والمالية، وأعمال الرقابة، وأنشطة بناء القدرات، والإقراض.

وفي السنة المالية الماضية، واصل الصندوق إدماج المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ ضمن مشورته بشأن السياسات. وقد تم تكريس جزء من عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير «الراصد المالي»، وهو من مطبوعات الصندوق الرئيسية، لمناقشة سياسات المالية العامة الملائمة للتصدي للأوضاع في عالم يزداد احترارا. وقد خلُص هذا التقرير إلى أن الطريقة المثلى لتحقيق الأهداف المناخية والحفاظ على الدين في حدود مستدامة على نحو ملائم من المنظور السياسي هي من خلال اعتماد مزيج من سياسات الإيرادات والإنفاق المدروسة بعناية. ودعا إلى تطبيق نظام تسعير الكربون، أو أي بدائل مكافئة، كأداة ضرورية للمساعدة في تحقيق الأهداف المناخية، على أن تكملها تدابير لمعالجة إخفاقات السوق. وحث التقرير كذلك على الاستعانة بالتمويل الخاص إلى جانب الاستثمار في التكنولوجيا منخفضة الكربون مع تقديم تحويلات لحماية الفئات الضعيفة أثناء مرحلة التحول الأخضر.

ويساهم الصندوق بقدر كبير في تعزيز الرصيد المعرفي حول التأثير البالغ لتغير المناخ على أوضاع المالية العامة والاقتصاد الكلي. ففي السنة المالية الماضية أصدر الصندوق أربع مذكرات من إعداد خبرائه بشأن المناخ، كما غطت أكثر من ٥٥٠ مطبوعة قضايا المناخ خلال الفترة نفسها.

وكان لاعتبارات المناخ دور كذلك في الإقراض المقدم من الصندوق، حيث يوفر تسهيل الصلابة والاستدامة (RSF) التمويل طويل الأجل بتكلفة معقولة لمساعدة البلدان على تنفيذ إصلاحات السياسات التي تخفض من المخاطر ذات التأثير البالغ على الاقتصاد الكلي، بما فيها المخاطر الناجمة عن تغير المناخ. وعلى مدار السنة المالية الماضية حصل ١٣ بلدا على التزامات تمويل من تسهيل الصلابة والاستدامة؛ وذلك بالإضافة إلى البلدان الخمسة التي أفادت من هذا التسهيل في السنة السابقة. وفي المجمل، ثلاثة أرباع البلدان الأعضاء في الصندوق البالغ عددها ١٩٠ بلدا مؤهلة للحصول على التمويل من صندوق الصلابة والاستدامة. (للحصول على مزيد من المعلومات عن تسهيل الصلابة والاستدامة، راجع قسم «الإقراض»).

وقد واصل الصندوق دعمه لبلدانه الأعضاء خلال السنة المالية الماضية عن طريق أنشطة تنمية القدرات في البلدان المعرضة لمخاطر تغير المناخ والكوارث الطبيعية. ويستعين الصندوق بمجموعة من الأدوات ويقدم التدريب في مبادئ التغير المناخي للمساعدة في بناء المعرفة على مستوى وزارات المالية والبنوك المركزية.

ويضطلع تقرير «راصد التمويل المناخي» *(Climate Finance Monitor)* — بتتبع وتحليل التدفقات المالية العالمية لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها. ويقدم بيانات شاملة، ورؤى متعمقة، وإرشادات حول تمويل العمل المناخي مما يؤدي إلى تبني سياسات واتخاذ إجراءات أكثر استنارة وملاءمة.

وفي نوفمبر ٢٠٢٣ تم الإعلان عن تحقيق مزيد من التقدم على صعيد التغير المناخي عند إصدار الصندوق تقرير تقدم سير العمل بشأن تنفيذ مبادرة مجموعة العشرين بشأن ثغرات البيانات (المرحلة الثالثة). ومن بين التوصيات الواردة في هذا التقرير وعددها ١٤ توصية كانت هناك ٧ توصيات تتعلق بتغير المناخ، وهو المجال الذي تحقق فيه أكبر قدر من التقدم. وقد واصل الصندوق كذلك الحوار حول السياسات الاقتصادية وسياسات القطاع المالي في إطار سعيه لإرساء أهداف مناخية مشتركة أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثامن والعشرين بشأن التغير المناخي (COP28). وساهم خلال هذا المؤتمر في أول حصر عالمي للتقدم المحرز في إطار «اتفاق باريس بشأن تغير المناخ» كما شارك مجموعة البنك الدولي وجريدة فايننشيال تايمز في أحد أجنحة المؤتمر لعرض فرص تبادل المعرفة. وقد تركزت المناقشات حول الحد من انبعاثات الغازات، وتعزيز تمويل العمل المناخي، وزيادة الصلابة في مواجهة الصدمات المناخية، وتيسير التحول إلى اقتصادات منخفضة الكربون.

وكل هذه المبادرات والمساهمات تبرز التزام الصندوق المستمر بالتصدي لتبعات تغير المناخ ذات التأثير البالغ على الاقتصاد الكلي في البلدان الأعضاء.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

استعراض الماضي والتطلع إلى المستقبل

صندوق النقد الدولي في عامه الثمانين

الصورتان أعلاه إلى اليمين وإلى اليسار: من الصور الأرشيفية من الاجتماعات السنوية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المنعقدة في نيروبي، كينيا، عام ١٩٧٣. ويظهر المدير العام، السيد ويتيفين، مع الرئيس الكيني جومو كينياتا، ومصافحا سيدة كينية.

«إن اللحظة التاريخية التي نقف عندها الآن تمتزج فيها مشاعر الأمل والخطر. فالعالم إما يتحرك نحو الوحدة والرخاء المشترك واسع النطاق أو سيتباعد عن بعضه ليدخل في تكتلات اقتصادية متنافسة حتما».

رسالة فرانكلين روزفلت إلى الكونغرس عن اتفاقيات بريتون وودز، ١٩٤٥.

إن هذه الكلمات التي أدلى بها الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت في الشهور الأخيرة للحرب العالمية الثانية، تأييدا لإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (المعروف فيما بعد باسم البنك الدولي)، تنطبق على الأوضاع السائدة اليوم بنفس القدر الذي كانت عليه وقت الإدلاء بها.

فبعد مرور ثمانين عاما، يواجه العالم العديد من التحديات ذاتها التي كان يواجهها لدى نشأة صندوق النقد الدولي، أي حرب دائرة في أوروبا، وتزايد الشعبوية والحمائية، فضلا على الاتجاهات العالمية المحتمل أن تؤدي إلى الاختلالات. ولا يزال الاختيار المتاح دون تغيير، إما التعاون الدولي والرخاء المشترك أو عالم من التكتلات الاقتصادية المتنافسة.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الصور (حسب اتجاه عقارب الساعة): بلغاريا تنضم إلى صندوق النقد الدولي في ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠؛ وفريق عمل مكتبي في الاجتماعات السنوية في كينيا، ١٩٧٣؛ والمدير العام السيد ويتيفين، عام ١٩٧٣.

وكان الاختيار التلقائي لصندوق النقد الدولي دائما هو العمل متعدد الأطراف والتعاون المشترك. وظل يعمل كخط لنقل السياسات السليمة وتوثيق التعاون. ولكي يتحقق له النجاح في الاضطلاع بهذا الدور كان عليه أن يتطور في مواجهة الظروف المتغيرة. وتوضح الأقسام الأربعة في الجزء الأول من «التقرير السنوي» لهذا العام كيف تمكن الصندوق خلال السنة المالية الماضية فقط من ضبط معايير مشورته بشأن السياسات، وأنشطته الإقراضية، وجهوده في تنمية القدرات، وعملياته المختلفة لكي يتكيف مع عالم بات سريع التغير.

غير أن الصندوق لا يملك أن يتوقف عند هذا الحد. بل يجب عليه أن يستمر، وسوف يستمر، في بذل الجهود لكي يضمن الحفاظ على مكانته كصندوق مهيأ لخوض المستقبل. ويأتي تخصيص مقعد خامس وعشرين بالانتخاب لإفريقيا جنوب الصحراء خلال السنة المالية ٢٠٢٤ ليوضح تطور مستوى تمثيل الصندوق بما يعكس طبيعة عالمنا المتغير. وعلى الصندوق، من خلال إدارته الرشيدة ودعم بلدانه الأعضاء، أن يكون مؤسسة متمتعة بالقوة المالية لمواكبة هذا العالم المتغير باستمرار وقادرة على لم شمل أعضائها من خلال الأنشطة الإقراضية والرقابية وفي مجال تنمية القدرات.

وسوف يواصل الصندوق الاضطلاع بالمهام المنوطة به فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي بحيث لا يقتصر دوره على كونه مجرد جهة لتقديم الدعم المالي، بل بوصفه شريكا استراتيجيا يقدم الإرشادات السليمة على صعيد الاقتصاد الكلي، وكذلك بوصفه «مستشارا مؤتمنا». وهذا مطلب ضروري لأن السياسات الاقتصادية الكلية والمالية السليمة هي حجر الأساس للنمو والتوظيف. فهي تساعد البلدان على تحسين آفاقها الاقتصادية في عالم تعترضه التحديات التحويلية.

والصندوق ملتزم أيضا بدعم أعضائه من خلال الدراسات التحليلية لكيفية تأثير التحديات، بما فيها التغير المناخي وعدم المساواة والمستجدات التكنولوجية الجديدة، على استقرار الاقتصاد الكلي والقطاع المالي. وسوف يباشر الصندوق جهوده في هذا المسار بالشراكة مع غيره من المنظمات، بما فيها المؤسسة الشقيقة، البنك الدولي.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الجزء الثاني

العمل الذي نضطلع به

الولايات المتحدة

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

يعمل صندوق النقد الدولي على تحقيق النمو والرخاء على أساس مستدام لكل بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٩٠ بلدا عضوا من خلال الرقابة الاقتصادية والإقراض وتنمية القدرات.

الرقابة الاقتصادية

١٢٨ عملية تحقق من سلامة اقتصادات البلدان

يتابع صندوق النقد الدولي من خلال أنشطته الرقابية وضع النظام النقدي الدولي، كما يتابع السياسات الاقتصادية والمالية في بلدانه الأعضاء. وفي سياق هذا العمل، الذي يجري على المستويين القُطْري والعالمي، يسلط الصندوق الضوء على المخاطر المحتملة التي تهدد الاستقرار ويقدم المشورة بشأن التعديلات اللازمة في السياسات. وتتضمن مراقبة التطورات الاقتصادية القُطرية مشاورات منتظمة (سنوية في العادة) مع البلدان الأعضاء بصفة منفردة، فيما يُعرف باسم مشاورات المادة الرابعة. وفي ظل برنامج تقييم القطاع المالي، يُجري الصندوق كذلك تحليلات متعمقة بانتظام للقطاعات المالية المؤثرة على النظام المالي.

الإقراض

إجمالي ٧٠ مليار دولار إلى ٣٠ بلدا، منها حوالي ١٥ مليار دولار إلى ٢٠ بلدا منخفض الدخل، ليبلغ مجموع القروض منذ بداية الجائحة ٣٥٧ مليار دولار إلى ٩٧ بلدا.

يقدم صندوق النقد الدولي التمويل لبلدانه الأعضاء التي تواجه احتياجات فعلية أو محتملة أو مرتقبة في ميزان المدفوعات لمساعدتها على إعادة بناء احتياطياتها الدولية، واستعادة الأوضاع اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي قوي، مع تصحيح أي مشكلات أساسية. ويقدم الصندوق كذلك التمويل الطارئ القائم على الصرف العاجل للموارد وفق شرطية محدودة — وقد توسع بدرجة كبيرة في تقديم مثل هذا التمويل عقب تفشي جائحة كوفيد-١٩.

تنمية القدرات

٣٨٢ مليون دولار هي قيمة تقديم المشورة الفنية العملية، والتدريب في مجال السياسات، والتعلم من الأقران

يعمل صندوق النقد الدولي مع البلدان لتقوية مؤسساتها الاقتصادية من خلال تقديم المساعدة الفنية والتدريب للتعامل مع مختلف القضايا الاقتصادية المهمة. وتساعد هذه الجهود البلدان في تنفيذ سياسات اقتصادية أكثر فعالية ومعالجة التحديات المعقدة. وينقل الصندوق ما لديه من معرفة إلى المؤسسات الحكومية، كوزارات المالية والبنوك المركزية والهيئات الإحصائية وأجهزة الرقابة المالية وإدارات الإيرادات من خلال تقديم المشورة العملية والتدريب والتعلم من الأقران. ويقدم الصندوق أنشطة تنمية القدرات المباشرة ومن بعد من خلال خبرائه، والخبراء الخارجيين لفترات قصيرة، والمستشارين المقيمين لفترات طويلة في البلد المعني، والمستشارين في مراكز تنمية القدرات الإقليمية، وكذلك من خلال التدريب في الفصول الدراسية، والحلقات التطبيقية العملية والندوات، والدورات التدريبية المجانية عبر شبكة الإنترنت.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

بنما

الرقابة الاقتصادية

يشرف صندوق النقد الدولي على النظام النقدي الدولي ويتابع التطورات الاقتصادية العالمية مع الانخراط كذلك في عمليات منتظمة لفحص سلامة السياسات الاقتصادية والمالية في بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٩٠ بلدا. وتُعرف هذه الأنشطة كذلك باسم أعمال «الرقابة». ويسلط الصندوق الضوء على المخاطر التي تهدد الاستقرار في البلدان الاعضاء ويقدم المشورة لحكوماتها بشأن التعديلات المحتملة في السياسات. ويدعم هذا العمل النظام النقدي الدولي عن طريق تيسير تبادل السلع والخدمات ورأس المال بين البلدان، وفي سياق الحفاظ على النمو الاقتصادي السليم.

ويقدم الصندوق المشورة ذات الخصوصية القُطْرية من خلال «الرقابة الثنائية»، كما يقدم التحليلات بشأن النظام النقدي الدولي والتطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية من خلال «الرقابة متعددة الأطراف».

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

ومن أهم التغيرات المدخلة على ممارسة الصندوق لأعمال الرقابة ما تم في شهر إبريل من العام الجاري عندما اختتم المجلس التنفيذي «مراجعة عام ٢٠٢٤ لعملية تقديم البيانات إلى الصندوق». وقد أجريت هذه المراجعة على خلفية التحولات العميقة المشاهدة في الاقتصاد العالمي، بحيث سلطت الضوء على أهمية توفير القدر الكافي من البيانات الاقتصادية الكلية والمالية للاسترشاد بها في التحليلات ورسم السياسات. ونتج عن هذه المفاوضات المهمة الممتدة لعدة سنوات إدخال تعديلات كبيرة ولكن سهلة التطبيق على البيانات التي تلتزم كل البلدان الأعضاء بتقديمها للصندوق، بما فيها البيانات في مجالات القطاع العام، والتدخل في سوق الصرف، والمؤشرات المالية الكلية.

وفي السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ واصل الصندوق دمج مجالات أخرى في نشاطه، مثل المناخ والأمن السيبراني والتكنولوجيا المالية، وهي ذات أهمية بالغة للاقتصاد الكلي نظرا لقدرتها على التأثير بدرجة كبيرة على الاستقرار الاقتصادي والمالي والنمو المستدام. ومن هذه المجالات كذلك المنظور الجنساني. فقد واصل الصندوق على مدار العام الماضي دمج المنظور الجنساني ضمن الاتجاه العام لأنشطته مع نشر مذكرة مرحلية عرضت المبادئ التوجيهية العامة لتفعيل استراتيجية الصندوق لإدماج المنظور الجنساني في أنشطته الأساسية. وقدم نظرة شاملة عن كيفية إدماج خبراء الصندوق القضايا الجنسانية ذات الأهمية البالغة للاقتصاد الكلي ليس في مجال الرقابة وحسب، بل في مجالي الإقراض وتنمية القدرات أيضا.

الرقابة الثنائية

تتم أعمال الرقابة الثنائية، أو مشاورات المادة الرابعة (المعروفة بهذا المسمى نسبة لرقم المادة في اتفاقية تأسيس الصندوق التي تنص على هذا الشرط) خلال بعثات فرق الصندوق إلى البلد العضو. ويشارك خبراء الصندوق في حوار ثنائي بشأن السياسات مع السلطات في البلد العضو حول مجموعة من القضايا المهمة مثل أسعار الصرف؛ وسياسات المالية العامة والقطاع المالي والسياسة النقدية؛ والإصلاحات الهيكلية. وتمتد المناقشات كذلك إلى التطورات في مجالات أخرى ذات أهمية بالغة للاستقرار الاقتصادي والمالي، مثل تغير المناخ والتحول الرقمي. وأثناء بعثات الصندوق، يلتقي الخبراء في المعتاد بأعضاء المجلس التشريعي وممثلين عن دوائر الأعمال واتحادات العمال والمجتمع المدني. وخلال السنة المالية ٢٠٢٣–٢٠٢٤، أجرى الصندوق ١١٧ مشاورة من مشاورات المادة الرابعة، و١١ تقييما من تقييمات استقرار النظام المالي في إطار برنامج تقييم القطاع المالي.

الرقابة متعددة الأطراف

في إطار أعمال الرقابة متعددة الأطراف، يصدر صندوق النقد الدولي تقارير نصف سنوية وتقارير المستجدات عن آخر التطورات الاقتصادية العالمية: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي العالمي وتقرير الراصد المالي. وتضم هذه المطبوعات فصولا مواضيعية تعرض تحليلات متعمقة لقضايا مختارة محورية. وتَصدُر أيضا تقارير مرحلية لعرض مستجدات الأوضاع الاقتصادية العالمية عند اللزوم. وبالإضافة إلى ذلك، في إطار الجهود الجارية لإجراء تقييم دقيق وصريح للاختلالات العالمية المفرطة وأسبابها، ينشر الصندوق تقرير القطاع الخارجي سنويا.

وينشر الصندوق كذلك تقارير تتناول الآفاق الاقتصادية في المناطق المختلفة، وتتناول تطورات السياسات والتحديات الإقليمية كما تقدم تحليلات ذات خصوصية قُطْرية. كذلك تتناول مشاورات المادة الرابعة وتقييمات استقرار القطاع المالي في إطار برنامج تقييم القطاع المالي مناقشة القضايا ذات الصلة بالرقابة متعددة الأطراف، حسب الاقتضاء.

وفي الواقع العملي، فإن أعمال الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف تسترشد ببعضها البعض، مما يضمن إعداد تحليلات شاملة ومتسقة عن كيفية تأثير سياسات بلد ما على البلدان الأخرى، أي «تداعياتها». وفي البيئة الاقتصادية العالمية المليئة بالتحديات في الوقت الحاضر لا يزال تنفيذ أعمال الرقابة في الوقت المناسب وعلى نحو يراعي الظروف المختلفة يشكل عاملا حيويا. فهو يتيح تبادل الدروس المستفادة وتزويد البلدان الأعضاء بمشورة مدروسة جيدا بشأن السياسات.

المشورة بشأن السياسات

يناقش المجلس التنفيذي جميع جوانب عمل الصندوق، بدءا من مشاورات المادة الرابعة إلى قضايا السياسات ذات الصلة بالاقتصاد العالمي. ويباشر المجلس التنفيذي عمله بناء على دراسات بشأن السياسات يُعدُّها خبراء الصندوق. وخلال السنة المالية ٢٠٢٤، نشر الصندوق ٦١ دراسة بشأن السياسات على موقعه الإلكتروني الخارجي. وللاطلاع على قائمة شاملة بدراسات الصندوق بشأن السياسات خلال السنة المالية ٢٠٢٤، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني عن التقرير السنوي عبر الرابط التالي: imf.org/en/Publications/AREB.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

بنغلاديش

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الإقراض

يهدف التمويل المقدم من صندوق النقد الدولي إلى مساعدة البلدان الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، واستعادة النمو الاقتصادي المستدام. ويمكن أيضا إتاحة التمويل لمواجهة الكوارث الطبيعية والجوائح. كذلك يقدم صندوق النقد الدولي تمويلا وقائيًا للبلدان التي تطبق سياسات سليمة لكنها قد تعاني في الوقت نفسه من بعض مواطن الضعف المتبقية وذلك للمساعدة في منع وقوع الأزمات في المستقبل والوقاية منها، كما يواصل تعزيز الأدوات المتاحة لمنع وقوع الأزمات.

وينقسم الإقراض من الصندوق عادة إلى فئتين: قروض «حساب الموارد العامة» (GRA) وتُقَدَّم بأسعار فائدة تتحدد على أساس متوسط أسعار الفائدة السائدة بين العملات العالمية الرئيسية، وقروض تقدم إلى البلدان منخفضة الدخل بشروط مُيَسَّرة. وتُقَدَّم في الوقت الراهن كل قروض الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر بفائدة صفرية. ومع دخول الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة حيز التشغيل في عام ٢٠٢٢، تتوفر الآن ركيزة إقراض ثالثة جديدة، تضم هيكل أسعار فائدة موزعة على شرائح مختلفة باختلاف مجموعات البلدان، بحيث تحصل البلدان منخفضة الدخل على شروط أفضل.

نظرة عامة موجزة على السنة المالية ٢٠٢٤

المبادرات على مستوى السياسات

واصل الصندوق استجابته السريعة لمواجهة التحديات الاقتصادية الناجمة عن تداعيات جائحة كوفيد-١٩ والحرب الروسية في أوكرانيا والصراعات الجديدة في الشرق الأوسط، وكان معظمها من خلال الإقراض في إطار البرامج المدعومة بموارد الصندوق.[١] وساعدت هذه الأنشطة على حماية الأرواح والأرزاق وتسهيل التكيف في مواجهة الصدمات.

وخلال السنة المالية ٢٠٢٤، ظلت بلدان كثيرة، ولا سيما البلدان منخفضة الدخل، تواجه تيارات معاكسة مستمرة وبيئة اقتصادية عالمية مشوبة بعدم اليقين، وتتعامل في الوقت نفسه مع ضيق حيز الحركة الذي تتيحه السياسة والتشديد في أوضاع التمويل. وفي ١٨ مايو ٢٠٢٣، وافق المجلس التنفيذي على وضع حد أقصى لسعر الفائدة على القروض من الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة يُطَبَّق على المقترضين الأقل دخلا بغية تحسين الدعم المقدم للبلدان الأعضاء، وخاصة البلدان منخفضة الدخل، في مواجهة هذه التيارات المعاكسة. وجاء هذا القرار في أعقاب مراجعة إبريل ٢٠٢٣ لمدى كفاية موارد الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة. ويُطبق الحد الأقصى لسعر الفائدة، المقرر بنسبة قدرها ٢,٢٥٪، على المجموعة ألف للبلدان المؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة والمدرجة كذلك في قائمة البلدان المؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، دون مزج لقروضها مع موارد حساب الموارد العامة.

وفي يونيو ٢٠٢٣، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على تمديد العمل بنافذة مواجهة صدمة الغذاء في إطار أدواته للتمويل الطارئ لمدة ستة أشهر حتى نهاية مارس ٢٠٢٤. وأتاحت هذه النافذة، التي صدرت الموافقة عليها أصلا لمدة ١٢ شهرا في سبتمبر ٢٠٢٢، قناة إضافية للتمويل الطارئ إلى البلدان الأعضاء التي لديها احتياجات عاجلة لتمويل موازين مدفوعاتها نتيجة شدة انعدام الأمن الغذائي، أو حدوث زيادة حادة في فاتورة استيراد الغذاء، أو التعرض لصدمة في صادرات الحبوب. ونتيجة لاستمرار ضغوط موازين المدفوعات طوال عام ٢٠٢٣، فقد كان الهدف من هذا التمديد هو السماح بمواصلة عمل نافذة مواجهة صدمة الغذاء كأداة للطوارئ خلال فترة هذا التمديد.

وقد وافق أيضا المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في يونيو ٢٠٢٣ على مد تطبيق الزيادة المؤقتة لحدود الاستفادة التراكمية من موارد الصندوق بموجب أداتي التمويل الطارئ، أي التسهيل الائتماني السريع (RCF) وأداة التمويل السريع (RFI)، اللتين كان من المقرر انتهاء صلاحيتهما في يونيو ٢٠٢٣. وتضمن الحدود المرتفعة مؤقتا أن تكون لدى الصندوق الطاقة لدعم البلدان في حالة تجدد الأوضاع الطارئة في الوقت الذي لا تزال فيه البلدان بصدد سداد التمويل الطارئ الذي حصلت عليه

[١] حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٤، بلغ مجموع التزامات الإقراض غير المنصرفة والائتمان القائم من حساب الموارد العامة، بما فيه التزامات فترة ما قبل الجائحة، نحو ١٧٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، في حين بلغ مجموع نفس البنود في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر نحو ٢٥,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

اعتمد المجلس التنفيذي مجموعة من الإصلاحات

لتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية.

أثناء الجائحة. وسوف يستمر العمل بالحدود المرتفعة بموجب أداة التمويل السريع حتى نهاية يونيو ٢٠٢٤، عندما يكون معظم متلقي التمويل بموجب هذه الأداة قد سددوا بالفعل جانبا كبيرا من التمويل الطارئ السابق الذي حصلوا عليه. أما الحدود المرتفعة بموجب التسهيل الائتماني السريع فسوف يستمر العمل بها حتى استكمال مراجعة عام ٢٠٢٤ لتسهيلات وتمويل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر نظرا لجدول السداد الأطول أجلا في حالة التمويل بموجب التسهيل الائتماني السريع.

وبالإضافة إلى ذلك، قرر المجلس التنفيذي في شهر يونيو ٢٠٢٣ تأجيل عقد المراجعة التالية لهيكل سعر الفائدة على قروض الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر لمدة سنتين حتى نهاية شهر يوليو ٢٠٢٥. ويعكس تأجيل المراجعة صعوبة البيئة الاقتصادية وزيادة أوجه عدم اليقين في البلدان منخفضة الدخل بالإضافة إلى عزم الصندوق النظر في كافة السياسات المتعلقة بتسهيلات البلدان منخفضة الدخل أثناء مراجعة عام ٢٠٢٤ المعنية بتسهيلات وتمويل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وبذلك يستمر فعليا تطبيق سعر الفائدة الصفري على كافة القروض المقدمة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. أما سعر الفائدة على الائتمان القائم في إطار «التسهيل الائتماني السريع» فقد تم تثبيته عام ٢٠١٥ عند مستوى الصفر بصفة دائمة ولا يخضع للمراجعة في إطار آلية أسعار الفائدة.

وفي أكتوبر ٢٠٢٣، استكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مراجعة خط الائتمان المرن (FCL)، وخط السيولة قصيرة الأجل (SLL)، وخط الوقاية والسيولة (PLL). وأقر المجلس مقترحات خبراء الصندوق بشأن الإصلاحات، بهدف زيادة تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية والتأكد من الحفاظ على اتساق مجموعة أدوات التسهيلات الوقائية لدى الصندوق مع الغرض منها في ظل زيادة تفشي المخاطر الخارجية وطول أمدها وتنوعها. وإدراكا لما يقتضيه منع الأزمات في البيئة الاقتصادية الراهنة المعرضة للصدمات من ضرورة تقوية إطار التأهل للاستفادة من الأدوات الوقائية وإجراء إصلاحات أخرى في مجموعة الأدوات، فقد اعتمدت المراجعة منهجا ثلاثي الأبعاد. أولا، للحفاظ على قوة إرسال الإشارات التي تتميز بها الأدوات الوقائية، تضمنت المراجعة اقتراحا بتعزيز الضمانات الوقائية والتأكد من صلابة إطار التأهل للاستفادة من خط الائتمان المرن (FCL) وخط السيولة قصيرة الأجل (SLL) وخط الوقاية والسيولة (PLL). ثانيا، حرصت المراجعة على جعل أدوات الصندوق الوقائية أكثر نفعا للبلدان الأعضاء المستوفية للشروط وذلك بالتأكد من تمتع تلك الأدوات بالمرونة وتوافر الموارد اللازمة لمواجهة المخاطر النظامية الكبيرة والمستمرة. وفي ضوء هذه العوامل، تضمنت أهم الإصلاحات ما يلي: (١) زيادة حدود الاستفادة من الموارد بموجب خط السيولة قصيرة الأجل (SLL) وخط الوقاية والسيولة (PLL)، و(٢) وضع أحكام صريحة للاستخدام المتزامن لخط الائتمان المرن (FCL) وخط السيولة قصيرة الأجل (SLL) بما يسمح للبلدان الأعضاء بالتحرك على نحو أفضل لمواجهة نطاق أوسع من الصدمات، و(٣) عدم اشتراط دخول البلدان المستفيدة من خط الائتمان المرن في مناقشات استراتيجية الخروج من اتفاق التمويل بمقتضى هذه الأداة عندما ينطوي الاتفاق على حدود استفادة منخفضة ويكون ذا طابع وقائي. ثالثا وختاما، أيدت المراجعة إدارة الصندوق السليمة لمجموعة أدواته الوقائية من خلال ترشيد الإجراءات الإدارية المرتبطة باستخدام الأدوات الوقائية. وأجرت كذلك تقييما للمخاطر والانعكاسات المحتملة على الصندوق نتيجة تنفيذ الإصلاحات الرئيسية.

وفي أكتوبر ٢٠٢٣، استكمل المجلس التنفيذي كذلك مراجعة أداة تنسيق السياسات (PCI) ووافق على الاقتراح بإلغاء أداة دعم السياسات (PSI). وتعد «أداة تنسيق السياسات» (PCI) أداة غير تمويلية لدعم السياسات مستوفية لمعايير الشرائح الائتمانية العليا، كما أنها مصممة لمساعدة البلدان على إبداء التزامها ببرنامج للإصلاح وإتاحة حصولها على التمويل من مصادر

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

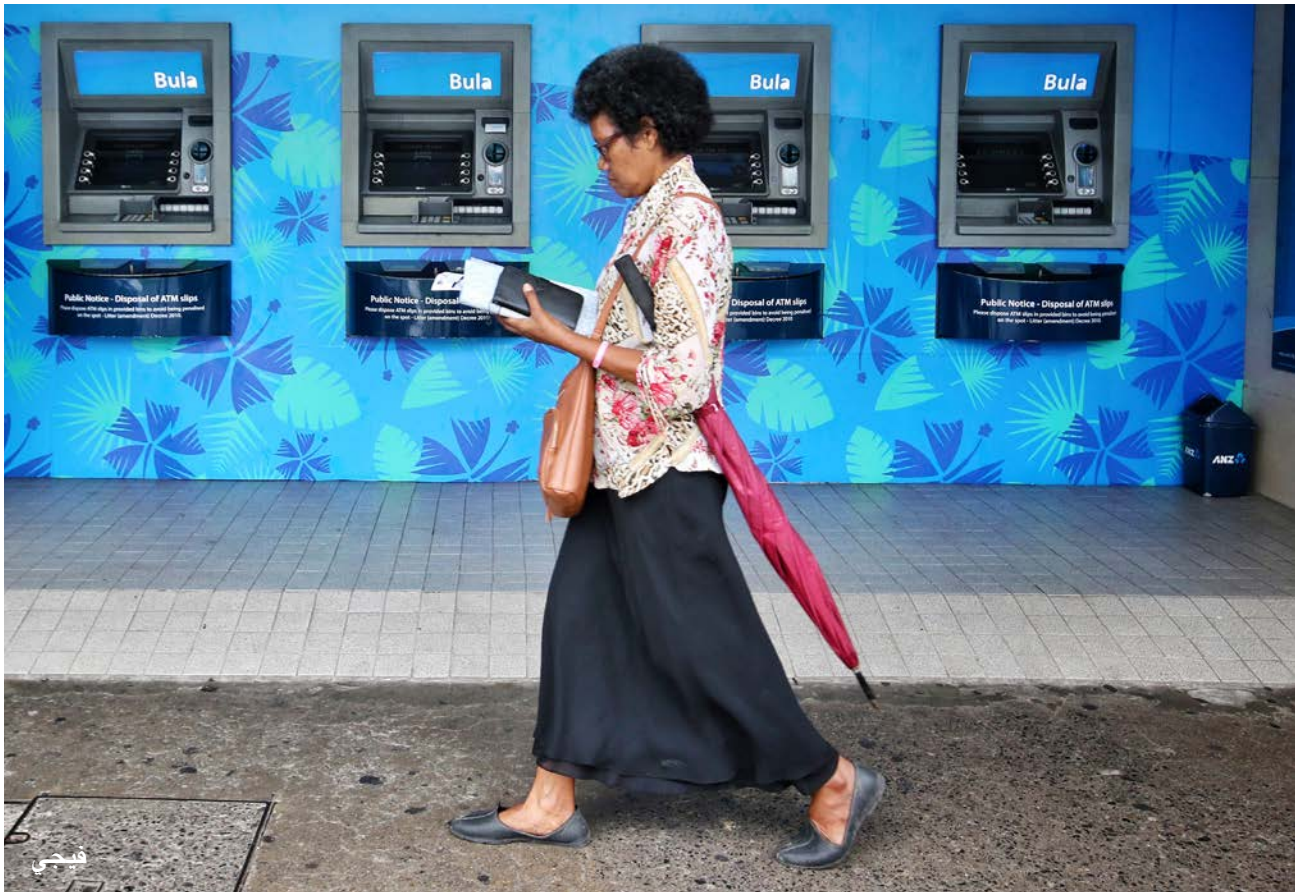

أخرى. وهذه الأداة متاحة لجميع البلدان الأعضاء. وإزاء خلفية البيئة العالمية المحفوفة بالصعوبات والمعرضة للصدمات، وافق المجلس التنفيذي على تنقيحين رئيسيين لجعل أداة تنسيق السياسات أكثر اتساقا مع الغرض منها مع الحفاظ على قوتها في إرسال الإشارات. وقد تمثل التنقيح الأول في زيادة مرونة الجدول الزمني لمراجعة الأداء مع ضمان إرسال الإشارات إلى الأسواق بانتظام ودون انقطاع. وكان التنقيح الثاني متمثلا في اشتراط قيام الأعضاء المستفيدين من أداة تنسيق السياسات بإبداء الأساس المنطقي من الاستخدام المتزامن للموارد من اتفاق للاستعداد الائتماني أو اتفاق بموجب تسهيل الاستعداد الائتماني، مما يسمح باستمرار إبداء الأعضاء التزامهم ببرنامج للإصلاح مع الاستفادة من الموارد المتاحة من الصندوق عند الحاجة. ووافق المجلس التنفيذي كذلك على إلغاء العمل بأداة دعم السياسات (PSI) في ظل ما اتضح من تفضيل أداة تنسيق السياسات عليها حسبما يدل عليه غياب طلبات الاستعانة بأداة دعم السياسات منذ عام ٢٠١٥ والتحول الكامل لمستخدمي تلك الأداة إلى أداة تنسيق السياسات.

وفيما يتعلق بتعبئة الموارد لصالح الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة، أحاط المجلس علما في نوفمبر ٢٠٢٣ بعقد أربعة اتفاقات جديدة لتقديم المساهمات تم الانتهاء من صياغتها بين شهري مايو وسبتمبر ٢٠٢٣، كما أحاط علما في شهر إبريل ٢٠٢٤ بأربعة اتفاقات أخرى لتقديم المساهمات تم الانتهاء من صياغتها بين شهري أكتوبر ٢٠٢٣ و١٥ مارس ٢٠٢٤.[٢،٣] وبحلول ٣٠ إبريل ٢٠٢٤ سجلت جهود تعبئة الموارد تقدما جيدا بحيث بلغت قيمة التعهدات المتلقاة حوالي ٣٤,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وتتضمن مبالغ اتفاقات المساهمة الفعلية ٢٥,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في حزم مساهمة من ١٦ بلدا و٥,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في هيئة مساهمات مستقلة من ثلاثة بلدان. ونظرا لقوة الطلب على موارد الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة مع تركز الاستفادة في البداية، فمن الضروري تعزيز جهود تعبئة الموارد لتأمين موارد إضافية. وقد أشارت مراجعة عام ٢٠٢٣ لمدى كفاية

[٢] راجع اتفاقات تقديم المساهمات لعام ٢٠٢٣ مع إيطاليا ولكسمبرغ وعُمان والمملكة المتحدة.
[٣] راجع اتفاقات تقديم المساهمات لعام ٢٠٢٣ مع بلجيكا ومالطا وقطر وسسويسرا.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

استكمل خبراء الصندوق إعداد التوجيهات التشغيلية

بشأن تصميم البرامج المدعومة بموارد الصندوق والشرطية المصاحبة لها.

موارد الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة إلى أن الاحتياطيات المتاحة كافية في سياق السيناريو الأساسي وفي العديد من سيناريوهات المخاطر.

بعد تحقيق هدف المرحلة الأولى، وقدره ٢,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، من جولة تعبئة الموارد التي بدأت في شهر يوليو ٢٠٢١ لصالح موارد الدعم في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر أثناء الاجتماعات السنوية في مراكش، وافق المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠٢٣ على تطبيق زيادة مؤقتة في حدود الاستفادة السنوية من الموارد في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر من ١٤٥٪ إلى ٢٠٠٪ من حصة العضوية، بالإضافة إلى تطبيق زيادة مؤقتة في حدود الاستفادة التراكمية من ٤٣٥٪ إلى ٦٠٠٪ من حصة العضوية حتى نهاية عام ٢٠٢٤. كذلك تم رفع كل من معايير الاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، التي توفر إرشادات عامة بشأن حدود الاستفادة من تسهيلات الصندوق الاستئماني، والحد الأقصى للاستفادة من موارد هذا الصندوق عن كل اتفاق في إطار سياسة مزج الموارد من ١٤٥٪ إلى ٢٠٠٪ من حصة العضوية حتى نهاية عام ٢٠٢٤. وفي يناير ٢٠٢٤، وافق المجلس التنفيذي على تطبيق زيادة قدرها ٣ مليارات وحدة حقوق سحب خاصة في حدود الاقتراض التراكمية للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، من ٦٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة إلى ٧١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، لاستيعاب النتائج الأفضل من المتوقع لتعبئة موارد القروض بالنسبة لتعهدات موارد القروض الإضافية في إطار جولة عام ٢٠٢١ لتعبئة الموارد لصالح الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وخلال السنة المالية ٢٠٢٤، قدم سبعة مقرضين من مقرضي الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر مبلغا قدره ٥,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في هيئة موارد جديدة لتمويل القروض بموجب اتفاقات الاقتراض الجديدة لتمويل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر أو عن طريق تعديل الاتفاقات القائمة بالفعل.

وفي يناير ٢٠٢٤، استكمل خبراء الصندوق إعداد مذكرة توجيهية تهدف إلى شرح المبادئ الأساسية والاعتبارات التي يرتكز عليها تصميم البرامج المدعومة بموارد الصندوق والشرطية المصاحبة لها. وقد توسعت هذه المذكرة في نطاق المعلومات الواردة في المذكرة التوجيهية التشغيلية السابقة بشأن الشرطية التي نُشرت خلال الفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠١٤، بحيث تضمنت الدروس المستخلصة من مراجعة الشرطية لعام ٢٠١٨ – ٢٠١٩ وغيرها من أهم المستجدات الأخيرة على مستوى السياسات، بما فيها توصية «خطة الإدارة للتنفيذ» استجابة لما ورد في تقرير مكتب التقييم المستقل بشأن النمو وضبط الأوضاع في البرامج المدعومة بموارد الصندوق. وسلطت المذكرة الأضواء بصفة خاصة على المشورة التشغيلية من أجل (١) تحسين التطبيق الواقعي للتنبؤات الاقتصادية الكلية في البرامج وتشجيع إجراء المزيد من التحليلات المنتظمة لخطط الطوارئ والمخاطر المحتملة، و(٢) زيادة تركيز الشروط الهيكلية وتعميقها وتحسين تنفيذها وتصميمها بما يتلاءم مع الظروف المختلفة مع مراعاة الآثار على النمو؛ و(٣) المساعدة على تقوية الشعور بملكية البرامج لدى السلطات في البلدان المعنية. ولما كانت هذه المذكرة مصممة لكي تكون مرجعا شاملا ودراسة تمهيدية عن تصميم البرامج والشرطية المصاحبة لها على نحو سهل الاستخدام ويتسم بالشفافية، فقد أشارت على نحو موجز إلى مجموعة كبيرة من الاعتبارات الاقتصادية وذات الصلة بالسياسات على مدار دورة حياة البرامج المدعومة بموارد الصندوق.

وفي فبراير ٢٠٢٤، استكمل المجلس التنفيذي مراجعة «البرامج التي يتابعها خبراء الصندوق بمشاركة المجلس التنفيذي» (PMB). ووافق على مقترح بإبقائها ضمن مجموعة أدوات الصندوق، مع مراجعتها في وقت لاحق من المتوقع أن يكون في غضون ثلاث سنوات. وقد استُحدثت هذه البرامج في أكتوبر من عام ٢٠٢٢ عندما قام الصندوق بتعديل سياسته بشأن البرامج التي يتابعها الخبراء للسماح بمتابعة البرامج بمشاركة المجلس التنفيذي. وعلى غرار البرامج التي يتابعها خبراء الصندوق، يتمثل الهدف من متابعة البرامج بمشاركة المجلس التنفيذي في بناء أو إعادة بناء سجل أداء في تنفيذ السياسات للوصول إلى برنامج يدعمه الصندوق يكون مستوفيا لمعايير الشرائح الائتمانية العليا. وتراعى الدقة في اقتصار البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق بمشاركة المجلس التنفيذي على البلدان الأعضاء التي تشهد أحد أمرين، إما (١) جهودا دولية متضافرة ومستمرة من جانب الدائنين أو المانحين لتقديم قدر كبير من التمويل الجديد أو تخفيف أعباء الديون من أجل دعم برنامج السياسات في البلد العضو المعني، أو (٢) قدرا كبيرا من

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

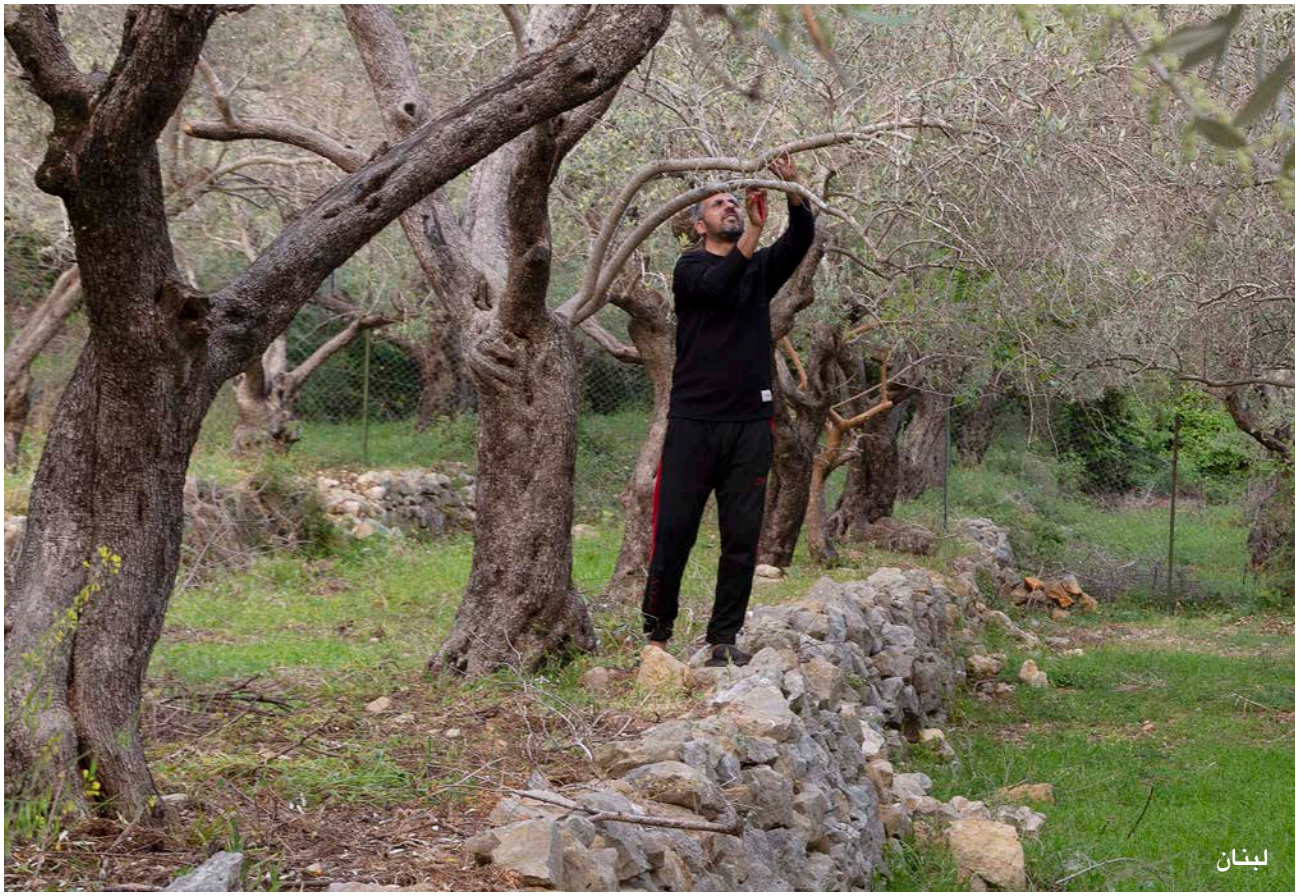
لبنان

الائتمان القائم في إطار أدوات التمويل الطارئ عند التقدم بطلب جديد للحصول على مثل هذا التمويل. ويتيح هذا البرنامج، لدى الموافقة عليه، مشاركة المجلس التنفيذي في المناقشات حول مدى صلابة السياسات في البلد العضو لاستيفاء أهداف البرنامج وإبداء الرأي، في سياق المراجعات، بشأن اتفاقه مع رأي الخبراء من حيث سير البلد العضو على المسار الصحيح لتحقيق تلك الأهداف.

وفي مارس ٢٠٢٤، مد المجلس التنفيذي تطبيق الزيادة المؤقتة في حدود الاستفادة الاعتيادية من موارد الصندوق بموجب الاتفاقات في إطار حساب الموارد العامة (بحيث ترتفع حدود الاستفادة السنوية والتراكمية من ١٤٥٪ و٤٣٥٪ من حصة العضوية، على الترتيب، إلى ٢٠٠٪ و٦٠٠٪ من حصة العضوية) حتى نهاية عام ٢٠٢٤، بدلا من السماح لهذه الحدود المرتفعة بالعودة إلى مستوياتها السابقة في أوائل مارس ٢٠٢٤ كما كان متصورا أصلا. ويأتي هذا التمديد المقترح انعكاسا لطبيعة البيئة الاقتصادية العالمية التي لا تزال أجواء عدم اليقين الكثيفة تخيم عليها. والأهم هنا أنه يساعد في سد الفجوة حتى موعد المراجعة الشاملة لحدود الاستفادة من موارد الصندوق المقرر إجراؤها في النصف الثاني من عام ٢٠٢٤، حيث ستتناول مراجعة حدود الاستفادة من الموارد في سياق تآكل القيمة الاسمية لحدود الاستفادة مقابل أهم المقاييس والنتائج في المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص.

وفي مارس ٢٠٢٤، تلقى المجلس التنفيذي تقريرا بمستجدات الأوضاع حول كفاية الموارد المتاحة للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (PRGT)، بما في ذلك الصناديق الاستئمانية لتخفيف أعباء الديون، والصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCRT)، والمبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون («هيبيك»).

وفيما يتعلق بكفاية الموارد المتاحة للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، أكد تقرير المستجدات (١) تحقيق أهداف المرحلة الأولى من عملية تعبئة موارد تمويل القروض (١٢,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) وموارد تمويل الدعم (٢,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) — حيث بلغ مجموع ما تمت تعبئته من موارد تمويل القروض ١٤,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، متجاوزا الهدف المقرر، كما تمت تعبئة موارد لتمويل الدعم قيمتها ٢,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة؛ و(٢) استمرار مستويات الإقراض المرتفعة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (حيث بلغت التزامات الإقراض الجديدة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر ٦,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في عام ٢٠٢٣، وهو ما يقرب من ضعف المبلغ في ٢٠٢٢)؛ و(٣) ارتفاع

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

بيرو

المخاطر الائتمانية، مع إمكان التعامل معها، بالنسبة للبلدان المؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وفي ظل استمرار الطلب المرتفع على الإقراض من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر وارتفاع أسعار الفائدة على حقوق السحب الخاصة، أفاد تقرير مستجدات كفاية الموارد المتاحة للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر بضرورة إجراء إصلاحات لضمان استدامة التمويل الذاتي لهذا الصندوق الاستئماني على المدى الطويل لتلبية طلبات الحصول على التمويل المقدمة من البلدان المؤهلة للاستفادة من موارده. وسوف تتم معالجة هذه المسألة في سياق المراجعة الشاملة الجارية للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وختاما، أبرز تقرير المستجدات كذلك الحاجة إلى تجديد موارد الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCRT) وأفاد بأن تنفيذ مبادرة «هيبيك» أوشك على الاكتمال، مع بلوغ الصومال نقطة الإنجاز بموجب المبادرة في شهر ديسمبر ٢٠٢٣.

والصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون

هو أداة صندوق النقد الدولي لتقديم تخفيف أعباء خدمة الدين لأفقر بلدانه الأعضاء عندما تتعرض لأحداث تؤهلها لذلك، وأتاح مستويات غير مسبوقة من الدعم أثناء الجائحة، حيث صرف مبلغا قدره ٦٩٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في هيئة منح لتغطية تخفيف أعباء خدمة الدين في خمس شرائح خلال فترة سنتين من ١٤ إبريل ٢٠٢٠ إلى ١٣ إبريل ٢٠٢٢. وقد بلغ إجمالي عدد البلدان المستفيدة من تخفيف أعباء الديون ٣١ بلدا مؤهلا، هي أفقر البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي وأكثرها عرضة للمخاطر، مما ساعدها على تحرير قدر من مواردها المالية الشحيحة وتوجيهها إلى بنود الإنفاق ذات الأولوية (مثل الصحة العامة) للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-١٩. ورغم تأمين مبلغ قدره ٦٠٩,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في هيئة تعهدات بمنح أثناء الجائحة، فقد جاء إجمالي التعهدات أقل من مستهدف تعبئة الموارد (مليار وحدة حقوق سحب خاصة) ومن إجمالي تكلفة تخفيف أعباء خدمة الدين المرتبطة بجائحة كوفيد لمدة سنتين كاملتين، مما اقتضى سحب مبلغ كبير من الرصيد النقدي لفترة ما قبل الجائحة. وعلاوة على ذلك، على الرغم من الجهود المستمرة لتعبئة الموارد، لم يتلق الصندوق أي تعهدات جديدة منذ شهر ديسمبر ٢٠٢١. وبالتالي، لا يزال الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون يعاني قصورا حادا في التمويل، مع بلوغ رصيد الموارد حوالي ٧٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في ٣٠ إبريل ٢٠٢٤. وهناك حاجة لمنح إضافية لتجديد موارد الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون حتى يتمكن من التحرك لمواجهة الأحداث المؤهلة لاستجابته في المستقبل. وسوف تتم مناقشة التحديات المالية التي يواجهها الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون عند المراجعة القادمة لأوضاعه والمقرر انعقادها في السنة المالية ٢٠٢٦.

وانعكاسا لصعوبة البيئة العالمية، ظل الطلب على التمويل المُيَسَّر من الصندوق مرتفعا مقارنة بمستوياته قبل الجائحة، وفقا لما سبق ذكره.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

نظرة عامة على الإقراض

استمر الطلب المرتفع على الإقراض والدعم بموجب تسهيلات الصندوق الوقائية خلال السنة المالية ٢٠٢٤. وخلال الفترة بين ١ مايو ٢٠٢٣ و٣٠ إبريل ٢٠٢٤، تمت الموافقة على طلبات جديدة بلغت قيمتها حوالي ٥٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة تركزت في المجالات التالية:

تعزيز اتفاقات الإقراض القائمة: قام صندوق النقد الدولي بزيادة الموارد المتاحة من الاتفاقات القائمة لاستيعاب الاحتياجات التمويلية الجديدة المُلحّة في سياق الحوار الجاري بشأن السياسات وذلك بقيمة قدرها ٥ مليارات وحدة حقوق سحب خاصة. ووافق المجلس التنفيذي على طلبات بزيادة الموارد المتاحة بموجب اتفاقات مع خمسة من البلدان الأعضاء.

الاتفاقات الجديدة للإقراض، بما فيها الاتفاقات الوقائية: وافق المجلس التنفيذي على عقد ٢١ اتفاقا غير وقائي جديدا مع ١٨ بلدا، تضمنت ١١ اتفاقا في ظل التسهيل الائتماني الممدد بقيمة إجمالية ٤,٧٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وخمسة اتفاقات في ظل تسهيل الصندوق الممدد بقيمة إجمالية ٣,٨٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، واتفاقا واحدا في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني بإجمالي قدره ٢,٢٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، واتفاقا واحدا في ظل تسهيل الاستعداد الائتماني بإجمالي قدره ٠,٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وبالإضافة إلى ذلك، أتيحت للبلدان الأعضاء ثلاثة اتفاقات وقائية، واتفاق للاستعداد الائتماني، واتفاقان بموجب خط الائتمان المرن.

إضافة إلى ذلك، وافق المجلس التنفيذي على طلبات عقد اتفاقات في ظل تسهيل الصلابة والاستدامة تركز على التغير المناخي تقدم بها ١٣ بلدا هي: بنن وكابو فيردي وكاميرون وكوت ديفوار وكينيا وكوسوفو وموريتانيا ومولدوفا والمغرب والنيجر وباراغواي والسنغال وسيشيل (بلغ مجموعها حوالي ٣,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة).

تخفيف أعباء الديون في ظل المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون («هيبيك»):[٤] في ١٣ ديسمبر ٢٠٢٣، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي على بلوغ الصومال نقطة الإنجاز بموجب مبادرة هيبيك المعززة.[٥] وقد حصل الصومال، لدى بلوغه نقطة الإنجاز، على القيمة الكاملة لتخفيف أعباء الديون وقدرها ٢٥٠,٤٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة.[٦] ولا يزال عدم اليقين يحيط بتوقعات بلوغ السودان نقطة الإنجاز وفق مبادرة «هيبيك». وقد انتهى العمل في ديسمبر ٢٠٢٢ بالبرنامج المدعوم بموارد الصندوق مع السودان الذي تمت الموافقة عليه في يونيو ٢٠٢١. وسوف يتعين عقد اتفاق جديد في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر لدعم التقدم نحو بلوغ نقطة الإنجاز وفق مبادرة «هيبيك».[٧]

[٤] لم يتقدم أي بلد بطلب لتخفيف أعباء الديون في ظل الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون خلال السنة المالية ٢٠٢٤.

[٥] أطلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مبادرة «هيبيك» في عام ١٩٩٦ بهدف ضمان ألا يواجه أي بلد فقير عبء مديونية لا يمكنه التعامل معه. والمبادرة هي عملية من خطوتين يتعين على البلدان من خلالها استيفاء معايير معينة، والالتزام بالحد من الفقر عن طريق إجراء تغييرات في السياسات، والبرهنة على سجل أدائها الجيد بمرور الوقت. ويحدد المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن البلد مؤهل للاستفادة من تخفيف أعباء الديون في ظل مبادرة «هيبيك»، وهي المرحلة الأولى (نقطة اتخاذ القرار في ظل مبادرة «هيبيك»). يجوز أن يقدم الدائنون متعددو الأطراف والثنائيون الرسميون مساعدة مرحلية من تخفيف أعباء الديون عن الدين المؤهل للاستفادة من مبادرة «هيبيك» في الفترة الانتقالية، ولدى وفاء البلد بالتزاماته فإنه يحصل على القيمة الكاملة لتخفيف أعباء الديون، وهي المرحلة الثانية (نقطة الإنجاز وفق مبادرة «هيبيك»).

[٦] في ٢٥ مارس ٢٠٢٠، وعقب تسوية الصومال للمتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي، قرر المجلسان التنفيذيان للصندوق والبنك الدولي أن الصومال مؤهل لتخفيف أعباء بموجب مبادرة «هيبيك» المعززة وأنه بلغ نقطة اتخاذ القرار بموجب المبادرة. ومنذ ذلك الوقت، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على منح الصومال أربع شرائح من المساعدة المرحلية بموجب مبادرة «هيبيك» لتبلغ القيمة الإجمالية التي حصل عليها الصومال ٤,٨١٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة لتغطية ١٠٠٪ من التزاماته المالية المستوفية للشروط والمستحقة للصندوق أثناء الفترة الانتقالية بين نقطتي اتخاذ القرار والإنجاز في ظل مبادرة «هيبيك».

[٧] حصل السودان على مساعدة مرحلية لتغطية الفترة بين بلوغه نقطتي اتخاذ القرار في ٢٩ يونيو ٢٠٢١ و٢٨ يونيو ٢٠٢٢، وذلك لتغطية التزامات خدمة الدين على ديون ما قبل تسوية المتأخرات التي استحقت خلال تلك الفترة. ولا يُنتظر حصول السودان على أي مساعدة مرحلية أخرى، بشرط بلوغه نقطة الإنجاز وفق مبادرة «هيبيك» في موعد غايته ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٦، نظرا لعدم استحقاق أي مدفوعات سداد خدمة الدين على السودان قبل هذا التاريخ.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

خريطة الإقراض

المساعدة المالية التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية ٢٠٢٤

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٤

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

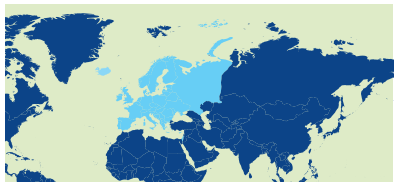

أوروبا

٢٧١,٤٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

كوسوفو

اتفاق الاستعداد الائتماني ..... ٨٠,١٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

تسهيل الصلابة والاستدامة..... ٦١,٩٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

مولدوفا

تسهيل الصلابة والاستدامة ..... ١٢٩,٣٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

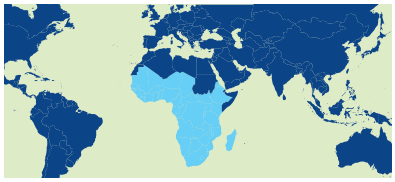

إفريقيا جنوب الصحراء

١٠,٤٨٤,٦٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

بنن

تسهيل الصلابة والاستدامة..... ١٤٨,٥٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

بوركينا فاسو

التسهيل الائتماني الممدد ..... ٢٢٨,٧٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

بوروندي

التسهيل الائتماني الممدد ..... ٢٠٠,٢٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

كابو فيردي

تسهيل الصلابة والاستدامة ..... ٢٣,٧٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

سعر صرف حق السحب الخاص/ دولار أمريكي

في ٣٠ إبريل ٢٠٢٤: ١ حق سحب خاص = ١,٣١٧٩٣ دولار أمريكي

المصدر: إدارة المالية بصندوق النقد الدولي.

مفتاح الخريطة

AUG – زيادة الموارد

ECF – التسهيل الائتماني الممدد

EFF – تسهيل الصندوق الممدد

FCL – خط الائتمان المرن

PLL – خط الوقاية والسيولة

RCF – التسهيل الائتماني السريع

RFI – أداة التمويل السريع

RSF – تسهيل الصلابة والاستدامة

SBA – اتفاق استعداد ائتماني

SCF – تسهيل الاستعداد الائتماني

SLL – خط السيولة قصيرة الأجل

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

كاميرون
زيادة الموارد المتاحة من
التسهيل الائتماني الممدد..... ٣٦,٨٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

زيادة الموارد المتاحة من
تسهيل الصندوق الممدد..... ٧٣,٦٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

تسهيل الصلابة والاستدامة..... ١٣٨,٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

جزر القمر
التسهيل الائتماني الممدد..... ٣٢,٠٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

كوت ديفوار
التسهيل الائتماني الممدد..... ٨٦٧,٢٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
تسهيل الصندوق الممدد..... ١,٧٣٤,٤٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
تسهيل الصلابة والاستدامة..... ٩٧٥,٦٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

غامبيا
التسهيل الائتماني الممدد..... ٧٤,٦٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

غانا
التسهيل الائتماني الممدد..... ٢,٢٤١,٩٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

غينيا-بيساو
زيادة الموارد المتاحة من
التسهيل الائتماني الممدد..... ١١,٣٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

كينيا
زيادة الموارد المتاحة من
التسهيل الائتماني الممدد..... ١٧٠,٩٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

زيادة الموارد المتاحة من
التسهيل الائتماني الممدد..... ٤٦,١٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

زيادة الموارد المتاحة من
تسهيل الصندوق الممدد..... ٢٣٦,١٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

زيادة الموارد المتاحة من
تسهيل الصندوق الممدد..... ٦٦١,١٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

تسهيل الصلابة والاستدامة..... ٤٠٧,١٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

ملاوي
التسهيل الائتماني الممدد..... ١٣١,٨٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

النيجر
تسهيل الصلابة والاستدامة..... ٩٨,٧٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

رواندا
التسهيل الائتماني الممدد..... ٢٠٠,٢٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

السنغال
التسهيل الائتماني الممدد..... ٣٧٧,٥٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
تسهيل الصندوق الممدد..... ٧٥٥,٠٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
تسهيل الصلابة والاستدامة..... ٢٤٢,٧٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

سيشيل
تسهيل الصندوق الممدد..... ٤٢,٣٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
تسهيل الصلابة والاستدامة..... ٣٤,٣٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

توغو
التسهيل الائتماني الممدد..... ٢٩٣,٦٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

مصر

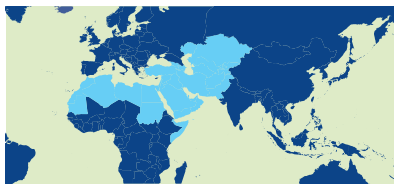

الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

٨,٢٠٦,٠٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

مصر
زيادة الموارد المتاحة من
تسهيل الصندوق الممدد..... ٣,٧٦١,٥٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

الأردن
تسهيل الصندوق الممدد..... ٩٢٦,٣٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

موريتانيا
تسهيل الصلابة والاستدامة..... ١٩٣,٢٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

المغرب
تسهيل الصلابة والاستدامة..... ١,٠٠٠,٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

باكستان
اتفاق الاستعداد الائتماني..... ٢,٢٥٠,٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

الصومال
التسهيل الائتماني الممدد..... ٧٥,٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

نصف الكرة الغربي

٣٣,٨٤٥,٠٠ مليون وحدة حقوق

كولومبيا
خط الائتمان المرن..... ٦,١٣٣,٥٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

هندوراس
التسهيل الائتماني الممدد..... ٢٠٨,٢٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
تسهيل الصندوق الممدد..... ٤١٦,٣٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

المكسيك
خط الائتمان المرن..... ٢٦,٧٣٨,١٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

باراغواي
تسهيل الصلابة والاستدامة..... ٣٠٢,١٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

سورينام
زيادة الموارد المتاحة من
تسهيل الصندوق الممدد..... ٤٦,٨٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

ملحوظة: لم تصدر الموافقة على أي مساعدة مالية جديدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في السنة المالية ٢٠٢٤

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الجدول ٢–١: الشروط المالية للحصول على الائتمان من حساب الموارد العامة في صندوق النقد الدولي

يعرض هذا الجدول تسهيلات صندوق النقد الدولي للإقراض غير الميسر. فقد ظلت اتفاقات الاستعداد الائتماني والاتفاقات الممددة في ظل تسهيل الصندوق الممدد هي أدوات الإقراض الأساسية في الصندوق لمدة طويلة. وتكمل هذه الاتفاقات أداتا الصندوق لمنع وقوع الأزمات، أي خط الائتمان المرن (FCL) وخط الوقاية والسيولة (PLL). وإضافة إلى ذلك، يقدم الصندوق الإقراض الطارئ بشروط غير مُيَسَّرة من خلال «أداة التمويل السريع» (RFI). كذلك أنشأ صندوق النقد الدولي خط السيولة قصيرة الأجل (SLL) في عام ٢٠٢٠ لتوفير الدعم للبلدان الأعضاء التي تتمتع بسياسات وأساسيات اقتصادية قوية للغاية.

وفي إطار الاستجابة لجائحة كوفيد–١٩ عقب بدايتها، وافق الصندوق على زيادة مؤقتة في حدود الاستفادة السنوية والتراكمية من موارد أداة التمويل السريع وحدود الاستفادة السنوية من حساب الموارد العامة بالصندوق، مما يترتب عليه تطبيق إطار الاستفادة الاستثنائية. وفي ديسمبر ٢٠٢١، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على مد العمل لمدة ١٨ شهرا (حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣) بالزيادات المؤقتة في حدود الاستفادة التراكمية في إطار نوافذ الكوارث

التسهيل الائتماني (سنة اعتماده)[1]	الغرض	الشروط	التقسيم المرحلي والمتابعة
اتفاق الاستعداد الائتماني (SBA) (١٩٥٢)	مساعدة قصيرة الأجل إلى متوسطة الأجل للبلدان التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات ذات طابع قصير الأجل	اعتماد سياسات توفر الثقة في إمكانية حل مشكلات ميزان المدفوعات في البلد العضو خلال فترة زمنية معقولة	عمليات شراء على أساس ربع سنوي عموما مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط
تسهيل الصندوق الممدد (EFF) (١٩٧٤) **(اتفاقات ممددة)**	مساعدة متوسطة الأجل (أطول أجلا من اتفاق الاستعداد الائتماني) لدعم الإصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء لمعالجة المشكلات طويلة الأجل في ميزان المدفوعات	لدى صدور الموافقة، اعتماد برنامج تصل مدته إلى أربع سنوات، ووضع جدول أعمال هيكلي وإعداد بيان سنوي مفصل بسياسات الاثني عشر شهرا التالية	عمليات شراء رُبع سنوية أو نصف سنوية (مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط
خط الائتمان المرن (FCL) (٢٠٠٩)	أداة مرنة ضمن الشرائح الائتمانية لتلبية جميع احتياجات ميزان المدفوعات، سواء المحتملة أو الفعلية، وإعطاء دفعة لثقة السوق أثناء فترة من ارتفاع المخاطر.	مستوى بالغ القوة من الأساسيات الاقتصادية الكلية والسياسات الاقتصادية وسجلات أداء السياسات السابقة	الموافقة على الاستفادة من موارد الصندوق المتاحة مقدما طوال مدة الاتفاق، وتخضع لشرط استكمال مراجعة منتصف الفترة بعد عام واحد في حالة اتفاقات خط الائتمان المرن التي تمتد لعامين
خط الوقاية والسيولة (PLL) (٢٠١١)	أداة ضمن الشرائح الائتمانية مصممة لتلبية جميع احتياجات ميزان المدفوعات، سواء المحتملة أو الفعلية، وإعطاء دفعة لثقة السوق أثناء فترة من ارتفاع المخاطر	سلامة أطر السياسات، والمركز الخارجي، والنفاذ إلى الأسواق، بما في ذلك سلامة القطاع المالي	صرف موارد كبيرة في بداية الفترة، رهنا بإجراء مراجعات نصف سنوية (بالنسبة للاتفاقات في ظل خط الوقاية والسيولة التي تتراوح مدتها بين عام وعامين)
خط السيولة قصيرة الأجل (SLL) (٢٠٢٠)	دعم السيولة في حالة الصدمات الخارجية المحتملة التي تسفر عن احتياجات متوسطة لتمويل ميزان المدفوعات	مستوى بالغ القوة من الأساسيات الاقتصادية الكلية والسياسات الاقتصادية وسجلات أداء السياسات السابقة	الموافقة على الاستفادة من موارد الصندوق المتاحة مقدما طوال مدة الاتفاق، ويمكن إعادة الاستفادة من خلال إعادة الشراء، ولا توجد قيود على عدد الاتفاقات اللاحقة في ظل خط السيولة قصيرة الأجل مادام البلد العضو مستوفيا لمعايير الأهلية.
أداة التمويل السريع (RFI) (٢٠١١)	مساعدة مالية سريعة لكل البلدان الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية عاجلة	جهود لحل مشكلات ميزان المدفوعات (ربما تتضمن إجراءات مسبقة)	عمليات شراء مباشر بدون الحاجة إلى برنامج مكتمل الملامح أو مراجعات

المصدر: إدارة المالية، صندوق النقد الدولي

[1] تموَّل القروض التي يقدمها الصندوق من خلال حساب الموارد العامة بصفة أساسية من رأس المال الذي تكتتب فيه البلدان الأعضاء؛ وتخصَّص لكل بلد حصة معينة تمثل التزامه المالي. ويدفع البلد العضو جزءا من حصته بحقوق السحب الخاصة أو بعملة بلد عضو آخر مقبولة لدى الصندوق ويدفع الباقي بعملته المحلية. ويُصرف القرض الذي يقدمه الصندوق أو يُسحب عن طريق قيام المقترض بشراء أصول بعملات أجنبية من الصندوق بعملته المحلية. ويُسدد مبلغ القرض عن طريق قيام المقترض بإعادة شراء عملته المحلية من الصندوق بعملات أجنبية.

[2] يقرَّر معدل الرسم على المبالغ المنصرفة من حساب الموارد العامة بهامش يزيد على سعر الفائدة الأسبوعي على حقوق السحب الخاصة (١٠٠ نقطة أساس في الوقت الحالي). ويُطبَّق معدل الرسم على الرصيد اليومي لجميع السحوبات القائمة في حساب الموارد العامة خلال كل رُبع سنة مالية في الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تحصيل رسم خدمة غير متكرر بنسبة ٠,٥٪ على كل عملية سحب من موارد الصندوق في حساب الموارد العامة، بخلاف عمليات السحب من شريحة الاحتياطي. ويُطبق رسم التزام يُدفع مقدما (١٥ نقطة أساس على

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الطبيعية المعتادة والكبيرة لأداة التمويل السريع، وسمح بعودة جميع حدود الاستفادة الأخرى التي تمت زيادتها بشكل مؤقت إلى مستوياتها فيما قبل الجائحة، وذلك اعتبارا من ١ يناير ٢٠٢٢ حسب الإطار الزمني المقرر. وفي يونيو ٢٠٢٣، سمح المجلس التنفيذي بعودة حدود الاستفادة السنوية إلى مستوياتها قبل الجائحة لكنه مد فترة الزيادات المؤقتة لحدود الاستفادة التراكمية من موارد أداة التمويل السريع حتى نهاية يونيو ٢٠٢٤. وفي مارس ٢٠٢٣، رُفِعَت حدود الاستفادة السنوية والتراكمية من حساب الموارد العامة لتصل إلى ٢٠٠٪ و٦٠٠٪ من حصة العضوية، على التوالي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

ولتحسين الدعم المقدم للبلدان الأعضاء في مواجهة التحديات الاقتصادية، بما فيها تزايد أسعار الطاقة وانعدام الأمن الغذائي من جراء الحرب الروسية في أوكرانيا، وافق صندوق النقد الدولي في أكتوبر ٢٠٢٢ على عقد اتفاقات للاستفادة من نافذة مواجهة صدمة الغذاء في ظل أداتيه للتمويل الطارئ (أداة التمويل السريع والتسهيل الائتماني السريع). وتم تمديد العمل بنافذة مواجهة صدمة الغذاء لمدة ستة أشهر حتى نهاية مارس ٢٠٢٤.

حدود الاستفادة من الموارد[١]	الرسوم[٢]	جدول السداد (سنوات)	الأقساط
سنوية: ١٤٥٪ من حصة العضوية؛ بسبب عدم اليقين البالغ الذي يحيط بالاقتصاد العالمي، ورُفِع هذا الحد مؤقتا إلى ٢٠٠٪ من حصة العضوية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. تراكمية: ٤٣٥٪ من حصة العضوية؛ ورُفِع هذا الحد مؤقتا إلى ٦٠٠٪ من حصة العضوية حتى ٣١ ديسمبر٢٠٢٤.	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية، و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أعلى من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا)[٣]	٥–٣,٢٥	ربع سنوية
سنوية: ١٤٥٪ من حصة العضوية؛ بسبب عدم اليقين البالغ الذي يحيط بالاقتصاد العالمي، ورُفِع هذا الحد مؤقتا إلى ٢٠٠٪ من حصة العضوية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. تراكمية: ٤٣٥٪ من حصة العضوية في الصندوق، بسبب عدم اليقين البالغ الذي يحيط بالاقتصاد العالمي، ورُفِع هذا الحد مؤقتا إلى ٦٠٠٪ من حصة العضوية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية، و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أعلى من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٥١ شهرا)[٣]	١٠–٤,٥	نصف سنوية
لا توجد حدود موضوعة مسبقا	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية، و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أعلى من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا)[٣]	٥–٣,٢٥	ربع سنوية
تُتاح نسبة قدرها ١٥٠٪ من حصة العضوية (٣٠٠٪ من حصة العضوية في الظروف الاستثنائية) لمدة ستة أشهر، وتُتاح نسبة ٣٠٠٪ من حصة العضوية عند صدور الموافقة على عقد اتفاقات تتراوح مددها من عام إلى عامين، ويصل المجموع إلى ٦٠٠٪ من حصة العضوية بعد ١٢ شهرا بشرط تحقيق تقدم مُرضٍ	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية، و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أعلى من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا)[٣]	٥–٣,٢٥	ربع سنوية
حد أقصى ٢٠٠٪ من حصة العضوية، والاستفادة المتجددة من الموارد لمدة ١٢ شهرا. وفي حالة الجمع بين استخدام خط الائتمان المرن وخط السيولة قصيرة الأجل تصل حدود الاستفادة من الموارد إلى ٤٠٠٪ من حصة العضوية	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على الائتمان القائم الذي يتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية)، ولا يُحتسب الائتمان في ظل خط السيولة قصيرة الأجل ضمن الرسوم الإضافية القائمة على المدة		تستحق عملية (عمليات) إعادة الشراء في موعد أقصاه ١٢ شهرا من تاريخ الشراء، وتتيح عمليات إعادة الشراء الاستفادة من الموارد بحد أقصى المستوى الذي تمت الموافقة عليه
سنوية: ٥٠٪ من حصة العضوية (٨٠٪ في حالة الكوارث الطبيعية الكبيرة)، ارتفعت مؤقتا إلى ١٠٠٪ (١٣٠٪ في حالة الكوارث الطبيعية الكبيرة) حتى نهاية ٢٠٢١ تراكمية: ١٠٠٪ من حصة العضوية (١٣٣,٣٣٪ في حالة الأزمات الطبيعية الكبيرة)؛ ورُفِعَت مؤقتا إلى ١٥٠٪ (١٨٣,٣٣٪ في حالة الكوارث الطبيعية الكبيرة) حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣؛[٣] ورُفِعت حدود الاستفادة التراكمية إلى ١٧٥٪ من حصة عضوية البلدان الأعضاء التي تقترض من خلال نافذة مواجهة صدمة الغذاء، ولكن حدود الاستفادة في ظل هذه النافذة تشكل مصدرا إضافيا بالكامل إلى جانب الحد السنوي	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية، و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أعلى من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا)[٤]	٥–٣,٢٥	ربع سنوية

المبالغ الملتزم بها حتى ١١٥٪ من حصة العضوية، و٣٠ نقطة أساس على المبالغ التي تزيد على ١١٥٪ وحتى ٥٧٥٪ من حصة العضوية، و٦٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٥٧٥٪ من حصة العضوية) على المبلغ المتاح شراؤه في إطار الاتفاقات (في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني، وتسهيل الصندوق الممدد، وخط الوقاية والسيولة، وخط الائتمان المرن) والمحتمل سحبه خلال كل فترة زمنية (سنويا)؛ ويُرد هذا الرسم على أساس تناسبي مع إجراء عمليات سحب لاحقا في إطار الاتفاق الائتماني المعني. وفيما يخص الاتفاقات في ظل خط السيولة قصيرة الأجل، يبلغ رسم الخدمة ٢١ نقطة أساس، كما يطبق رسم التزام غير قابل للرد بقيمة ٨ نقاط مئوية يُسدد عند الموافقة على عقد اتفاق في ظل خط السيولة قصيرة الأجل.

[٣] في يونيو ٢٠٢١، رُفِعَت حدود الاستفادة السنوية والتراكمية في حالة الكوارث الطبيعية الكبيرة مؤقتا (حتى نهاية عام ٢٠٢١) إلى ١٣٠٪ من حصة العضوية و١٨٣,٣٣٪ من حصة العضوية، على الترتيب. وفي يونيو ٢٠٢٣، سمح المجلس التنفيذي بعودة حدود الاستفادة السنوية إلى مستوياتها قبل الجائحة لكنه مد فترة الزيادات المؤقتة لحدود الاستفادة التراكمية من موارد أداة التمويل السريع حتى نهاية يونيو ٢٠٢٤.

[٤] استُحدث نظام الرسوم الإضافية في نوفمبر ٢٠٠٠. وبدأ العمل بنظام جديد للرسوم الإضافية اعتبارا من ١ أغسطس ٢٠٠٩، وتم تحديثه في ١٧ فبراير ٢٠١٦، مع استثناء محدود للاتفاقات القائمة.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الجدول ٢–٢: تسهيلات الإقراض المُيسَّر

يوفر الصندوق ثلاثة تسهيلات للإقراض المُيسَّر للبلدان النامية منخفضة الدخل، هي:

	التسهيل الائتماني الممدد (ECF)	تسهيل الاستعداد الائتماني (SCF)	التسهيل الائتماني السريع (RCF)
الهدف	مساعدة البلدان منخفضة الدخل على تحقيق مركز اقتصادي كلي مستقر ومستدام والحفاظ عليه على النحو اللازم لتحقيق أداء قوي ودائم في مجال النمو والحد من الفقر.		
الغرض	معالجة مشكلات طويلة الأمد في ميزان المدفوعات	تسوية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات قصيرة الأجل	تقديم التمويل لتلبية احتياجات عاجلة تتعلق بميزان المدفوعات
الأهلية	البلدان المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر		
شروط الاستفادة	مشكلات طويلة الأمد في ميزان المدفوعات؛ احتياج تمويلي فعلي على مدار الاتفاق، وإن لم يكن قائما بالضرورة عند الموافقة على الإقراض أو صرف الموارد.	وجود احتياج محتمل (استخدام وقائي) أو فعلي في الأجل القصير لمعالجة مشكلات في ميزان المدفوعات وقت الموافقة؛ ضرورة أن يكون هناك احتياج فعلي لكل مبلغ منصرف	وجود احتياج ملح لمعالجة مشكلات في ميزان المدفوعات عندما يكون برنامج الشرائح الائتمانية العليا إما متعذرا أو غير ضروري[1]
استراتيجية النمو والحد من الفقر	ينبغي أن يكون البرنامج الذي يدعمه الصندوق متوائما مع أهداف النمو والحد من الفقر التي يتبناها البلد المعني وأن يهدف إلى دعم السياسات التي توفر الحماية للإنفاق الاجتماعي وغيره من أوجه الإنفاق ذات الأولوية		
	تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر (PRS)	يشترط تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر إذا كانت المدة الأصلية للاتفاق بموجب تسهيل الاستعداد الائتماني (SCF) تتجاوز السنتين	لا يشترط تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر
الشرطية	استيفاء معايير الشرائح الائتمانية العليا؛ المرونة في مسار التصحيح وتوقيته	استيفاء معايير الشرائح الائتمانية العليا؛ تهدف إلى تلبية الحاجة لتمويل ميزان المدفوعات في الأجل القصير	لا توجد شرطية لاحقة: ويستخدم سجل الأداء للتأهل لتكرار الاستخدام (باستثناء في إطار نافذة الصدمات الخارجية ونافذة التصدي للكوارث الطبيعية الكبيرة)
شروط التمويل	سعر الفائدة: صفر حاليا شروط السداد: ٥,٥–١٠ سنوات	سعر الفائدة: صفر حاليا شروط السداد: ٤–٨ سنوات رسم الإتاحة: ٠,١٥٪ على المبالغ المتاحة ولكن غير المسحوبة في إطار اتفاق وقائي	سعر الفائدة: صفر شروط السداد: ٥,٥–١٠ سنوات
شروط مزج الموارد مع التمويل من حساب الموارد العامة	على أساس نصيب الفرد من الدخل وإمكانية النفاذ إلى الأسواق؛ وترتبط بمواطن الانكشاف لمخاطر الديون. بالنسبة للبلدان الأعضاء المفترض حصولها على تمويل مختلط، يتم مزج الموارد من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر وحساب الموارد العامة بنسبة واحد إلى اثنين، على ألا تتجاوز الاستفادة من التمويل المُيسَّر المعايير السارية (ويصرف الجزء المتبقي بالكامل من حساب الموارد العامة)		
إتاحة الاستخدام الوقائي	لا	نعم	لا
مدة وتكرار الاستخدام	من ثلاث إلى خمس سنوات، بحد أقصى خمس سنوات للفترة الكلية، يمكن استخدامه بصورة متكررة	يقتصر الاستخدام عادة على ثلاث سنوات في أي فترة ست سنوات، ويتم تقييمه أولا بأول، مع استثناءات للاتفاقات بموجب تسهيل الاستعداد الائتماني التي تعامل بوصفها وقائية	مبالغ منصرفة مباشرة: إمكانية تكرار الاستخدام بشرط التقيد بحدود الاستفادة من الموارد والشروط الأخرى، وقد تم رفع الحد الأقصى للاستخدام المتكرر — أي مرتان خلال أي فترة تبلغ ١٢ شهرا — بصفة مؤقتة حتى ٦ إبريل ٢٠٢١، وتم تمديده حتى نهاية عام ٢٠٢١

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

	التسهيل الائتماني الممدد (ECF)	تسهيل الاستعداد الائتماني (SCF)	التسهيل الائتماني السريع (RCF)
الاستخدام المتزامن	حساب الموارد العامة (تسهيل الصندوق الممدد)	حساب الموارد العامة (اتفاق الاستعداد الائتماني) وأداة تنسيق السياسات	حساب الموارد العامة (أداة التمويل السريع)؛ الائتمان المقدم في إطار أداة التمويل السريع يحتسب ضمن حدود الاستفادة من موارد التسهيل الائتماني السريع
سياسات الاستفادة من الموارد	استجابة لاحتياجات البلدان الأعضاء الكبيرة والملحة إلى التمويل المرتبط بجائحة كوفيد–١٩، عُدِّلَت مؤقتا حدود الاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر عدة مرات في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١. وفي ١٤ يوليو ٢٠٢١، رُفِعَت حدود الاستفادة السنوية والتراكمية من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر إلى ١٤٥٪ و٤٣٥٪ من حصة العضوية، على الترتيب، بحيث تتسق تماما مع حدود الاستفادة من حساب الموارد العامة. ومع ذلك، ظل حد الاستفادة السنوية من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر ٢٤٥٪ من حصة العضوية حتى نهاية عام ٢٠٢١. وفي الوقت نفسه، وافق المجلس أيضا على معيار موحد للاستفادة يبلغ ١٤٥٪ من حصة العضوية لأي اتفاق في ظل التسهيل الائتماني الممدد مدته ثلاثة أعوام. واستمر الاتساق مع حساب الموارد العامة حتى ٦ مارس ٢٠٢٣، عندما رفع المجلس التنفيذي حدود الاستفادة السنوية والتراكمية من حساب الموارد العامة مؤقتا لمدة ١٢ شهرا. ومع بلوغ هدف تعبئة الموارد لصالح حساب الدعم في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر أثناء الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٢٣، رفع المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠٢٣ حدود الاستفادة السنوية والتراكمية من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر بصفة مؤقتة لمدة ١٢ شهرا وذلك بنسبة ٢٠٠٪ و٦٠٠٪ من حصة العضوية، بالترتيب، حتى نهاية عام ٢٠٢٤.		
المعايير والحدود الفرعية[٢]	معيار الاستفادة هو ١٤٥٪ من حصة العضوية لكل اتفاق مدته ثلاث سنوات في ظل التسهيل الائتماني الممدد حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٤.	تم تحديد معيار الاستفادة بموجب اتفاق مدته ١٨ شهرا في ظل تسهيل الاستعداد الائتماني بحيث يساوي معيار الاستفادة بموجب اتفاق مدته ثلاث سنوات في ظل التسهيل الائتماني الممدد، وهو ما يختلف بدرجة كبيرة من حيث المدة مع اتفاق تسهيل الاستعداد الائتماني، بحد أقصى المبلغ المسموح به في اتفاق مدته عامان في ظل تسهيل الاستعداد الائتماني (٢٦٦,٦٧٪ من حصة العضوية)	لا يوجد معيار للاستفادة من موارد التسهيل الائتماني السريع في ظل نافذة الصدمات الخارجية ونافذة الكوارث الطبيعية الكبيرة. تبلغ حاليا حدود الاستفادة السنوية والتراكمية من خلال نافذة مواجهة الصدمات الخارجية في ظل التسهيل الائتماني السريع ٥٠٪ و١٥٠٪ من حصة العضوية، على التوالي، حتى استكمال مراجعة عام ٢٠٢٤ لتسهيلات وتمويل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وتم رفع حد الاستفادة التراكمية من الموارد إلى ١٧٥٪ من حصة البلدان الأعضاء التي تقترض من خلال نافذة مواجهة صدمة الغذاء، وتعد حدود الاستفادة بموجب هذه النافذة إضافية بالكامل لحدود الاستفادة السنوية. تبلغ حاليا حدود الاستفادة السنوية والتراكمية من الموارد في ظل النافذة الاعتيادية التي يتيحها التسهيل الائتماني السريع ٥٠٪ و١٠٠٪ من حصة العضوية، على التوالي، حتى استكمال مراجعة عام ٢٠٢٤ لتسهيلات وتمويل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، وهناك معيار للاستفادة السنوية وحد أقصى لكل عملية صرف للموارد قدره ٢٥٪ من حصة العضوية. وتعد حدود الاستفادة بموجب نافذة مواجهة صدمة الغذاء إضافية بالكامل لحدود الاستفادة السنوية. تبلغ حاليا حدود الاستفادة السنوية والتراكمية من خلال نافذة التصدي للكوارث الطبيعية الكبيرة في ظل التسهيل الائتماني السريع ٨٠٪ و١٨٣,٣٣٪ من حصة العضوية، على التوالي، حتى استكمال مراجعة عام ٢٠٢٤ لتسهيلات وتمويل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وتعد حدود الاستفادة بموجب نافذة مواجهة صدمة الغذاء إضافية بالكامل لحدود الاستفادة السنوية. وتُحتسب عمليات الشراء في إطار أداة التمويل السريع بعد ١ يوليو ٢٠١٥ ضمن الحدود السنوية والتراكمية المطبقة في ظل التسهيل الائتماني السريع.

المصدر: إدارة المالية، صندوق النقد الدولي

[١] شرطية استيفاء معايير الشرائح الائتمانية العليا هي مجموعة من الشروط المتصلة بالبرنامج تهدف إلى ضمان استخدام موارد صندوق النقد الدولي في دعم أهداف البرنامج، مع وجود ضمانات كافية لموارد الصندوق.

[٢] توفر المعايير توجيهات بشأن ما قد يشكل مستوى مناسبا للاستفادة من التسهيلات في ظل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر ولكن لا ينبغي أن تُفَسَّر تفسيرا خاطئا باعتبارها حدودا للاستفادة أو استحقاقات. وقد تم توحيد معايير الاستفادة المنخفضة والمرتفعة السابقة في معيار واحد، على نحو مستقل عن مستوى الائتمان القائم للصندوق.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الجدول ٢-٣: تسهيل الصلابة والاستدامة

بوصفه الركيزة الثالثة لأنشطة الصندوق الإقراضية، يمثل الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة عنصرا مكملا لحساب الموارد العامة والصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر من خلال تقديم تمويل أطول أجلا بتكلفة معقولة إلى البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل المعرضة للمخاطر، وكذلك الدول الصغيرة، التي تواجه تحديات هيكلية أطول أجلا تفرض مخاطر على استقرار ميزان المدفوعات المرتقب.

الهدف	تعزيز الصلابة والاستدامة الاقتصادية للبلدان منخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل المعرضة للمخاطر، والدول الصغيرة.
الغرض	دعم إصلاح السياسات بما يحدّ من المخاطر المؤثرة على الاقتصاد الكلي التي تقترن بتحديات هيكلية محددة على المدى الطويل.
الأهلية	البلدان المؤهلة للحصول على مساعدات من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (PRGT)، وجميع الدول الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن ١,٥ مليون نسمة ويقل نصيب الفرد فيها من إجمالي الدخل القومي عن ٢٥ ضعف الحد التشغيلي المؤهل للحصول على مساعدات المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) في ٢٠٢١، وجميع البلدان متوسطة الدخل التي يقل نصيب الفرد فيها من إجمالي الدخل القومي عن ١٠ أضعاف الحد التشغيلي المؤهل للحصول على مساعدات المؤسسة الدولية للتنمية في ٢٠٢١.
شروط الاستفادة	مجموعة من تدابير السياسات عالية الجودة تتسق مع الغرض من الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة، وتنفيذ برنامج تمويلي أو غير تمويلي متزامن يقوم على سياسات مستوفية لمعايير شريحة الائتمان العليا، واستدامة القدرة على تحمل الديون، وكفاية القدرة على السداد لصندوق النقد الدولي.
الشرطية	اتخاذ تدابير للإصلاح تهدف إلى التصدي للتحديات الهيكلية الأطول أجلا المؤهلة للاستفادة من الموارد — وهو شرط منفصل عادة عن البرنامج المتزامن المستوفي لمعايير شريحة الائتمان العليا. ومن المتوقع التنسيق عن كثب مع البنك الدولي وغيره من بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الدولية ذات الصلة، للاستفادة من الخبرات المقارنة والمعرفة المؤسسية.
سياسات الاستفادة من الموارد	الاستفادة في حدود المعيار (٧٥٪ من الحصة) مع حد الاستفادة التراكمية من الموارد بنسبة ١٥٠٪ من الحصة أو مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أيهما أقل، مشروطة بقوة الإصلاحات، واستدامة القدرة على تحمل الدين، والقدرة على السداد للصندوق.
شروط التمويل	سعر الفائدة الموزع على شرائح بلدان المجموعة ألف: سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة + ٥٥ نقطة أساس (بحد أقصى ٢,٢٥٪)؛ وبلدان المجموعة باء: سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة + ٧٥ نقطة أساس ورسم خدمة بواقع ٢٥ نقطة أساس؛ وبلدان المجموعة جيم: سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة + ٩٥ نقطة أساس ورسم خدمة بواقع ٥٠ نقطة أساس.[١] فترات السداد: ١٠,٥–٢٠ سنة.
إتاحة الاستخدام الوقائي	لا
مدة وتكرار الاستخدام	من المتوقع بوجه عام أن يتزامن اتفاق الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة مع برنامج جديد من برامج الشرائح الائتمانية العليا (في حالة طلب الاثنين معا)، أو مع المدة المتبقية من برنامج قائم ضمن الشرائح الائتمانية العليا (في حالة طلب الاستفادة من موارد تسهيل الصلابة والاستدامة أثناء مراجعة برنامج الشرائح الائتمانية العليا). ويبلغ الحد الأدنى للمدة ١٨ شهرا (و١٢ شهرا بالنسبة للاتفاقات في إطار تسهيل الصلابة والاستدامة التي تمت الموافقة عليها خلال الأشهر الستة الأولى من بدء تشغيل الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة، والتي انقضت مدتها حاليا)، وذلك لإتاحة الوقت الكافي لتنفيذ تدابير الإصلاح اللازمة فيما يخص تسهيل الصلابة والاستدامة، بما في ذلك أي مساعدة فنية لازمة. ويمكن تكرار الاستخدام بشرط التقيّد بحدود الاستفادة من الموارد.
الاستخدام المتزامن	يشترط تنفيذ برنامج متزامن مستوف لمعايير الشرائح الائتمانية العليا.

المصدر: إدارة المالية، صندوق النقد الدولي

ملحوظة: للتأهل للحصول على قرض بموجب تسهيل الصلابة والاستدامة، فإن البلد العضو يحتاج إلى (١) مجموعة من تدابير السياسات عالية الجودة متوافقة مع الغرض من الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة، و(٢) برنامج تمويلي أو غير تمويلي متزامن يقوم على سياسات مستوفية لمعايير الشرائح الائتمانية العليا، و(٣) واستدامة القدرة على تحمل الدين، وكفاية القدرة على السداد لصندوق النقد الدولي.

[١] وافق المجلس التنفيذي في ١٨ مايو ٢٠٢٣ على وضع حد أقصى لأسعار الفائدة بالنسبة للبلدان الأقل دخلا التي تقترض من الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

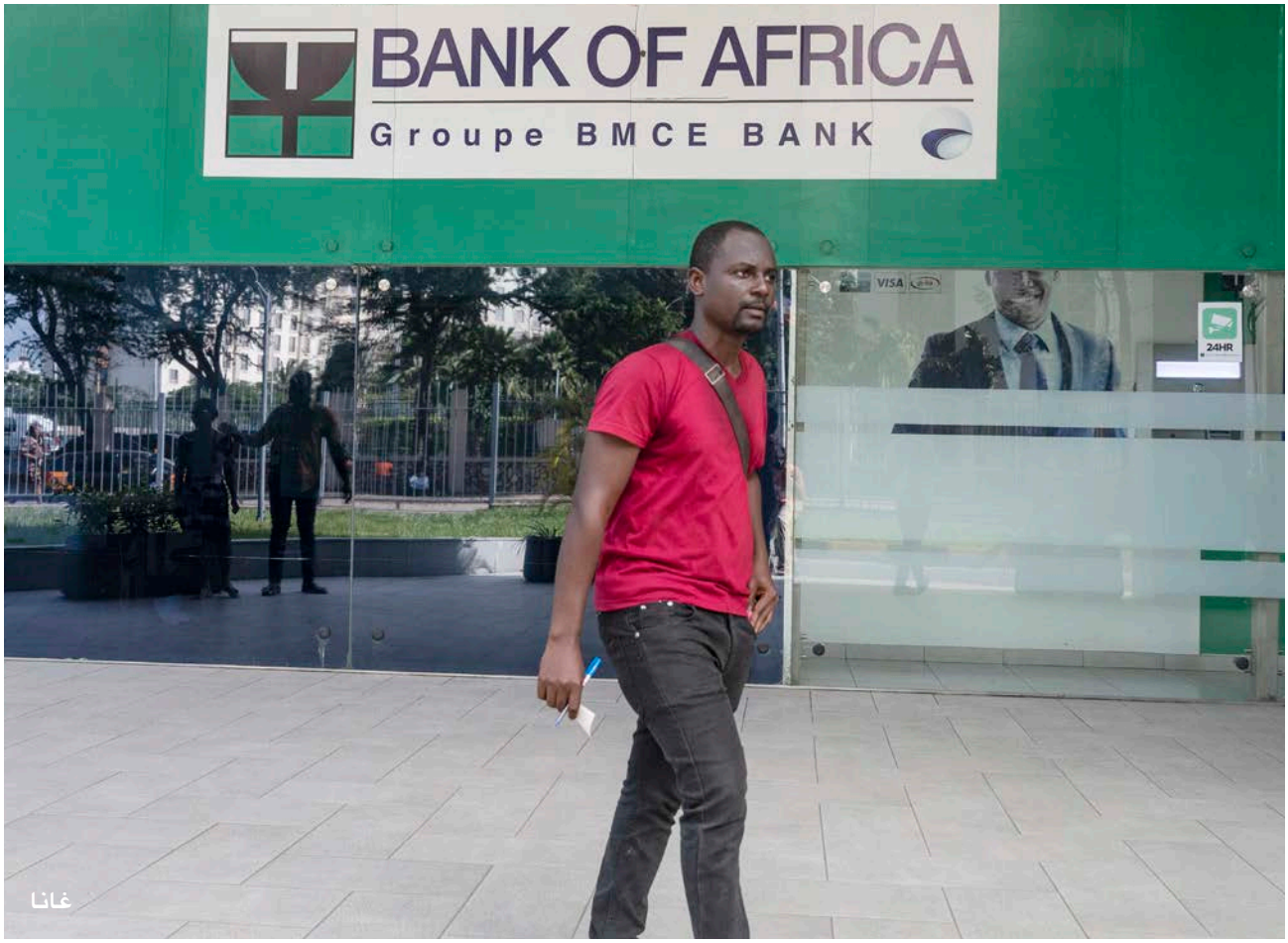

غانا

تنمية القدرات

يساهم تعزيز قدرات المؤسسات، بما فيها البنوك المركزية ووزارات المالية وإدارات الإيـــرادات والـهـيـئـات الإحصائية وأجهزة الرقابة على القطاع المالي، في زيادة فعالية السياسات وجعل الاقتصاد أكثر استقرارا وشمولا للجميع. ويعمل صندوق النقد الدولي مع البلدان الأعضاء لتطوير سياساتها الاقتصادية، وتقوية تلك المؤسسات من خلال تقديم المساعدة الفنية والبرامج التدريبية المصممة وفق ظروف كل بلد وحسب الطلب، مع التركيز على القضايا ذات الأهمية لنمو الاقتصاد واستقراره.

ويقدم الصندوق المساعدة في مجال تنمية القدرات، بما في ذلك المساعدة الفنية العملية والتدريب، ومجموعة من الأدوات التشخيصية والمطبوعات، وفرص التَعَلُّم من الأقران، لتمكين البلدان من بناء مؤسسات مستدامة تتمتع بالصلابة. وتمثل هذه الجهود مساهمة مهمة في تقدم البلدان الأعضاء نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة.

وتركز أنشطة تنمية القدرات على مجالات خبرات الصندوق الأساسية، مثل الموارد العامة، واستقرار القطاع المالي، وعمليات البنوك المركزية، والأطر الاقتصادية الكلية، والإحصاءات الاقتصادية. وتساعد البلدان على تصميم سياسات اقتصادية كلية أفضل، وتعبئة الإيرادات، ورفع كفاءة الإنفاق، والحصول على بيانات أفضل، وتعزيز الاستقرار النقدي والمالي، وكذلك معالجة قضايا شاملة، مثل عدم المساواة في الدخل وبين الجنسين، والفساد، وتغير المناخ، والتحول الرقمي. ويتمتع الصندوق بمكانة فريدة تؤهله لدعم بلدانه الأعضاء في هذه

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

إثيوبيا

المجالات في ظل نطاق عمله العالمي، وتجاربه المؤسسية، وخبراته العالمية المتميزة. وتستفيد جميع البلدان الأعضاء في الصندوق من أنشطة تنمية القدرات، مع إيلاء أولوية لدعم البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات (راجع الإطار ٢–٣).

وبناء على طلب سلطات البلد المعنيّ، يقوم أعضاء الفرق القُطرية والخبراء الفنيون من صندوق النقد الدولي بوضع خطة عمل متكاملة وتنفيذها حسب احتياجات البلدان وطاقتها الاستيعابية. ويعمل الصندوق مع البلدان الأعضاء من خلال شبكة عالمية تضم ١٧ مركزا إقليميا لتنمية القدرات (RCDCs)، وعن طريق تكليف مستشارين مقيمين في مهمات طويلة الأجل داخل البلدان المعنية، وإيفاد بعثات من موظفيه وخبرائه في زيارات قصيرة الأجل (بالتواجد الشخصي أو من بُعد أو بالجمع بينهما — أي الزيارات «الهجينة»)، والتدريب في الفصول الدراسية، والدورات التدريبية المجانية عبر شبكة الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من المطبوعات توفر معلومات فنية وتحليلات قُطْرية يمكن أن تستفيد منها سلطات البلد المعني.

وعلى مدار السنوات العشر الماضية، اشترك أكثر من ٢٠٠ ألف دارس نشط على أساس تراكمي في دورة أو أكثر من دورات الصندوق التدريبية المجانية عبر شبكة الإنترنت والتي يتجاوز عددها ٩٠ دورة. واستمر برنامج التعلم عبر شبكة الإنترنت في التوسع في تقديم الدورات بعدة لغات غير

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

اللغة الإنجليزية (العربية والفرنسية والبرتغالية والروسية والإسبانية).

ويمول شركاء الصندوق في التنمية والبلدان الأعضاء في المراكز الإقليمية لتنمية القدرات حوالي ثُلثي الإنفاق المباشر على أنشطة تنمية القدرات. ويسعى الصندوق جاهدا بالتعاون مع شركائه لمساعدة بلدانه الأعضاء على بناء مستقبل أفضل، والعمل على تحقيق مستقبل أكثر خُضرة وذكاء وعدالة.

ويراجع الصندوق استراتيجيته لتنمية القدرات بانتظام لتعظيم أثرها على قدرة البلدان الأعضاء على إدارة الاقتصاد الكلي بفعالية وزيادة الصلابة المؤسسية. وقد استكملت آخر مراجعة في إبريل ٢٠٢٤ (راجع الإطار ٢–١).

وأوصت المراجعة بجعل تنمية القدرات أكثر مرونة واندماجا واتساقا مع الظروف المختلفة حتى يمكنها الاستجابة بصورة أفضل لاحتياجات الأعضاء. وأفادت المراجعة من التقييم المستقل الأخير لأنشطة الصندوق لتنمية القدرات إلى جانب مجموعة كبيرة من المدخلات، بما في ذلك المشاورات مع الأطراف المعنية الداخلية والخارجية في مجال تنمية القدرات، ومسوح المستفيدين من تنمية القدرات والشركاء في التنمية، ودراسات الخلفيات، والتوصيات الصادرة عن مجموعة استشارية خارجية.

وتسترشد الرؤية الاستراتيجية لأنشطة الصندوق لتنمية القدرات بما تتمتع به من ميزة تنافسية وأولويات أعمال رقابة الصندوق في ظل مشهد تنمية القدرات العالمي المتغير باستمرار والذي يتسم بازدياد عدم اليقين من جراء ارتفاع مستوى الديون، والتوترات الجغرافية السياسية، والتغير المناخي، والتحول الرقمي. وتتركز المقترحات الواردة في هذه المراجعة حول ستة مجالات، وهي تحديد أولويات تنمية القدرات ودمجها، ونماذج التمويل، والمتابعة والتقييم، وسبل تقديم الدورات، والتواجد الميداني، وسياسات الموارد البشرية. ومن معالم التطور المهمة الأخرى في أنشطة تنمية القدرات خلال السنة المالية

على مدار السنوات العشر الماضية، اشترك أكثر من

٢٠٠ ألف دارس نشط على أساس تراكمي

في دورة أو أكثر من دورات الصندوق التدريبية المجانية عبر شبكة الإنترنت والتي يتجاوز عددها ٩٠ دورة.

٢٠٢٤ انطلاق العمليات الافتتاحية في «الشراكة العالمية للمالية العامة» و«صندوق تنمية القدرات لصالح أوكرانيا». وسوف تصبح «الشراكة العالمية للمالية العامة» الوسيلة الرئيسية لتقديم المساعدة في مجال تنمية القدرات على مستوى المالية العامة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، مع التركيز في المقام الأول على البلدان منخفضة الدخل والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. وسوف تساعد هذه الشراكة البلدان الأعضاء في التقدم على مسار برامجها لتعبئة الموارد المحلية من خلال تطبيق السياسات السليمة والإدارة القوية للإيرادات العامة المحلية وهما من العوامل الحيوية لدعم مبادرة مجموعة العشرين لتعبئة الموارد المحلية وأهداف التنمية في تلك البلدان. وسوف يوفر «صندوق تنمية القدرات لصالح أوكرانيا» موارد ضخمة لتكثيف المساعدة الفنية والتدريب لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي الطموح لحكومة أوكرانيا.

وكانت السنة المالية ٢٠٢٤ كذلك إيذانا بإعادة افتتاح مكتب مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط في لبنان بالإضافة إلى الاحتفال بالذكرى السنوية للعديد من البرامج المهمة: ٣٠ عاما على إنشاء مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ (فيجي)؛ و٢٥ عاما على إنشاء معهد التدريب الاقليمي المشترك بين صندوق النقد الدولي وسنغافورة (سنغافورة)؛ و٢٠ عاما على إنشاء مركز المساعدة الفنية الإقليمي للبلدان الناطقة بالفرنسية في منطقة غرب إفريقيا (كوت ديفوار)؛ و١٠ أعوام على إنشاء معهد التدريب لصالح إفريقيا (موريشيوس)، والمركز الإقليمي للمساعدة الفنية للبلدان الناطقة باللغة الإنجليزية واللغة البرتغالية في غرب إفريقيا (غانا)، وبرنامج صندوق النقد الدولي للتعلم عبر الإنترنت (راجع الإطار ٢–٢).

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الولايات المتحدة

مراجعة استراتيجية الصندوق لتنمية القدرات

نحو نموذج أكثر مرونة وتكاملا وأكثر اتساقا مع الظروف المختلفة

خلفية: يطّلع المجلس التنفيذي كل خمس سنوات على معلومات عن تطور أنشطة الصندوق لتنمية القدرات والإصلاحات ذات الصلة، ويتخذ القرارات الضرورية على مستوى السياسات، ويقدم التوجيهات بشأن الأهداف لفترة الخمس سنوات التالية في سياق مراجعة رسمية لاستراتيجية تنمية القدرات. وتم استكمال المراجعة في عام ٢٠١٨.

وقد شهد العام الحالي إجراء مراجعة استراتيجية تنمية القدرات لعام ٢٠٢٤ في ظل مشهد عالمي سريع التغير. ففي أعقاب الجائحة، تتعرض البلدان الأعضاء حاليا لمجموعة من التحديات، منها أجواء عدم اليقين التي تخيم على الأوضاع المالية الكلية، ومواطن الضعف الناشئة عن الديون والتي يزداد تفاقمها من جراء الصدمات المناخية الأكثر توترا والأشد حدة، وارتفاع درجة انعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة، والتوترات الجغرافية — السياسية، والثورة الرقمية.

وتطورت كذلك أولويات الصندوق وممارسات عمله. فقد أصبح التصدي لقضايا تغير المناخ، والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، والجنسانية، والنقود الرقمية من الأولويات الجديدة في العمل المؤسسي، في حين يظل الغرض من أعمال الرقابة متمثلا في إسداء المشورة بشأن السياسات على نحو أكثر اتساقا مع ظروف كل بلد وأكثر توجها نحو الاحتياجات الضرورية في ظل أجواء عدم اليقين الكثيفة في البلدان الأعضاء، وفقا لما أبرزه التقرير السنوي لعام ٢٠٢١.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

وتتطلب البيئة الاقتصادية العالمية المحفوفة بالصعاب أن تكون أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات أكثر مرونة وتكاملا وأكثر اتساقا مع الظروف المختلفة. وقد أكدت مراجعة أنشطة تنمية القدرات التي أجراها مكتب التقييم المستقل في صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٢٢ أن أنشطة الصندوق لتنمية القدرات ملائمة وفعالة وتحظى بتقدير البلدان الأعضاء، وحددت توصيات مكتب التقييم المستقل مسارا لتعزيز تأثير أنشطة تنمية القدرات.

أهم النتائج المستخلصة من مراجعة استراتيجية تنمية القدرات لعام ٢٠٢٤

حجم أنشطة تنمية القدرات حاليا ملائم بوجه عام مقارنة بأنشطة الصندوق الرئيسية الأخرى، ولكن يتعين توخي المزيد من المرونة. وقد تكون هذه المرونة في حجم الإنفاق الكلي على تنمية القدرات استجابة للصدمات أو التغيرات الهيكلية وفي طبيعة تكوينها حسب المنطقة والموضوع.

التكامل مع أعمال الرقابة والإقراض ضروري لنجاح أنشطة تنمية القدرات. وتم إحراز تقدم كبير في الإجراءات الداخلية وفي نطاق تغطية موضوعات تنمية القدرات في وثائق ومناقشات المجلس التنفيذي. وتقترح المراجعة مسارات جديدة تمنح المجلس التنفيذي رؤية متعمقة حول تحديد الأولويات، وتعزيز نطاق تغطية موضوعات تنمية القدرات في تقارير الخبراء، وزيادة الحوافز الداخلية لتحقيق التكامل الفعال.

وتحدد المراجعة الخيارات الممكنة لتعزيز نموذج التمويل وتتناول مناقشة السبل الكفيلة بتقليل المخاطر المحيطة بالتمويل. وقد أدت زيادة استخدام التمويل الخارجي إلى تمكين الصندوق من تلبية الطلب المتزايد على أنشطته في مجال تنمية القدرات في ظل ميزانية ثابتة بالقيمة الحقيقية. ومع ذلك، لا تزال جهود تعبئة الموارد آخذة في التقلص. وتحدد المراجعة الخيارات والسبل الممكنة للتقليل من تكلفة تطبيق مصادر تمويل متعددة والمخاطر المقترنة بدعم استمرار تقديم الخدمات وترتيب الأولويات.

أعمال المتابعة المعززة وتقييم وتحديث سبل تقديم الدورات بإمكانها تعزيز أثر أنشطة تنمية القدرات. وتؤكد المراجعة مجددا أن أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات لا تزال فعالة ومؤثرة بوجه عام. وتقترح زيادة مشاركة السلطات الوطنية في إطار الإدارة القائمة على النتائج، وزيادة معدل تواتر عمليات التقييم، وزيادة دمج نتائج المتابعة والتقييم في إعداد المشروعات والاستراتيجيات بغية تعزيز أثر جهود تنمية القدرات. وتقترح المراجعة كذلك تحديث طرائق تقديم الدورات، بما في ذلك من خلال نظام تقديم الدورات المختلط الذي يستفيد من التكنولوجيا.

التواجد الميداني، وخاصة المراكز الإقليمية لتنمية القدرات، يشكل عنصرا أساسيا في نموذج أنشطة تنمية القدرات التي يقدمها الصندوق، وهو ما يتيح تقديم مساعدة تنمية القدرات على نحو أكثر كثافة وأكثر ملاءمة لظروف كل بلد. وتقترح المراجعة اتخاذ إجراءات تعكس هذه التطورات من خلال تطور الهياكل المالية ونظم الحوكمة والعلاقة مع أنشطة المقر الرئيسي للصندوق. وتقترح كذلك مواصلة الزيادة في التواجد الميداني، مع مراعاة التطور الجاري في كل عمليات الصندوق والقيود على ميزانيته.

تقترح المراجعة اتخاذ عدة تدابير لتحسين بيئة عمل موظفي الصندوق العاملين في مجال تنمية القدرات، مع اقترانها بمراجعة استراتيجية للهيكل الوظيفي للعاملين في تنمية القدرات. فقد اقترن النمو في التواجد الميداني بحدوث تغيرات في عناصر تكوين موظفي تنمية القدرات وفي المسائل المتعلقة بنماذج الموارد البشرية لموظفي تنمية القدرات. وينصب التركيز في هذا السياق على اعتماد تدابير مختارة قصيرة الأجل يمكنها تحفيز موظفي تنمية القدرات. وسوف يتم الربط بين المراجعة الاستراتيجية المقترحة بغيرها من الجهود الجارية الأخرى، بما في ذلك الجهود المتعلقة بالتوظيف القائم على أماكن العمل الميدانية.

مقترحات الإصلاح تتسم بترابطها وتنطوي على مخاطر يتعين معالجتها. تتولى المراجعة تقييم المخاطر المتضمنة في تنفيذ المقترحات الجديدة وما يصاحبها من استراتيجيات إدارة المخاطر للاسترشاد بها في التنفيذ الفعال لمقترحات مراجعة استراتيجية تنمية القدرات (CDSR).

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

سنغافورة

عشرة أعوام من برنامج صندوق النقد الدولي للتعلم عبر الإنترنت

أصبح برنامج التَعَلُّم عبر الإنترنت الذي يقدمه صندوق النقد الدولي وسيلة متزايدة الأهمية لتنمية القدرات نتيجة للطلب الكبير من البلدان الأعضاء، وقد أصبح متاحا بفضل الدعم السخي المقدم من حكومة اليابان. واحتفل البرنامج خلال السنة المالية ٢٠٢٤ بمرور عشر سنوات على تشغيله.

وقد اتسع البرنامج بشكل كبير على مدار العقد الماضي. ولا تزال المشاركة في الدورات الدراسية عبر شبكة الإنترنت تشهد زيادة مستمرة، إذ وصل إجمالي عدد الدارسين حاليا من مختلف أنحاء العالم إلى ما يزيد على ٢٠٠ ألف على أساس تراكمي (راجع الشكل البياني ٢-١ في الإطار). وتقدم قناة التَعَلُّم التي أطلقها معهد الصندوق فيديوهات التعلُّم المصغر في مختلف مجالات خبرة الصندوق وتجاوز عدد المشاركين فيها ١٦,٥٠٠ مشارك وحققت أكثر من ١,٢٣ مليون مشاهدة منفردة.

ولا يزال العمل جاريا على إثراء المنهج التعليمي في المجالات الرئيسية ذات الاهتمام العالمي بتوفير دورات تدريبية عبر شبكة الإنترنت يقارب عددها ١٠٠ دورة تدريبية للمسؤولين الحكوميين والجمهور العام. وأُضيفت إلى سلسلة «التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات» (VITARA) دورتان تدريبيتان جديدتان باستخدام الوحدات النموذجية (إدارة الأداء، وبرنامج التدقيق)، وهناك دورات تدريبية جديدة متاحة حاليا حول الإحصاءات الاقتصادية الكلية (مؤشرات السلامة المالية، ومؤشر أسعار المنتجين) وحول إدارة الدين

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الشكل البياني ٢-١

المشاركة في دورات التعلم عبر شبكة الإنترنت، ٢٠١٤ - ٢٠٢٤

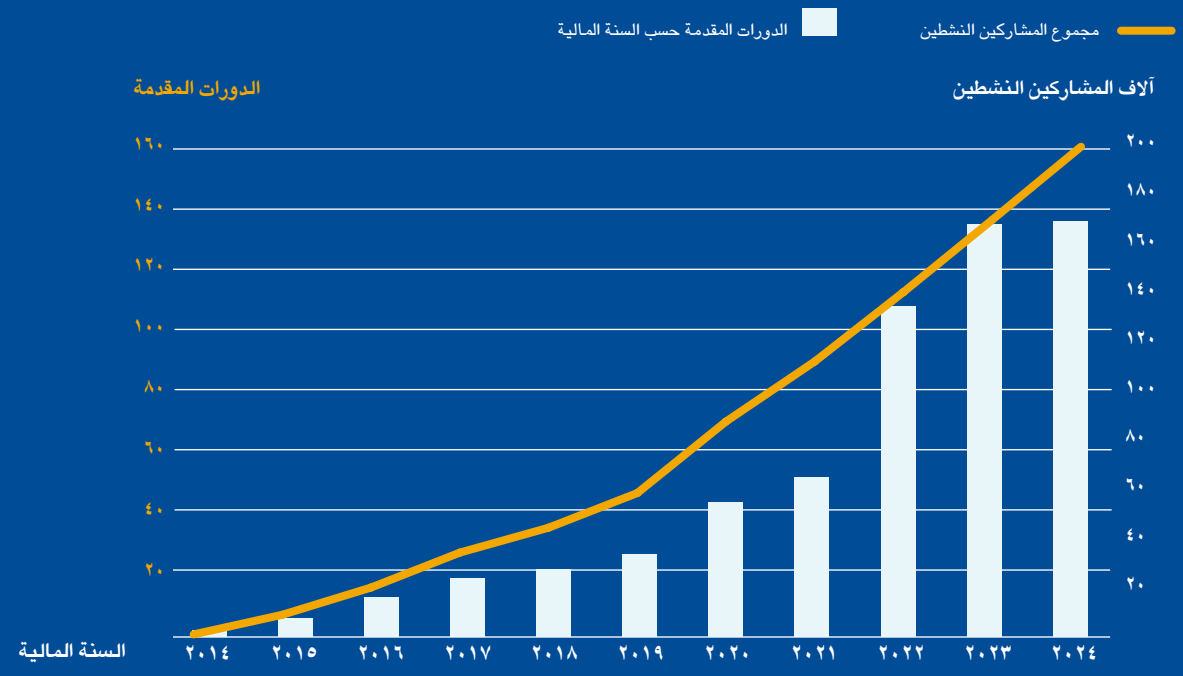

المصدر: معهد صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات.

(إدارة الدين وإبلاغ بياناته وعلاقات المستثمرين). وعلاوة على ذلك، يقدم البرنامج أكثر من ٤٠ دورة تدريبية بلغات أخرى إضافة إلى الإنجليزية، وبالتالي أصبحت المعرفة التي يتيحها الصندوق متوافرة أيضا باللغات العربية والفرنسية والبرتغالية والروسية والإسبانية.

ويظل استخدام التعلم عبر الإنترنت في برامج التدريب والمساعدة الفنية المختلطة، أو بالتزامن مع أعمال الرقابة، عنصرا مساهما في تعزيز أثر أنشطة الصندوق لتنمية القدرات عن طريق تهيئة السلطات الوطنية لاستقبال بعثات الصندوق بالنظام الافتراضي عبر شبكة الإنترنت أو بالحضور الشخصي. وأحد الأمثلة المهمة لدمج تنمية القدرات بأعمال الرقابة هو استخدام الدورة التدريبية عبر شبكة الإنترنت نموذج تقدير فجوة ضريبة القيمة المضافة قبل زيارة بعثة المساعدة الفنية إلى هندوراس لتقدير فجوة ضريبة القيمة المضافة وتحديد النظم الضريبية التفضيلية وثغرات الامتثال الضريبي. وقد ساعدت هذه النتائج السلطات في صياغة مشروع قانون لترشيد النظم الضريبية التفضيلية، على نحو يتسق مع توصيات صندوق النقد الدولي القائمة منذ فترة طويلة. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت السنة المالية تنظيم ١٥ دورة تدريبية، مصممة خصيصا لنظام تقديم الدورات المختلط، وغطت موضوعات مختلفة في مجال تحليل وإحصاءات الاقتصاد الكلي وغيره من مجالات التدريب وحصلت على آراء تقييمية إيجابية من إدارات الصندوق المعنية بتنمية القدرات من حيث مكتسبات التعلُّم ومستوى رضا المشاركين.

جميع الدورات التدريبية على المنصة الإلكترونية متاحة مجانا في أي وقت وفي أي مكان، مما يجعل البرنامج سلعة عامة عالمية يحتل طليعة وسائل نشر المعرفة والمهارات من أجل اقتصاد عالمي أكثر استدامة واحتواء للجميع.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

تكثيف أنشطة تنمية القدرات المقدمة للدول الهشة والمتأثرة بالصراعات

الدول الهشة والمتأثر بالصراعات، وهي مجموعة من ٤٠ بلدا يبلغ عدد سكانها مليار نسمة، هي من أشد البلدان عرضة للمخاطر في المجتمع الدولي. وبينما تختلف ظروف كل بلد عن سواه، فإن الدول الهشة في المعتاد تعاني من مزيج من ضعف قدرات الدولة وضيق نطاق توفير الخدمات العامة، وارتفاع مستويات تركز الفقر المطلق، وتحديات الحوكمة، وتفاوت درجات المساواة بين الجنسين، وفي بعض الحالات الصراع المسلح. ونتيجة لذلك، نجد الدول الهشة أكثر عرضة للصدمات الخارجية — كالجوائح، والمخاطر المناخية، والأزمات الاقتصادية — ولكنها قد تكون كذلك مصادر نشطة لعدم الاستقرار الإقليمي من خلال انتقال أثر التداعيات مثل الانعدام الأمني عبر الحدود والنزوح القسري.

وقد كثف الصندوق من مشاركته في جهود الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، وذلك بسبل منها استراتيجية شاملة صدرت الموافقة عليها في عام ٢٠٢٢. وتوفر هذه الاستراتيجية إطارا تشغيليا ومجموعة من الإجراءات ذات الأولوية التي تسمح للصندوق بتحسين دعمه لتلك البلدان لكي تحقق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتقوية صلابتها وتشجيع النمو الاحتوائي للجميع للخروج من دائرة الهشاشة. وإدراكا من الصندوق لطول المسار من الهشاشة إلى الاستقرار الذي قد يستغرق عقودا طويلة، كان تكثيف أنشطة تنمية القدرات هو الركيزة الأساسية في استراتيجية العمل مع الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. وخلال السنة المالية ٢٠٢٤ تم تكليف حوالي ١٧ خبيرا إضافيا للعمل على المدى الطويل في البلدان والمراكز الإقليمية لتنمية القدرات من أجل بناء قدرات السلطات الوطنية لتعزيز الإيرادات الضريبية، والسيطرة على الإنفاق الحكومي وتحديد أولوياته، وتطوير البنوك المركزية لتعمل بكفاءة، وتعزيز التنظيم والرقابة في القطاع المالي، وتقوية نظم الحوكمة، ونشر إحصاءات اقتصادية دقيقة وفي الوقت المناسب، وإعداد أطر وأدوات أساسية للاقتصاد الكلي للاسترشاد بها في قرارات السياسات. وفيما يلي أمثلة من بعض البلدان:

- دعم السلطات في تشاد لتصميم وتنفيذ استراتيجية الإدارة المالية العامة، وتقوية قدرات التنبؤ الضريبي في مالي، وتطبيق تكنولوجيا البلوك تشين لتعزيز السيطرة على فاتورة الأجور في غينيا — بيساو.
- تحديث عمليات البنك المركزي والرقابة على القطاع المالي في موزامبيق والصومال، وتقديم المساعدة الفنية بشأن نظام إعداد بيانات «الرقم القياسي لأسعار المستهلك» في العراق، وتوفير الدعم للبنك المركزي في هايتي حول إعداد التقديرات ربع السنوية لإجمالي الناتج المحلي.
- تقديم المساعدة الفنية من أجل إعداد أطر اقتصادية كلية وتحسين قدرات التنبؤ الاستشرافي في بابوا غينيا الجديدة، وتيمور ليشتي.
- تقديم المساعدة إلى تشاد لتحسين إحصاءات الحسابات القومية، وإلى اليمن بشأن إحصاءات دين القطاع العام ومالية الحكومة.

وبالإضافة إلى ١٢ خبيرا تم إيفادهم بالفعل للعمل على المدى الطويل خلال السنة المالية ٢٠٢٣، قام الصندوق منذ صدور الموافقة على استراتيجية الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات في مارس ٢٠٢٢ بإيفاد ٢٧ مستشارا مقيما إضافيا للعمل في المراكز الإقليمية لتنمية القدرات ولشغل وظائف في البلدان، وذلك بفضل الدعم السخي من الشركاء في التنمية. ونتيجة لذلك، ازدادت قدرة الصندوق بدرجة كبيرة على تقديم مساعدات تنمية القدرات إلى تلك البلدان في ظل وجود خبراء ميدانيين على المدى الطويل يعملون عن كثب مع السلطات الوطنية، على نحو يتسق مع ما ورد في الاستراتيجية. ويشكل هذا الأمر أهمية بالغة للبلدان المتأثرة بالصراعات، حيث تشكل مواصلة المشاركة في جهودها من خلال أنشطة تنمية القدرات عاملا حيويا للحيلولة دون انهيار المؤسسات المعنية بصنع السياسات الاقتصادية في بيئة اقتصادية كثيرة القيود.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

أوكرانيا

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

تنمية القدرات بالأرقام في السنة المالية ٢٠٢٤

٣٨٢ مليون دولار
للمشورة الفنية العملية، والتدريب في مجال السياسات، والتعلم من الأقران

٧
لغات استُخدِمت للتدريب

٢,٣٤٦
زيارة لتنمية القدرات ضمت ١٧١٦ خبيرا

٥٢١
دورة تدريبية قُدِمت

١٨,٥٦٣
مسؤولا تلقوا التدريب

٢
من الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات من بين أكثر ١٠ بلدان حصلت على دعم تنمية القدرات

إنفاق الصندوق حسب المخرجات الرئيسية

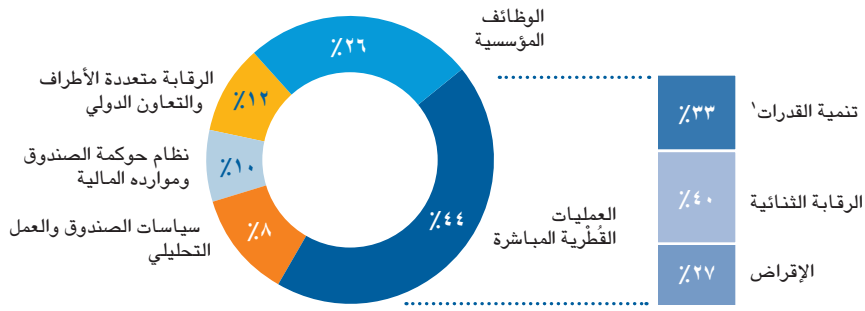

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تستبعد منه البنود المتنوعة والاحتياطيات الرئيسية. العمليات المباشرة مع البلدان تتضمن فقط المشاركة المباشرة مع البلدان الأعضاء.
[1]تدريب مباشر فحسب. وتُستبعد منه أنشطة تنمية القدرات المتعلقة بالسياسات والأدوات التحليلية وغيرها من مجالات مخرجاته.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الشكل البياني ٢–٢
أنشطة تنمية القدرات المقدمة حسب
المنطقة
السنة المالية ٢٠٢٤
(٪ من المجموع)

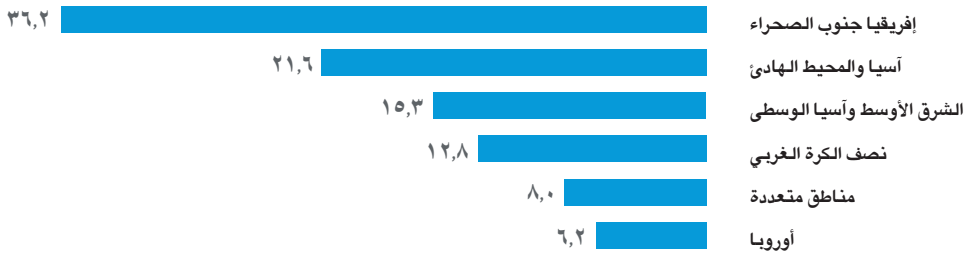

المصادر: برنامج تنظيم وإدارة تنمية القدرات التابع لصندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢–٣
أنشطة تنمية القدرات المقدمة حسب
حسب مجموعة دخل البلدان
السنة المالية ٢٠٢٤
(٪ من المجموع)

المصادر: برنامج تنظيم وإدارة تنمية القدرات التابع لصندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢–٤
أنشطة تنمية القدرات المباشرة المقدمة حسب
الموضوع
السنة المالية ٢٠٢٤
(٪ من المجموع)

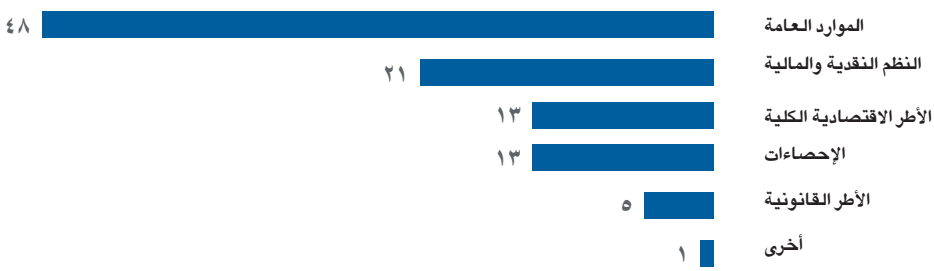

المصادر: برنامج تنظيم وإدارة تنمية القدرات التابع لصندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الشكل البياني ٢–٥

المشاركة

في التدريب حسب منطقة منشأ المشاركين

السنة المالية ٢٠٢٤

(عدد المشاركين)

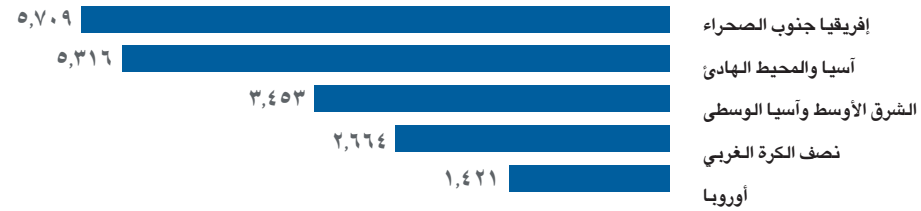

المصادر: نظام تتبع المشاركين ومقدمي الطلبات، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يندرج معظم التدريب الذي يقدمه صندوق النقد الدولي ضمن إطار برنامج التدريب التابع لمعهد تنمية القدرات، والذي يتضمن التدريب الذي ينسقه المعهد ويقدمه بالتعاون مع إدارات أخرى في المقر الرئيسي للصندوق، ومراكز تنمية القدرات الإقليمية التابعة للصندوق في مختلف أنحاء العالم، والبرامج المعدة خصيصا للمسؤولين في البلدان الأعضاء. ويتضمن التدريب كذلك دورات الصندوق عبر شبكة الإنترنت التي يستكملها المسؤولون في البلدان الأعضاء بنجاح. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الإدارات المختصة في الصندوق دورات تدريبية خارج نطاق برنامج التدريب التابع لمعهد تنمية القدرات.

الشكل البياني ٢–٦

المشاركة

في التدريب حسب مجموعة الدخل

السنة المالية ٢٠٢٤

(عدد المشاركين)

المصادر: نظام تتبع المشاركين ومقدمي الطلبات، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يندرج معظم التدريب الذي يقدمه صندوق النقد الدولي ضمن إطار برنامج التدريب التابع لمعهد تنمية القدرات، والذي يتضمن التدريب الذي ينسقه المعهد ويقدمه بالتعاون مع إدارات أخرى في المقر الرئيسي للصندوق، ومراكز تنمية القدرات الإقليمية التابعة للصندوق في مختلف أنحاء العالم، والبرامج المعدة خصيصا للمسؤولين في البلدان الأعضاء. ويتضمن التدريب كذلك دورات الصندوق عبر شبكة الإنترنت التي يستكملها المسؤولون في البلدان الأعضاء بنجاح. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الإدارات المختصة في الصندوق دورات تدريبية خارج نطاق برنامج التدريب التابع لمعهد تنمية القدرات.

أكبر عشرة شركاء لصندوق النقد الدولي في مجال تنمية القدرات

(المساهمات بالدولار الأمريكي على مدار السنوات الثلاث الماضية، السنوات المالية ٢٠٢٢ – ٢٠٢٤)

١– اليابان
٢– الاتحاد الأوروبي
٣– الصين
٤– سويسرا
٥– الهند
٦– فرنسا
٧– الكويت
٨– ألمانيا
٩– هولندا
١٠– كوريا

ملحوظة: تشمل الدعم المباشر للمراكز الإقليمية لتنمية القدرات من البلدان المضيفة.

أكبر عشرة بلدان تلقت دعم الصندوق في مجال تنمية القدرات

(السنة المالية ٢٠٢٤، الإنفاق بالدولار الأمريكي)

١– كمبوديا
٢– سري لانكا
٣– أوزبكستان
٤– جمهورية الكونغو الديمقراطية
٥– غانا
٦– موزامبيق
٧– ملاوي
٨– غامبيا
٩– سيراليون
١٠– بنغلاديش

المصادر: برنامج تنظيم وإدارة تنمية القدرات التابع لصندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

أكبر عشرة بلدان تلقت تدريبا حسب المشاركة

(السنة المالية ٢٠٢٤، أسابيع المشاركة)

١– الهند
٢– الصين
٣– بنغلاديش
٤– كمبوديا
٥– نيجيريا
٦– كينيا
٧– كاميرون
٨– سري لانكا
٩– أوزبكستان
١٠– نيبال

المصادر: نظام تتبع المشاركين ومقدمي الطلبات التابع لصندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الجدول ٢–٤: الصناديق المواضيعية والقُطرية لأنشطة الصندوق لتنمية القدرات

(حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٤)

الاسم	الشركاء
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)	كندا وفرنسا وألمانيا واليابان وكوريا ولكسمبرغ وهولندا وقطر والمملكة العربية السعودية وسويسرا والمملكة المتحدة
مبادرة تنمية القدرات في سياق أزمة كوفيد–١٩	بلجيكا وكندا والصين وألمانيا واليابان وكوريا وسنغافورة وإسبانيا وسويسرا
صندوق البيانات لدعم القرارات (D4D)	الصين والاتحاد الأوروبي وألمانيا واليابان وكوريا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج وسويسرا
برنامج تسهيلات إدارة الديون (المرحلة الثالثة) (DMF III) (بالاشتراك مع البنك الدولي)	بنك التنمية الإفريقي والنمسا وكندا والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا واليابان وهولندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة
صندوق استقرار القطاع المالي (FSSF)	الصين وبنك الاستثمار الأوروبي وألمانيا وإيطاليا ولكسمبرغ والمملكة العربية السعودية والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة
الشراكة العالمية للمالية العامة (GPFP)	بلجيكا وفرنسا وألمانيا واليابان ولكسمبرغ وهولندا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة
الصندوق الاستئماني المواضيعي المعني بإدارة الموارد الطبيعية (MNRW)	أستراليا والاتحاد الأوروبي وهولندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة
الصندوق الاستئماني لتعبئة الإيرادات (RMTF)	أستراليا وبلجيكا والدانمرك والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا واليابان وكوريا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة
صندوق تنمية القدرات لصالح الصومال	كندا والاتحاد الأوروبي وإيطاليا والسويد والمملكة المتحدة
أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية (TADAT)	الاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا واليابان وهولندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة
صندوق تنمية القدرات لصالح أوكرانيا	آيرلندا ولاتفيا وليتوانيا وهولندا واليابان والجمهورية السلوفاكية

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الجدول ٢–٥: مراكز صندوق النقد الدولي الإقليمية لتنمية القدرات

(حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٤)

الاسم	الشركاء	البلدان الأعضاء
معهد التدريب لصالح إفريقيا (ATI)	الصين وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي وألمانيا وموريشيوس (البلد المضيف)	٤٥ بلدا في إفريقيا جنوب الصحراء مؤهلة للحصول على التدريب من المعهد
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة وسط إفريقيا (AFC)	الصين وبلجيكا والاتحاد الأوروبي وفرنسا وغابون (البلد المضيف) وألمانيا	بوروندي والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية وغابون وسان تومي وبرينسيبي
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة شرق إفريقيا (AFE)	الصين والاتحاد الأوروبي وألمانيا وهولندا والنرويج وسويسرا وتنزانيا (البلد المضيف) والمملكة المتحدة	إريتريا وإثيوبيا وكينيا وملاوي ورواندا وجنوب السودان وتنزانيا وأوغندا
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة جنوب إفريقيا (AFS)	الصين والاتحاد الأوروبي وألمانيا وموريشيوس (البلد المضيف) وسويسرا والمملكة المتحدة	أنغولا وبوتسوانا وجزر القُمُر وإسواتيني وليسوتو ومدغشقر وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا وسيشيل وجنوب إفريقيا وزامبيا وزمبابوي
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة غرب إفريقيا (AFW)	بلجيكا والصين وكوت ديفوار (البلد المضيف) وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج وسويسرا	بنن وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا وغينيا بيساو ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وتوغو
مركز المساعدة الفنية الإقليمي الثاني لمنطقة غرب إفريقيا (AFW2)	الصين وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي وألمانيا وغانا (البلد المضيف) وسويسرا والمملكة المتحدة	كابو فيردي وغامبيا وغانا وليبريا ونيجيريا وسيراليون
مكتب صندوق النقد الدولي لأعمال تنمية القدرات في تايلند (CDOT)	اليابان وتايلند (البلد المضيف)	البلدان المستفيدة الأساسية: كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وفييت نام. والمشروعات المختارة الواقعة في نطاق مكتب الصندوق لأعمال تنمية القدرات في تايلند تغطي كذلك بلدانا أخرى في جنوب شرق آسيا وفي منطقة جزر المحيط الهادئ
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي (CARTAC)	بربادوس (البلد المضيف) وكندا وبنك التنمية الكاريبي والبنك المركزي لدول شرق الكاريبي والاتحاد الأوروبي والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة	أنغيلا، وأنتيغوا وبربودا، وأروبا وجزر البهاما وبربادوس وبليز وبرمودا وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان وجزر كوراساو ودومينيكا وغرينادا وغيانا وهايتي وجامايكا ومونتسيرات وسانت مارتن، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وغرينادين، وسورينام، وترينيداد وتوباغو، وجزر تركس وكايكوس

المصدر: معهد صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات.

ملحوظة: يقدم صندوق النقد الدولي كذلك دورات تدريبية من خلال برامج التدريب الإقليمية.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الاسم	الشركاء	البلدان الأعضاء
المركز الإقليمي لتنمية القدرات في القوقاز وآسيا الوسطى ومنغوليا (CCAMTAC)	بنك التنمية الآسيوي والصين والاتحاد الأوروبي وكازاخستان (البلد المضيف) وكوريا وبولندا وروسيا وسويسرا والولايات المتحدة	أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان ومنغوليا وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان
مركز المساعدة الفنية لأمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية (CAPTAC-DR)	مصرف التكامل الاقتصادي في أمريكا الوسطى وكولومبيا والاتحاد الأوروبي وغواتيمالا (البلد المضيف) ولكسمبرغ والمكسيك والنرويج وإسبانيا	كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما
مركز تنمية القدرات المشترك بين الصين وصندوق النقد الدولي (CICDC)	الصين (البلد المضيف)	الصين ومجموعة من البلدان الأخرى مؤهلة للحصول على التدريب
معهد فيينا المشترك (JVI)	النمسا (البلد العضو الرئيسي والمضيف) وشركاء/مانحون دوليون	٣١ بلدا (منها ٣٠ بلدا في أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية، والقوقاز وآسيا الوسطى، فضلا على إيران) مؤهلة للحصول على التدريب
مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF)	الكويت (البلد المضيف)	البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية مؤهلة للحصول على التدريب
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (METAC)	الاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا وهولندا وسويسرا	أفغانستان والجزائر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب والسودان وسوريا وتونس، والضفة الغربية وغزة، واليمن
مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ (PFTAC)	بنك التنمية الآسيوي وأستراليا والاتحاد الأوروبي وفيجي (البلد المضيف) واليابان وكوريا ونيوزيلندا والولايات المتحدة	جزر كوك وفيجي وكيريباتي وجزر مارشال وميكرونيزيا وناورو ونيوي وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر سليمان وتيمور ليشتي وتوكلو وتونغا وتوفالو وفانواتو
معهد التدريب الاقليمي المشترك بين صندوق النقد الدولي وسنغافورة (STI)	اليابان وسنغافورة (البلد المضيف)	٣٨ بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مؤهلة للحصول على التدريب
مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا (SARTTAC)	أستراليا والاتحاد الأوروبي والهند (البلد المضيف) وكوريا والمملكة المتحدة	بنغلاديش وبوتان والهند وملديف ونيبال وسري لانكا

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الجزء الثالث

من نحن

يضم

صندوق النقد الدولي فريقا للإدارة العليا و١٨ إدارة تضطلع بأعماله المتعلقة بالبلدان والسياسات والتحليل والعمل الفني. ويمكن الاطلاع على قائمة بأسماء كبار المسؤولين في الصندوق في الصفحة رقم ٦٦ وعلى الهيكل التنظيمي على الصفحة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي «كبار المسؤولين في صندوق النقد الدولي».

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الولايات المتحدة

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

يتولى المجلس التنفيذي مسؤولية تسيير الأعمال اليومية للصندوق، ويتألف من ٢٤ مديرا تنفيذيا، تنتخبهم البلدان الأعضاء أو مجموعات البلدان الأعضاء، بالإضافة إلى المدير العام الذي يتولى رئاسة المجلس.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

جميع البلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في مجلسه التنفيذي، الذي يناقش آثار السياسات الاقتصادية لكل بلد عضو على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، ويوافق على التمويل المقدم من الصندوق لمساعدة البلدان الأعضاء على معالجة المشكلات المؤقتة التي تواجهها في ميزان المدفوعات، إلى جانب إشرافه على جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

فريق الإدارة العليا

مدير عام صندوق النقد الدولي هو رئيس موظفي الصندوق ورئيس المجلس التنفيذي. ويعاون المدير العام في أداء مهامه نائب أول للمدير العام وثلاثة نواب آخرون للمدير العام.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

المديرون التنفيذيون والمناوبون

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٤

أفونسو بيفيلاكوا ريشما ماهابير برونو سارايفا	البرازيل، كابو فيردي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، غيانا، هايتي، نيكاراغوا، بنما، سورينام، تيمور ليشتي، ترينيداد وتوباغو
باهادور بيجاني محمد القرشي	الجزائر، غانا، جمهورية إيران الإسلامية، ليبيا، المغرب، باكستان، تونس
عبد الله بن زرعة محمد أحمد الراشد	المملكة العربية السعودية
أرنو فيرناند بويسيه بول —"سايمون بوناك	فرنسا
فيديريكو غياموسو مايكل ماسوراكيس	ألبانيا، اليونان، إيطاليا، مالطة، البرتغال، سان مارينو
ألفونسو غويرا خوان سيباستيان بيتانكور مورا بابلو دو رامون —"لاكا كلاوسن	كولومبيا، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، إسبانيا
رودريغو ألفارو ليوناردو مادكور	الأرجنتين، بوليفيا، شيلي، باراغواي، بيرو، أوروغواي
بول هيلبرز لوك دريس فلاديسلاف راشكوفان	أندورا، أرمينيا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جورجيا، إسرائيل، لكسمبرغ، مولدوفا، الجبل الأسود، هولندا، جمهورية مقدونيا الشمالية، رومانيا، أوكرانيا
فيليب جينينغز جورجينا فيتزجيرالد	أنتيغوا وباربودا، جزر البهاما، بربادوس، بليز، كندا، دومينيكا، غرينادا، آيرلندا، جامايكا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سان فنسنت وجزر غرينادين
ياتي كورنياتي راجا أنوار	بروني دار السلام، كمبوديا، جمهورية فيجي، إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، نيبال، الفلبين، سنغافورة، تايلند، تونغا، فييت نام
جون ميزوغوتشي شونتارو هارا	اليابان
محمود محيي الدين علي الحوسني	البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، جزر ملديف، عُمان، قطر، الصومال، الإمارات العربية المتحدة، اليمن
أليكسي موجين سيرغيه بوتابوف	روسيا، سوريا
ويلي نكونيادا فويلوا فومنديني أدريانو أوبيسي	أنغولا، بوتسوانا، بوروندي، إريتريا، إسواتيني، إثيوبيا، غامبيا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا، سيراليون، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، السودان، تنزانيا، أوغندا، زامبيا، زمبابوي
روبرت نيكول هو جين كيم أوسكار باركين	أستراليا، كيريباتي، كوريا، جزر مارشال، ميكرونيزيا، منغوليا، ناورو، نيوزيلندا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، سيشيل، جزر سليمان، توفالو، فانواتو
ريجيس نسوندیه مبوياموماتونغولو	بنن، بوركينا فاسو، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، غينيا الاستوائية، غابون، غينيا، غينيا —"بيساو، مدغشقر، مالي، موريتانيا، موريشيوس، النيجر، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، توغو
دانيال بالوتاي يونس أرينجي كريستيان جست	النمسا، بيلاروس، الجمهورية التشيكية، هنغاريا، كوسوفو، الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا، تركيا
مارسيل بيتر باتريك لوشفسكي	أذربيجان، كازاخستان، جمهورية قيرغيزستان، بولندا، صربيا، سويسرا، طاجيكستان، تركمانستان، أوزبكستان
فيدا بون مات تروت	المملكة المتحدة
إليزابيث شورتينو شاغر	الولايات المتحدة
يورغ ستيفان لودغار ووكن	ألمانيا
كريشنامورتي فينكاتا سابرامانيان باهاث كومبور جيدارا هاريشاندرا	بنغلاديش، بوتان، الهند، سري لانكا
فيتاش فازيليوشكاش آن ماركوسن	الدانمرك، إستونيا، فنلندا، آيسلندا، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج، السويد
جانغتشين جانغ شاغر	الصين

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

كبار المسؤولين

كبار المسؤولين حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٤

إدارات المناطق الجغرافية	
أبيبيه سيلاسي	مدير الإدارة الإفريقية
كريشنا سرينيفاسان	مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ
ألفريد كامر	مدير الإدارة الأوروبية
جهاد أزعور	مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
رودريغو فالديس	مدير إدارة نصف الكرة الغربي
الإدارات الوظيفية	
جولي آن كوزاك	مدير إدارة التواصل
برنارد لاورز	مدير إدارة المالية
فيتور غاسبار	مدير إدارة شؤون المالية العامة
دومينيك ديروال	مدير معهد تنمية القدرات
رودا ويكس —"براون	المستشار القانوني العام ومدير إدارة الشؤون القانونية
توبياس أدريان	المستشار المالي ومدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
بيير —"أوليفييه غورينشا	المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث
ألبرت كرويسي	كبير الإحصائيين ومسؤول البيانات، ومدير إدارة الإحصاءات
جيلا بازارباشيوغلو	مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة
مكاتب المعلومات والاتصال	
أكيهيكو يوشيدا	مدير المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ
روبرت باول	الممثل الخاص لدى الأمم المتحدة
إدارات الخدمات المساندة	
براين كريستنسن	مدير إدارة الخدمات والمنشآت المؤسسية
كاتريونا برفيلد	مدير إدارة الموارد البشرية
شيرين حامد	مسؤول المعلومات الأول ومدير إدارة تكنولوجيا المعلومات
سيدا أوغادا	أمين الصندوق ومدير إدارة أمانة صندوق النقد الدولي
المكاتب	
ميشيل شانون	مدير مكتب الميزانية والتخطيط
جيمس جون	مدير مكاتب الصندوق في أوروبا
بابلو مورينو	مدير مكتب التقييم المستقل
آشلين فاندر كولف	مدير مكتب التدقيق الداخلي
ديريك بيلز	مدير مكتب الاستثمار
رومي باورز	مدير مكتب إدارة المخاطر
كاميلا أندرسن	رئيس مكتب إدارة التحوّل

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الموارد

الولايات المتحدة

الميزانية متوسطة الأجل

أقر المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠٢٣ اعتمادات الميزانية الإدارية الكلية للسنة المالية ٢٠٢٤ بمبلغ قدره ١,٨٠٨ ملايين دولار، إلى جانب الميزانيتين الإرشاديتين للسنتين الماليتين ٢٠٢٥ و٢٠٢٦. ومع مواصلة الممارسات طويلة الأمد في مجال الحرص المالي وتحقيق الوفورات من إعادة ترتيب الأولويات الداخلية، اعتمد المديرون التنفيذيون الشريحة الثانية من إطار زيادة موارد الميزانية الموجهة بمبلغ قدره ٢٩ مليون دولار للسنوات المالية ٢٠٢٣ – ٢٠٢٥ بغية تكثيف جهود الصندوق لمواجهة التحديات العالمية الأطول أجلا. وبموجب هذه الزيادة، من المقرر أن يزداد صافي الميزانية الإدارية بالقيمة الحقيقية بمتوسط قدره ٢٪ سنويا خلال تلك الفترة. وتضمنت الميزانية الإدارية الكلية موارد إدارية صافية قدرها ١,٤١١ مليون دولار، وعمليات رد التكاليف من جهات خارجية عن أنشطة تنمية القدرات بقيمة ٢٥٠ مليون دولار، وترحيلات ممولة من الصندوق بقيمة ٨٧ مليون دولار، وترحيلات ممولة خارجيا بقيمة ٧ ملايين دولار. وتم اعتماد تمويل رأسمالي بقيمة ١٠٨ ملايين دولار لاستخدامه على مدار ثلاث سنوات، حيث تعكس زيادة تخصيص الاعتمادات استئناف الاستثمارات المتعلقة بالمنشآت، بما في ذلك احتياجات أماكن العمل الهجينة والميدانية، ومواصلة تثبيت الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات، وارتفاع تكاليف الحوسبة السحابية.

وخلال السنة المالية ٢٠٢٤، بلغت المصروفات الفعلية ١,٦٦٦ مليون دولار، أو ٩٢٪ من إجمالي اعتمادات الميزانية الإدارية. وظل معدل تنفيذ الميزانية الإدارية الصافية الهيكلية الممولة من الصندوق ثابتا عند نسبة قدرها ١٠٠٪. وبلغت المصروفات الرأسمالية ١١٠ ملايين دولار، بما في ذلك استخدام التمويل المعتمد سابقا. وتم رصد ٤٩ مليون دولار من هذا المبلغ

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الجدول ٣-١: اعتمادات الميزانيتين الإدارية والرأسمالية، للسنوات المالية ٢٠٢٣-٢٠٢٥

(بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	السنة المالية ٢٠٢٣		السنة المالية ٢٠٢٤			السنة المالية ٢٠٢٥	
	الميزانية الكلية	النتيجة	الهيكلية	المؤقتة	الميزانية الكلية	النتيجة	الميزانية الكلية
إجمالي الممولة من الصندوق	١,٤٣٢	١,٣٢٧	١,٤٥٥	٩٥	١,٥٥١	١,٤٥٠	١,٦٤٢
صافي الميزانية الإدارية	١,٢٩٥	١,٢٩٤	١,٤١١	–	١,٤١١	١,٤١٠	١,٥٠١
منها زيادة الموارد في السنة المالية	٢٣	–	٢٩	–	٢٩	–	٣٠
منها زيادة ميزانية ديوان المديرين التنفيذيين	–	–	–	–	–	–	٩
منها الاجتماعات السنوية	–	–	٧	–	٧	٧	–
المقبوضات العامة[1]	٣٦	٣٣	٤٤	-١	٤٤	٤٠	٤٨
ترحيلات وغيرها	١٠٢	–	–	٩٦	٩٦	–	٩٤
إجمالي الممولة خارجيا[2]	٢٣٦	١٩٥	٢٥٠	٧	٢٥٧	٢١٦	٢٨٣
مقبوضات (مرتبطة غالبا بتنمية القدرات)	٢٣٠	١٩٥	٢٥٠	–	٢٥٠	٢١٩	٢٧٦
ترحيلات (الحد الأقصى)	٦	–	–	٧	٧	–	٨
إجمالي اعتمادات الميزانية الإدارية	١,٦٦٨	١,٥٢٢	١,٧٠٦	١٠٢	١,٨٠٨	١,٦٦٦	١,٩٢٥
رأسمالية[3]	٧٨	٩٦	١٠٨	–	١٠٨	١١٠	١٢٢
منشآت	١٩	٣٨	–	–	٤٧	٤٩	٥٤
كثيفة استخدام تكنولوجيا المعلومات — مباشرة	٤٤	٤٥	–	–	٤١	٤٢	٤٥
كثيفة استخدام تكنولوجيا المعلومات — المعادل الرأسمالي لنفقات الحوسبة السحابية	١٥	١٣	–	–	٢٠	١٩	٢٣
بنود للتذكرة:							
الترحيلات	٩٣			٨٧	٨٧		٧٩

المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط، صندوق النقد الدولي.

[1] مستبعدا منها المقبوضات الممولة خارجيا.

[2] يستمد الفرق بين نفقات ومقبوضات حساب الصندوق ٢ (الممول خارجيا) في السنة المالية ٢٠٢٤ باستخدام تكلفة معيارية لحساب مصروفات مزايا الخبراء على المدى الطويل.

[3] تعكس توافر التمويل لمدة ثلاث سنوات.

للإنفاق الرأسمالي المباشر على المنشآت، و٦١ مليون دولار للمصروفات على البنود كثيفة استخدام تكنولوجيا المعلومات، منها ٤٢ مليون دولار تكاليف مباشرة و١٩ مليون دولار لتراخيص الحوسبة السحابية.

وكانت ميزانية السنة المالية ٢٠٢٤ ذات أثر بالغ في تحرك الصندوق لمواجهة صدمات متعددة وأجواء عدم اليقين الاقتصادي العالمي المستمرة، وذلك في سياق توسيع نطاق دعم الصندوق المباشر للبلدان من خلال إسداء المشورة بشأن السياسات حسب ظروف كل بلد؛ وزيادة عملياته المالية، بما في ذلك الزيادة المستمرة في العمليات بموجب تسهيل الصلابة والاستدامة؛ وتقديم الدعم في مجال تنمية القدرات. وقد أبرزت السنة المالية ٢٠٢٤ كذلك التقدم الكبير المحرز في زيادة موارد الميزانية، مع مواصلة تحقيق الإنجازات بوجه عام للسنة الثانية على التوالي وفق المسار المحدد لاستراتيجيات الصندوق الخمس التي أقرها المجلس التنفيذي بشأن التغير المناخي، والنقود الرقمية، والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، وعدم اليقين بشأن الأوضاع المالية الكلية، والمساواة الجنسانية. وأتاحت الميزانية كذلك تحديث الصندوق بشكل أعم في مجالات منها المشروعات المرتبطة بالموارد البشرية، والبيانات، وإدارة المعرفة؛ وتنفيذ التوصيات بموجب مراجعة الضمانات الوقائية المؤسسية؛ وتقوية وظائف الإشراف وإدارة المخاطر.

وفي إبريل ٢٠٢٤، أقر المجلس التنفيذي اعتمادات الميزانية الإدارية الكلية للسنة المالية ٢٠٢٥ بمبلغ قدره ١٩٢٥ مليون دولار إلى جانب الميزانيتين الإرشاديتين للسنتين الماليتين ٢٠٢٦ و٢٠٢٧، لافتا الانتباه إلى البيئة العالمية المتسمة بالتعقيد مع تباطؤ النمو واختلال توازنه، وازدياد التشرذم، وتزايد تباعد المسارات، فضلا على أسعار الفائدة التي لا تزال مرتفعة رغم تراجع الضغوط التضخمية، واعتمد الشريحة الأخيرة لزيادة موارد الميزانية بقيمة

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الشكل البياني ٣–١: نموذج الدخل لدى الصندوق

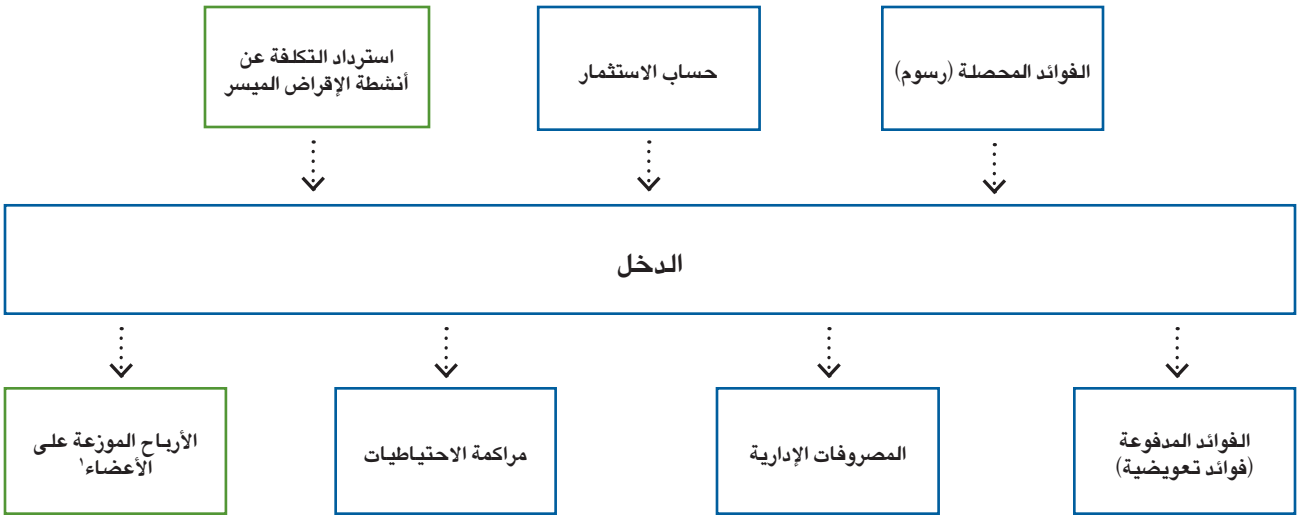

المصدر: إدارة المالية، صندوق النقد الدولي

ملحوظة: المساحات المحددة باللون الأخضر تمثل العناصر التي أُضيفَت إلى نموذج الدخل في عام ٢٠٠٨. ويتوخى نموذج الدخل الجديد أنه في حالة اعتبار أرصدة الصندوق الوقائية كافية تماما، سوف يكون من الملائم أن ينظر المجلس التنفيذي في أداء مدفوعات الأرباح الموزعة إلى البلدان الأعضاء.

[1] حتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٤، لم تكن البلدان الأعضاء قد اعتمدت سياسة الأرباح الموزعة.

قدرها ٣٠ مليون دولار. وتتضمن ميزانية السنة المالية ٢٠٢٥ كذلك مبلغا صافيا قدره ٩ ملايين دولار كزيادة لمرة واحدة في موارد ميزانية المجلس التنفيذي لاستعادة مستويات التوظيف إلى سابق عهدها قبل خفض العمالة في عام ٢٠٠٨، ولدعم إضافة مقعد مدير تنفيذي خامس وعشرين، ومعالجة ضغوط العمل الأوسع نطاقا، بعد استخدام الوفورات الداخلية.

نموذج الدخل والرسوم والفائدة التعويضية واقتسام الأعباء ومجموع الدخل الشامل

نموذج الدخل

يتولد دخل الصندوق أساسا من خلال أنشطته المتعلقة بالإقراض والاستثمار (راجع الشكل البياني ٣–١). والدخل من الإقراض في العادة يُستمد من الرسوم التي تُفرض على استخدام الائتمان من حساب الموارد العامة (GRA)، ورسوم الخدمة، ورسوم الالتزام. وإضافة إلى ذلك، يخضع استخدام الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي لرسوم إضافية في ظل ظروف معينة، وفقا لما سبق ذكره في الجزء الثاني. ويعتمد نموذج دخل الصندوق كذلك على الدخل الاستثماري المتولد من الأصول في حساب الدخل الثابت الفرعي وحساب الوقف الفرعي في حساب الاستثمار، ومن عمليات رد التكاليف. ونظرا للطبيعة العامة لهذه الأموال، تتضمن السياسة الاستثمارية للصندوق، من جملة أمور أخرى، إجراء تقييم دقيق لمستويات المخاطر المقبولة وكذلك الضمانات الوقائية بغية الحد من تضارب المصالح الفعلي والمفترض. وفي يناير ٢٠٢٢، وافق المجلس التنفيذي على استراتيجية استثمار مُحَدَّثة، تتضمن مبادئ الاستثمار المسؤول المتعلقة بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة. وتم تطبيق هذه المبادئ في السنة المالية ٢٠٢٣.

الرسوم

لا يزال مصدر الدخل الرئيسي للصندوق هو الرسوم المفروضة على الائتمان القائم وهو ما يعكس ارتفاع مستويات الأنشطة الإقراضية. ويتألف المعدل الأساسي لرسم الفائدة (أي سعر الفائدة) على التمويل المقدم من الصندوق من سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة مضافا إليه هامش ثابت يُعبر عنه بنقاط الأساس، كما ورد بالنقاش في الجزء الثاني.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

ويفرض الصندوق أيضا رسوما إضافية على مبالغ الائتمان الكبيرة التي تتجاوز مستوى حديا معينا مقارنة بحصة البلد العضو (الرسوم الإضافية القائمة على المستوى)، وترتفع في الحالات التي يتجاوز فيها الائتمان ذلك المستوى الحدي لفترة زمنية معينة (الرسوم الإضافية القائمة على المدة) (راجع الجدول ٢–١).

وفي شهر إبريل ٢٠٢٤، وافق المجلس التنفيذي على تثبيت الهامش في معدل رسم الفائدة عند ١٠٠ نقطة أساس لحين استكمال مراجعة الرسوم الإضافية، في موعد غايته ٣٠ إبريل ٢٠٢٥، وعندئذ يحدد المجلس الهامش للفترة المتبقية من السنة المالية ٢٠٢٥ وللسنة المالية ٢٠٢٦.

وإلى جانب الرسوم والرسوم الإضافية، يفرض الصندوق رسوم الخدمة، ورسوم الالتزام، والرسوم الخاصة. يُفرض رسم خدمة بنسبة ٠,٥٪ على كل عملية سحب من حساب الموارد العامة. ويُفرض رسم الالتزام في بداية كل فترة مدتها ١٢ شهرا على المبالغ المتاحة للسحب بموجب اتفاقات حساب الموارد العامة أثناء تلك الفترة. وبمجرد أن تتم عملية السحب يصبح رسم الالتزام قابلا للرد (باستثناء حالة الاتفاقات بموجب خط السيولة قصيرة الأجل حيث لا يكون رسم الالتزام قابلا للرد). ويفرض الصندوق كذلك رسوما خاصة على الرسوم التي فات موعد سدادها، وذلك خلال الستة أشهر الأولى فقط من تأخر البلد العضو في السداد.

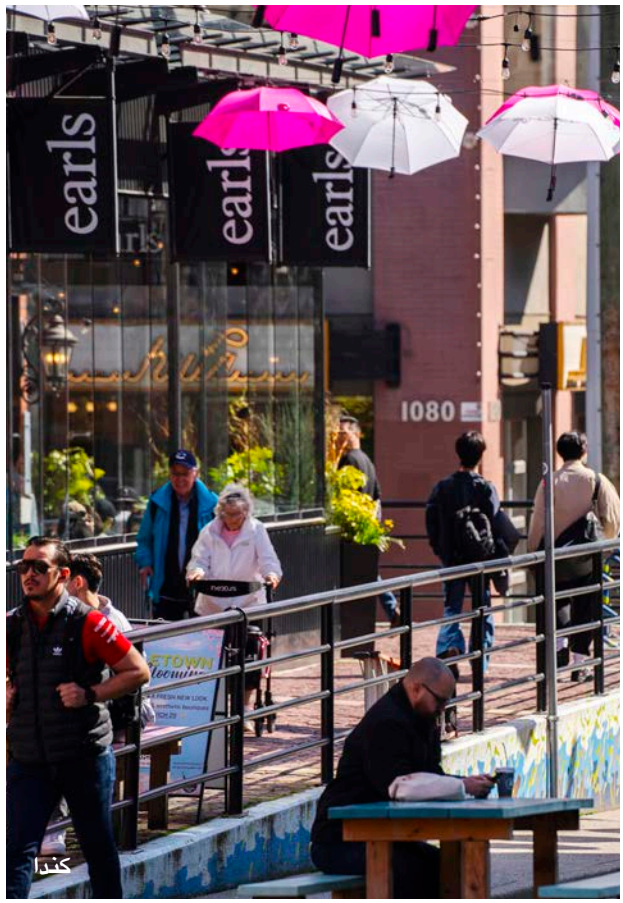

الفائدة التعويضية والفوائد على الاقتراض

على جانب النفقات، يدفع الصندوق فوائد (فائدة تعويضية) لبلدانه الأعضاء مقابل مراكزهم الدائنة في حساب الموارد العامة (المعروفة باسم مراكز شرائح الاحتياطي المعوضة). وسعر الفائدة التعويضية في الوقت الراهن مساو لسعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة. ويدفع الصندوق كذلك الفائدة على القروض القائمة في إطار اتفاقات الاقتراض الجديدة (NAB) بسعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة (راجع قسم «التمويل»).

اقتسام الأعباء

يمكن تعديل معدلات الرسم والفائدة التعويضية وفق آلية لاقتسام الأعباء توزع تكلفة الالتزامات المالية المتأخرة على نحو متساو بين الأعضاء المدينين والدائنين.

مجموع الدخل الشامل

خلال السنة المالية ٢٠٢٤، بلغ مجموع الدخل الشامل لصندوق النقد الدولي ٣,٠ مليارات وحدة حقوق سحب خاصة (٤,٠ مليارات دولار)، وهو ما يرجع أساسا للدخل الناتج عن ارتفاع مستويات نشاط الإقراض، ودخل الاستثمار، والمكاسب والخسائر النابعة من إعادة قياس الأصول والخصوم في خطط مزايا العاملين في صندوق النقد الدولي، وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩، «منافع الموظفين»).

المتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي

منذ يونيو ٢٠٢١، لدى قيام السودان بتسوية متأخراته للصندوق، لم تعد هناك أي حالات متأخرات طويلة الأمد مستحقة للصندوق. ولتجنب المتأخرات وتسويتها، يُطبق الصندوق استراتيجية تعاونية معززة بشأن المتأخرات. وتتألف هذه الاستراتيجية من ثلاثة عناصر: الوقاية، والتعاون المكثف، والإجراءات التصحيحية. والوقاية هي خط الدفاع الأول ضد ظهور حالات جديدة من المتأخرات، وتشمل، ضمن جملة أمور، رقابة الصندوق على السياسات الاقتصادية

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

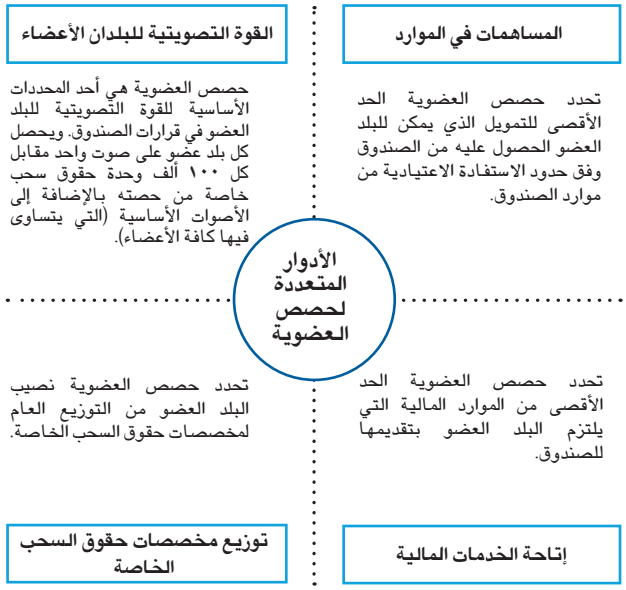

للبلدان الأعضاء، وشرطية السياسات المقترنة باستخدام موارد الصندوق، وتقييم قدرة البلدان الأعضاء على السداد، وتقييمات الضمانات الوقائية لدى البنوك المركزية في البلدان الأعضاء التي تحصل على موارد الصندوق، والمساعدة الفنية المقدمة من الصندوق. ويتضمن التعاون المكثف برامج يتابعها خبراء الصندوق لمساعدة البلدان الأعضاء التي عليها متأخرات في إنشاء سجل أداء بشأن السياسات والمدفوعات، ومن ثم تسوية المتأخرات المستحقة للصندوق في نهاية المطاف. وأخيرا، تُطبق الإجراءات التصحيحية — وفق جدول زمني تصعيدي — على البلدان الأعضاء التي عليها التزامات مالية لم تسدد للصندوق ولا تتعاون بكفاءة مع الصندوق لمعالجة مشكلات متأخراتها.

التمويل

يقدم صندوق النقد الدولي التمويل للبلدان الأعضاء من خلال أربع قنوات، ويحقق جميعها هدفا مشتركا يتمثل في تحويل عملات الاحتياطي إلى البلدان الأعضاء، وهي: الإقراض العادي (بشروط غير ميسرة) من حساب الموارد العامة، والإقراض بشروط مُيَسَّرة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، والإقراض الأطول أجلا من الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة (ورد جميعها بالمناقشات في الجزء الثاني)، ومن خلال إدارة حقوق السحب الخاصة التي تتيح للبلدان الأعضاء الحصول على عملات الاحتياطي مقابل حيازاتها من حقوق السحب الخاصة.

وتعد أبرز سمات الهيكل المالي في الصندوق هي قدرته على التطور المستمر. فقد قام الصندوق باستحداث وتنقيح مجموعة متنوعة من تسهيلات وسياسات الإقراض على مدار السنوات لمعالجة الأوضاع المتغيرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي وتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الأعضاء والتعامل مع ظروف كل منها.

الحصص: من أين تأتي أموال الصندوق

توفر البلدان الأعضاء في الصندوق، والتي يبلغ عددها ١٩٠ بلدا عضوا، الموارد اللازمة لتقديم القروض في المقام الأول من خلال مدفوعات الحصص، التي تتحدد على أساسها، إلى جانب الأصوات الأساسية، أيضا القوة التصويتية. وتعد اتفاقات الاقتراض متعددة الأطراف والثنائية خط الدفاع الثاني والثالث في أوقات الأزمات. وتتيح هذه الموارد للصندوق طاقة مالية تقدر بحوالي تريليون دولار لتقديم قروض بشروط غير ميسرة لدعم البلدان الأعضاء. أما عمليات الإقراض الميسر، وعمليات التمويل طويلة الأجل بتكلفة ميسورة لمواجهة التحديات الهيكلية الأطول أجلا، وتخفيف أعباء الديون لصالح البلدان منخفضة الدخل فيتم تمويلها من خلال صناديق استئمانية مستقلة قائمة على المساهمات.

ويُخصص لكل بلد عضو حصة عضوية تستند بوجه عام إلى مركزه في الاقتصاد العالمي. ويبلغ مجموع الحصص في الصندوق ٤٧٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٢٧ مليار دولار).[١] وتستند قيمة حق السحب الخاص، وهو وحدة الحساب في

فيجي

[١] لم يوافق اثنان من البلدان الأعضاء بعد، هما إريتريا وسوريا، على الزيادة المقترحة في حصة العضوية لكل منهما في ظل المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص. ومتى وافق هذان البلدان على زيادة الحصص لكل منهما، ودفع نصيبهما، سيصل مجموع حصص العضوية في الصندوق إلى ٤٧٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

المغرب

الصندوق، إلى سلة عملات (راجع القسم بعنوان «حقوق السحب الخاصة»). وتخضع حصص عضوية الصندوق كذلك لمراجعة منتظمة على فترات لا تتجاوز خمس سنوات.

وفي ٧ نوفمبر ٢٠٢٣ رفع المجلس التنفيذي اقتراحا إلى مجلس المحافظين بزيادة قدرها ٥٠٪ في الحصص المخصصة للبلدان الأعضاء بالتناسب مع حصصهم الحالية. وفي ١٥ ديسمبر ٢٠٢٣، اختتم مجلس المحافظين المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص (المراجعة السادسة عشرة) ووافق على المقترح بزيادة حصص عضوية الصندوق بنسبة قدرها ٥٠٪ (بواقع ٢٣٨,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أو ٣١٤ مليار دولار)، ليصل مجموع حصص العضوية إلى ٧١٥,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٩٤٣ مليار دولار).

طلب مجلس المحافظين في سياق قراره بشأن استكمال المراجعة السادسة عشرة خفض اتفاقات الاقتراض بموجب الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) بمبلغ إجمالي من شأنه المحافظة على طاقة الصندوق الإقراضية لدى دخول زيادات الحصص بنسبة ٥٠٪ حيز التنفيذ ويراعي انتهاء صلاحية اتفاقات الاقتراض الثنائية (BBAs). وحدد القرار شرطين عامين لسريان زيادات حصص العضوية بموجب المراجعة السادسة عشرة:

- **الشرط الأول** هو عدم جواز سريان أي زيادة في الحصص بموجب المراجعة السادسة عشرة ما لم يوافق كتابة عدد من الأعضاء لا تقل حصصهم عن ٨٥٪ من مجموع الحصص في ٧ نوفمبر ٢٠٢٣ على تنفيذ تلك الزيادات في حصصهم. ويحدد القرار الموعد النهائي لاستلام الصندوق موافقات الأعضاء بتاريخ غايته ١٥ نوفمبر ٢٠٢٤. ويجوز للمجلس التنفيذي مد هذا الموعد النهائي حسبما يتراءى له.
- **والشرط الثاني** هو عدم جواز سريان أي زيادة في الحصص بموجب المراجعة السادسة عشرة ما لم يقدم المشاركون في الاتفاقات الجديدة للاقتراض موافقاتهم اللازمة لسريان خفض الاتفاقات الجديدة للاقتراض.

وبمجرد استيفاء هذين الشرطين، تصبح زيادة حصة البلد العضو سارية لدى موافقته على زيادة حصته ودفع قيمتها.

وسوف تؤدي هذه الزيادة، عند تنفيذها، إلى تعزيز طابع الصندوق كمؤسسة تموَّل من حصص العضوية وذلك بالحد من اعتماده على الاقتراض. وسوف تضمن التغييرات في تكوين الطاقة الإقراضية اضطلاع حصص العضوية بالدور الرئيسي في طاقة الصندوق الإقراضية للمساعدة في حماية الاستقرار المالي العالمي والاستجابة لاحتياجات بلدانه الأعضاء في عالم بات متسما بعدم اليقين ومعرضا للصدمات.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

مدفوعات الحصص

استوفيت في ٢٦ يناير ٢٠١٦ شروط زيادة حصص العضوية إلى الضعف والتي صدرت الموافقة بشأنها في إطار المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص، من ٢٣٨,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٣١٤ مليار دولار) إلى ٤٧٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٢٩ مليار دولار). وفي ٣٠ إبريل ٢٠٢٤، كانت كل البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٩٠ بلدا، باستثناء بلدين، قد أدت مدفوعات حصص عضويتها، بما يشكل أكثر من ٩٩٪ من مجموع زيادات الحصص، بحيث بلغ مجموع الحصص ٤٧٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٢٧ مليار دولار).

اقتراض صندوق النقد الدولي

كما أُشير آنفا، فإن صندوق النقد الدولي مؤسسة تموَّل من حصص العضوية. غير أن الموارد المقترضة لا يزال لها دور كبير في تكملة الموارد المستمدة من الحصص من خلال الاتفاقات الجديدة للاقتراض واتفاقات الاقتراض الثنائية التي تشكل خط الدفاع الثاني والثالث، على الترتيب، بعد حصص العضوية.

والاتفاقات الجديدة للاقتراض هي مجموعة من الاتفاقات الائتمانية مع ٤٠ مشاركا يبلغ إجمالي مساهماتهم في الوقت الحالي ٣٦٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. ولدى دخول المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص حيز التنفيذ سيتم خفض الحجم الكلي للاتفاقات الجديدة للاقتراض إلى حوالي ٣٠٣ مليارات وحدة حقوق سحب خاصة. وتسري فترة الاتفاقات الجديدة للاقتراض في الوقت الراهن حتى نهاية عام ٢٠٢٥. ويمكن تفعيل موارد الاتفاقات الجديدة للاقتراض عندما تنشأ الحاجة إلى تكملة موارد الصندوق لدرء أي خلل في النظام النقدي الدولي أو التواؤم معه. ويقتضي هذا التفعيل موافقة مشاركين يمثلون ٨٥٪ من مجموع الاتفاقات الائتمانية للمشاركين المؤهلين للتصويت بالإضافة إلى موافقة المجلس التنفيذي. وفُعِّلَت الاتفاقات الجديدة للاقتراض عشر مرات في الفترة بين إبريل ٢٠١١ وفبراير ٢٠١٦، وهو تاريخ آخر تفعيل لها.

وكما أُشير سلفا، تشكل اتفاقات الاقتراض الثنائية خط الدفاع الثالث بعد حصص العضوية والاتفاقات الجديدة للاقتراض. ودخلت الجولة الحالية من اتفاقات الاقتراض الثنائية (٢٠٢٠) حيز التنفيذ

الولايات المتحدة

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الصين

في ١ يناير ٢٠٢١، وبمدة مبدئية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. وبعد صدور قرار من المجلس التنفيذي في مايو ٢٠٢٣ وما أعقبه من موافقة الدائنين المشاركين في اتفاقات الاقتراض الثنائية، تم تمديد العمل بهذه الاتفاقات لمدة سنة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. وفي ٣٠ إبريل ٢٠٢٤، كان هناك ٤٢ دائنا ثنائيا التزموا في ظل جولة اتفاقات الاقتراض الثنائية لعام ٢٠٢٠ بأن يقدموا للصندوق مبلغ ائتمان إجماليا يعادل نحو ١٤٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. ولا يتم تفعيل الموارد بموجب اتفاقات الاقتراض الثنائية إلا إذا كان حجم موارد الصندوق الأخرى المتاحة للتمويل قد انخفض دون مستوى حدي قدره ١٠٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة وإما أن يكون قد تم تفعيل الاتفاقات الجديدة للاقتراض أو لا تتوافر موارد غير ملتزم بها في ظل الاتفاقات الجديدة للاقتراض. ويقتضي تفعيل اتفاقات الاقتراض الثنائية موافقة دائنين ثنائيين يمثلون ٨٥٪ من مجموع مبالغ الائتمان الملتزم بها.

حقوق السحب الخاصة

حق السحب الخاص هو أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام ١٩٦٩ ليكون مكملا للاحتياطيات الرسمية لبلدانه الأعضاء. ويُستخدم حق السحب الخاص كوحدة حساب في الصندوق وبعض المنظمات الدولية الأخرى. وحق السحب الخاص ليس عملة ولا استحقاقا على الصندوق، إنما هو استحقاق محتمل على عملات أعضاء الصندوق القابلة للاستخدام الحر. ويمكن للبلدان الأعضاء في الصندوق المشاركين في إدارة حقوق السحب الخاصة (جميع الأعضاء في الوقت الحالي) مبادلة حقوق السحب الخاصة بأي من العملات القابلة للاستخدام الحر.

وتتحدد قيمة حق السحب الخاص وفقا لسلة من خمس عملات، هي الدولار الأمريكي واليورو واليوان الصيني والين الياباني والجنيه الاسترليني. وتخضع العملات المدرجة فيها لمراجعة دورية؛ وقد أجريت آخر مراجعة لتقييم سلة عملات حقوق السحب الخاصة في مايو ٢٠٢٢، وبدأ العمل بسلة العملات المحدثة بتاريخ ١ أغسطس ٢٠٢٢.

وفي ٣٠ إبريل ٢٠٢٤، بلغ مجموع مخصصات حقوق السحب الخاصة الموزعة على البلدان الأعضاء ٦٦٠,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل ٨٧٠,٨ مليار دولار تقريبا)، بما في ذلك توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة في أغسطس ٢٠٢١ بقيمة ٤٥٦,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وهو الأكبر في تاريخ توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة، وذلك في سياق جائحة كوفيد-١٩. وأتاح هذا التوزيع سيولة إضافية للنظام الاقتصادي العالمي — تمثل عنصرا مكملا لاحتياطيات البلدان من النقد الأجنبي وتحد من اعتمادها على الدين المحلي أو الخارجي الأعلى تكلفة. وقد تختار البلدان استخدام الحيز الذي يتيحه توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة لدعم اقتصاداتها وتكثيف جهودها لمكافحة الأزمة.

ولتعظيم المنافع المحققة من هذا التوزيع، يحث الصندوق البلدان ذات المراكز الخارجية القوية على تحويل جانب من حقوق السحب الخاصة طواعية إلى البلدان الأشد احتياجا. وقامت بعض البلدان الأعضاء بالفعل بإقراض مخصصاتها من حقوق الحسب الخاصة، أو تعهدت بإقراضها، في صورة موارد تمويل قروض أو توليد مساهمات دعم لصالح الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، الذي يقدم القروض الميسرة للبلدان منخفضة الدخل. وعلاوة على ذلك، فإن الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة الذي بدأ عمله في أكتوبر ٢٠٢٢ يهدف إلى الاستفادة من توزيعات حقوق السحب الخاصة المُحَوَّلة التي تمثل مصدر تمويله الأساسي، ويقدم تمويلا أطول أجلا بتكلفة معقولة لدعم البلدان المؤهلة للاستفادة بموارده التي تنفذ إصلاحات للحد من المخاطر، بما فيها المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، ومن أجل التأهب لمواجهة الجوائح. كذلك بدأ صندوق النقد الدولي سلسلة من المناقشات حول تحديث هيكله القانوني للسماح باستخدام حقوق السحب الخاصة في حيازة الأدوات المالية الهجينة التي تصدرها بنوك التنمية متعددة الأطراف لتعزيز طاقتها الإقراضية في مجالات التنمية.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

المساءلة

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

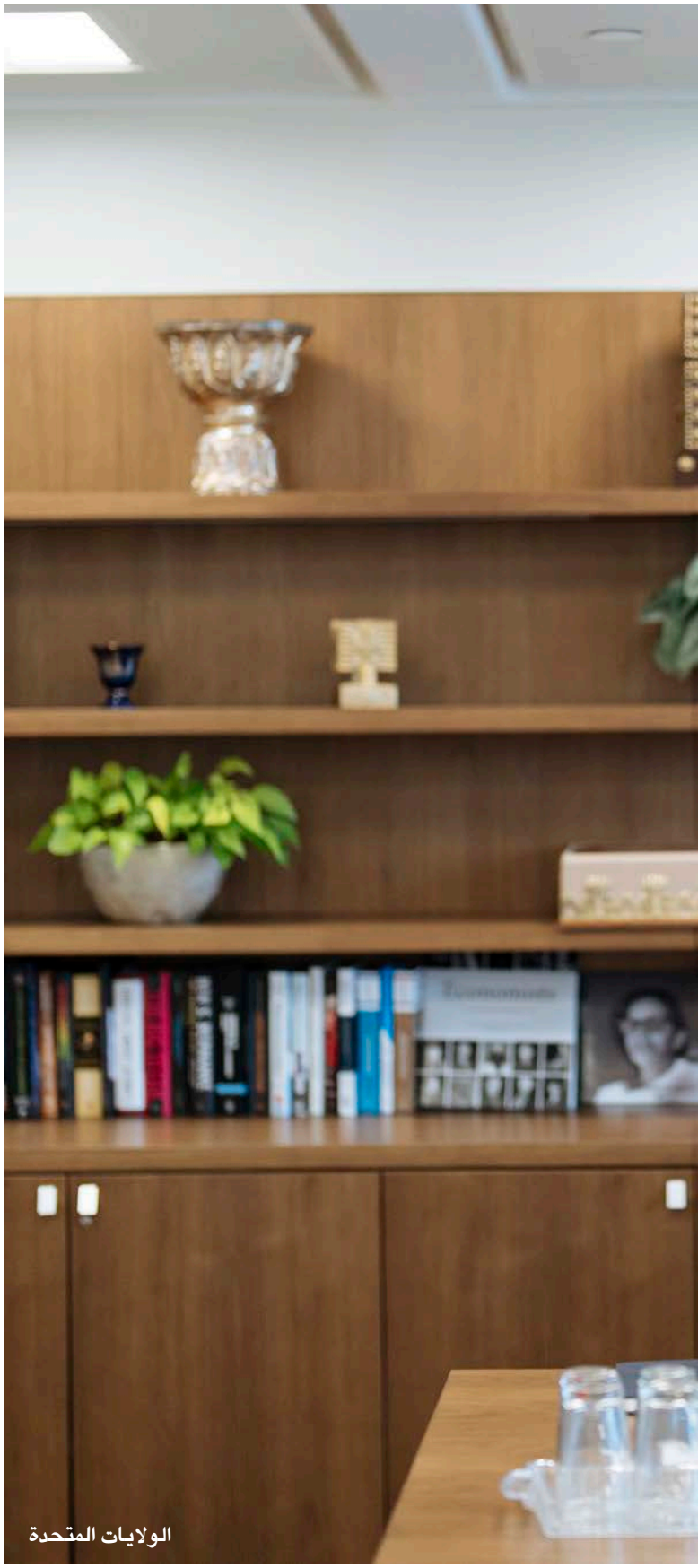
الولايات المتحدة

صندوق النقد الدولي

مسؤول أمام بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٩٠ بلدا، ويطبق نظاما من الضوابط والتوازنات لضمان المساءلة — بدءا من عمليات التدقيق الداخلي والخارجي وحتى إدارة المخاطر وتقييم سياساته وعملياته. وبالمثل، يُتوقع من موظفي الصندوق مراعاة أعلى معايير الأخلاقيات وقواعد السلوك في مكان العمل.

لجان المجلس التنفيذي

تبحث لجان المجلس التنفيذي القضايا الواقعة ضمن نطاق اختصاصها بمزيد من التفصيل وترفع إلى المجلس بكامل أعضائه المسائل التي تتطلب عقد مناقشات إضافية. ولجان المجلس التنفيذي ليست أجهزة صنع القرار، وإنما المجلس التنفيذي بكامل أعضائه وحده هو جهة صنع القرار. ويعاد تشكيل لجان المجلس كل عامين في أعقاب دورة الانتخاب الدوري للمديرين التنفيذيين. ويراعى عند تشكيل أعضاء اللجان تحقيق التوازن الجغرافي والجنساني؛ والحاجة لتناوب التداول مع قدر من الاستمرارية؛ والحفاظ على قدر معقول من توزيع أعباء عمل اللجان بين المديرين التنفيذيين. ويجوز للمديرين التنفيذيين المشاركة في جميع اجتماعات لجان المجلس، باستثناء لجنة الأخلاقيات، نظرا لأن اجتماعاتها تقتصر على الأعضاء وأمين سر اللجنة الدائم. وفي الوقت الحالي، هناك سبع لجان تابعة للمجلس التنفيذي بالإضافة إلى مجموعة عمل معنية بالتنوع الجنساني.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

لجنة جدول الأعمال والإجراءات (APC): لتقديم التوصيات إلى المجلس التنفيذي لدعم الإعداد والتنفيذ المنهجي لبرنامج عمل وجدول أعمال للمجلس التنفيذي يسترشدان بالإدارة الفعالة. ولتحقيق هذا الهدف، فإن اللجنة سوف تحث على اتخاذ الإجراءات التي تكفل التوقيت الملائم لتوزيع الوثائق، وانعقاد اجتماعات المجلس وتوقيتها وترتيباتها اللوجستية وغيرها من الأمور ذات الصلة وذلك لتجنب التكتل في جدول العمل الزمني للمجلس، وإتاحة الوقت الكافي للمديرين التنفيذيين للإعداد لتلك الاجتماعات، وتيسير كفاءة استخدام الوقت المخصص لاجتماعات المجلس.

لجنة الشؤون الإدارية للمجلس التنفيذي (CAM): لدراسة الجوانب العامة للسياسة الإدارية المحالة إليها من المجلس التنفيذي أو من أحد المديرين التنفيذيين، بخصوص المديرين التنفيذيين أو مناوبيهم أو كبار مستشاريهم ومستشاريهم ومساعديهم للشؤون الإدارية، وإعداد التقارير بشأنها ورفعها إلى المجلس التنفيذي لاتخاذ القرار. وبالنسبة للحالات الفردية التي تنطوي على فرادى المديرين التنفيذيين أو مناوبيهم أو كبار مستشاريهم ومستشاريهم ومساعديهم للشؤون الإدارية وليست لها انعكاسات أوسع نطاقا فسوف تنظر فيها اللجنة وتتخذ القرار بشأنها بناء على طلب أحد المديرين التنفيذيين بدون إحالتها للمجلس التنفيذي والنظر فيها من جانب المجلس. وقد تنظر اللجنة في السياسة الإدارية المعينة التي تنطوي عليها كل حالة وتضع التوصيات بشأنها. وقد تضع اللجنة مشروعات الميزانية لمكاتب المديرين التنفيذيين مجتمعة أو منفردة وتنظر فيها وتحيلها إلى المجلس التنفيذي لاتخاذ القرار، كما أنها قد تضطلع بتنفيذ مسؤوليات الميزانية ذات الصلة التي يكلفها بها المجلس التنفيذي.

لجنة الأخلاقيات (EC): للنظر في الأمور المتعلقة بمدونة قواعد السلوك لأعضاء المجلس التنفيذي. وبالإضافة إلى ذلك، في حالة طلب المديرين التنفيذيين، فإن اللجنة توفر لهم التوجيهات حول جوانب السلوك الأخلاقي، بما في ذلك سلوكيات مناوبيهم وكبار مستشاريهم ومستشاريهم ومساعديهم للشؤون الإدارية. ولجنة الأخلاقيات مسؤولة كذلك عن إسداء المشورة حول الأمور التي قد تنشأ عن تطبيق معايير السلوك الأخلاقي على المدير العام وفق أحكام عقد عمل المدير العام.

المغرب

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الولايات المتحدة

لجنة التقييم (EVC): للقيام بالمتابعة الوثيقة لوظيفة التقييم في صندوق النقد الدولي وتقديم المشورة للمجلس التنفيذي حول المسائل المتعلقة بالتقييمات، بما فيها تقييمات مكتب التقييم المستقل (IEO). وتشرف اللجنة كذلك على إعداد التقرير السنوي للصندوق، بعضوية مخصصة من الخبراء.

لجنة الاتصال بالبنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى (LC): من منطلق الرغبة في تشجيع زيادة الاتساق في جدول أعمال الأنشطة الاقتصادية والمالية والتجارية والإنمائية الدولية، وخاصة فيما يتعلق ببناء القدرات الاقتصادية، تضطلع هذه اللجنة بحصر التطورات في سياسات وبرامج المنظمات الدولية الأخرى المنوطة بها مهام تكميلية لمهام الصندوق، ولا سيما البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وسوف تقوم اللجنة بجمع المعلومات عن تلك المنظمات وتحافظ على اتصالها الوثيق بها، حسب الحاجة، بهدف مواكبة التطورات المتغيرة فيها. وتقدم اللجنة التوصيات إلى المجلس التنفيذي بشأن علاقات الصندوق مع هذه المنظمات حسب الاقتضاء.

لجنة معاشات التقاعد (PC): لتقرر كل الأمور التي لها طابع السياسة العامة والناشئة عن «نظام تقاعد الموظفين»، وكل الأمور الأخرى، بما فيها تفسيرات أحكام نظام التقاعد، التي تستلزم اتخاذ اللجنة قرارا بشأنها بموجب أحكام هذا النظام، أو المرفوعة إليها من أي لجنة قامت بتعيينها.

اللجنة المخصصة لاختيار أعضاء لجنة التدقيق الخارجي (ASC): تنعقد اللجنة المخصصة لاختيار أعضاء لجنة التدقيق الخارجي (ASC) للتوصية بمرشح ملائم لشغل منصب عضو جديد في «لجنة التدقيق الخارجي» (EAC) التي يؤدي نظام التعيين المتعاقب فيها الذي تبلغ مدته ثلاث سنوات إلى شغور منصب أحد الأعضاء كل سنة. وتتألف اللجنة في المعتاد من خمسة مديرين تنفيذيين.

مجموعة العمل المعنية بالتنوع الجنساني: لتشجيع صنع القرار في المجلس التنفيذي على نحو أكثر قوة ومصداقية واحتواء للجميع من خلال تعزيز تمثيل المرأة في المجلس التنفيذي وفي مناصب كبار المستشارين والمستشارين في مكاتب المديرين التنفيذيين. ولتحقيق هذا الهدف، تضع مجموعة العمل التوصيات للمجلس التنفيذي حول استراتيجيته المتغيرة بشأن التنوع الجنساني؛ وتحفز تنفيذ تلك الاستراتيجية داخل المجلس التنفيذي ومع البلدان الأعضاء؛ وترفع بانتظام تقارير سير العمل في تنفيذ الاستراتيجية إلى المجلس التنفيذي لإحالتها إلى مجلس المحافظين.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الضوابط والتوازنات

يُجري صندوق النقد الدولي تدقيقا لحسابات جميع عملياته. وتهدف آليات التدقيق إلى تحسين الحوكمة والشفافية والمساءلة، وتتضمن شركة تدقيق خارجي، وشركة مستقلة للتدقيق الخارجي، ولجنة التدقيق الخارجي ومكتب التدقيق والتفتيش الداخلي (OIA).

ولجنة التدقيق الخارجي مستقلة عن الصندوق وعن مجلسه التنفيذي، وتتبع مجلس المحافظين وهي مسؤولة عن الإشراف على التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي والمحاسبة وإعداد التقارير المالية وإدارة المخاطر ووظائف الرقابة الداخلية في الصندوق.

ومكتب التدقيق والتفتيش الداخلي هو وظيفة مستقلة مهمتها تقديم الضمانات والاستشارات لحماية وتعزيز الصندوق. وترتكز مهامه على محورين: (١) تقييم فعالية الحوكمة، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية في الصندوق؛ و(٢) العمل كجهة استشارية وداعمة لتحسين أساليب عمل الصندوق من خلال إسداء المشورة بشأن أفضل الممارسات. ولضمان استقلالية هذا المكتب عن الإدارات والمكاتب الأخرى في الصندوق، فإنه يتبع المدير العام مباشرة، ويعمل تحت الإشراف الوظيفي للجنة التدقيق الخارجي. وقد شمل برنامج عمل مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي في عام ٢٠٢٤ عددا من المجالات الرئيسية، منها دعم برامج التحديث في الصندوق، والقياس المقارن لعمليات المراجعة في الصندوق، وبرنامج إدارة الهوية والوصول، ونموذج مقدمي الخدمات المدارة في تكنولوجيا المعلومات، ومخزن البيانات المؤسسية.

الأرصدة الوقائية:

الأرصدة الوقائية في صندوق النقد الدولي، المؤلفة من الأرصدة المعدلة في الاحتياطي العام والاحتياطي الخاص، هي عنصر أساسي في الإطار متعدد الطبقات المستخدم في الصندوق لإدارة المخاطر المالية وحماية موارد الأعضاء. وتوفر الأرصدة الوقائية هامش أمان لحماية الصندوق من الخسائر المحتملة الناجمة عن مخاطر الائتمان والدخل وغيرها من المخاطر المالية. ولذلك، فهي تساعد في حماية قيمة الأصول الاحتياطية الممثلة بمراكز البلدان الأعضاء في الصندوق وتمثل ركيزة لتبادل الأصول التي يقدم الصندوق بموجبها المساعدة المالية للبلدان التي لديها احتياجات لتمويل موازين مدفوعاتها.

وفي ٢٠ مارس ٢٠٢٤، أجرى المجلس التنفيذي مراجعة عامة لكفاية أرصدة الصندوق الوقائية، وأيد رفع الحد الأدنى من ١٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة إلى ٢٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وظل هدف الأرصدة الوقائية على المدى المتوسط ثابتا بلا أي تغيير عند ٢٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة وتم التوصل إليه في نهاية السنة المالية ٢٠٢٤، وهي المرة الأولى منذ استحداث هذا الإطار.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

إدارة المخاطر المؤسسية

مكتب إدارة المخاطر (ORM) يضطلع بوظيفة ذات طابع مركزي لإدارة المخاطر في الصندوق. ويشكل خط الدفاع الثاني في هيكل إدارة المخاطر والحوكمة في الصندوق، ويقوم بدور مستقل في الرقابة على المخاطر ويتفحص المخاطر المؤسسية في الخط الأول لضمان مراعاة المخاطر الأكثر حدة وطرق معالجتها عبر مختلف أنشطة الصندوق. ويباشر مكتب إدارة المخاطر تسيير ودعم تنفيذ الإطار المعزز لإدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق الذي أقره المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠٢٢ بالإضافة إلى البيانات المعدلة لدرجة تحمل المخاطر ومستويات درجة تحمل المخاطر التي تمت الموافقة عليها في مارس ٢٠٢٣. ويعمل المكتب كذلك على تعزيز عملية صنع القرار في الصندوق القائمة على المخاطر وذلك من خلال جهود القيادة والابتكار في تقييم وتحليل المخاطر المؤسسية الاستراتيجية، والمتعلقة بالأعمال، والتشغيلية، والمالية، وذات الصلة بالسمعة، فضلا على المخاطر البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة.

التعلم من التجربة

يُجري مكتب التقييم المستقل (IEO) عمليات تقييم مستقلة وموضوعية حول القضايا المرتبطة بالمهام المنوطة بالصندوق. ويتمتع باستقلالية تامة عن الإدارة العليا للصندوق وموظفيه، ويعمل دون أدنى تدخل من المجلس التنفيذي. ويتمثل الغرض من المكتب في تقوية ثقافة التعلم داخل الصندوق، وتعزيز مصداقية الصندوق لدى الأطراف الخارجية، ودعم مسؤوليات الحوكمة المؤسسية والإشراف التي يضطلع بها المجلس التنفيذي. وفي السنة المالية ٢٠٢٤، أجرى مكتب التقييم المستقل ثلاث عمليات تقييم تناولت التطور المستمر في تنفيذ المهام المنوطة بالصندوق، وسياسة الصندوق للاستفادة الاستثنائية من موارده، ومشورته بشأن سياسة المالية العامة. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن مكتب التقييم المستقل عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://ieo.imf.org.

الولايات المتحدة

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

قواعد أخلاقيات وسلوك الموظفين

يطبق صندوق النقد الدولي إطارا شاملا للقواعد الأخلاقية. ويقدم مكتب الأخلاقيات المشورة للإدارة العليا وإدارة الموارد البشرية في الصندوق حول تطوير المعايير الأخلاقية داخل الصندوق، كما يوفر لموظفي الصندوق المعلومات وفرص التوعية والتدريب والاتصال الخارجي، بالإضافة إلى المشورة والتوجيهات التي تراعي السرية حول قواعد السلوك. ويشرف المكتب على عملية الإقرار السنوي بشأن مراعاة السلوك الاخلاقي والقيم الأساسية، وكذلك على برنامج الإفصاح المالي. وخلال السنة المالية ٢٠٢٤، نظم مكتب الأخلاقيات دورتين جديدتين للتعلم عبر شبكة الإنترنت حول وضع موظفي الخدمة المدنية الدوليين وحالات تضارب المصالح، كما تم استقاء المشورة منه حول مبادرات تطوير السياسات، بما في ذلك سياسة الصندوق بشأن خصوصية البيانات الشخصية والمبادئ التوجيهية حول الاستخدام المسؤول لأدوات الذكاء الاصطناعي الداخلية.

ويوجد في الصندوق كذلك مسؤول للشكاوى يتسم عمله بالسرية والاستقلالية وعدم التحيز ويعد أحد الموارد غير الرسمية لحل المشكلات المرتبطة بالوظائف. ويضطلع مكتب التحقيقات الداخلية بعمليات الاستعلام وإجراء التحقيقات في ادعاءات سوء السلوك، بما فيها حالات انتهاك مدونة قواعد السلوك. ويتيح الصندوق الخط الساخن للإبلاغ عن التجاوزات، يديره طرف خارجي مستقل، لتلقي البلاغات من موظفي الصندوق أو الجمهور العام بسرية ودون الكشف عن هوية صاحبها، فيما يتعلق بالاشتباه في سوء سلوك أحد موظفي الصندوق.

وفي ١٦ ديسمبر ٢٠٢٢، أقر المجلس التنفيذي للصندوق خطة تنفيذية لمواصلة تعزيز إطار الحوكمة المؤسسية ونزاهة التحليلات، بما يتوافق مع مراجعة الضمانات الوقائية المؤسسية (ISR) التي نظر فيها المجلس التنفيذي بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢.

وفي ٢١ ديسمبر ٢٠٢٣، أصدر المجلس التنفيذي بيانا عن تقدم سير العمل بهذه الخطة التنفيذية، مشيرا إلى التقدم الكبير الذي أحرزه الصندوق في المضي قدما بالإجراءات المتضمنة في الخطة بعد اختتام مراجعة الضمانات الوقائية المؤسسية. وبحلول شهر ديسمبر ٢٠٢٣، كان قد تم استكمال ٨٥٪ من هذه الإجراءات أو ظلت على المسار الصحيح نحو استكمالها. واكتمل تنفيذ جميع التوصيات تقريبا بشأن تعزيز الحماية والدعم لتحليل البيانات وضمان نزاهتها عن طريق إصدار إرشادات محددة. وقطعت الخطة التنفيذية الشاملة شوطا طويلا وعززت نظام تسوية المنازعات ومكتب الأخلاقيات ومكتب التحقيقات وأكسبتها ثقة أكبر.

الانخراط في العمل المجتمعي

يجتمع صندوق النقد الدولي بانتظام مع القادة السياسيين والسلطات في البلدان وينخرط بشكل دوري في جهود مجموعة كبيرة من ممثلي القطاع الخاص ووسائل الإعلام والأطراف المعنية غير الحكومية، مثل المجتمع الأكاديمي ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء البرلمانات والنقابات العمالية والقيادات الشبابية. ومن خلال الفرص التي يوفرها مثل هذا الحوار الثنائي يتاح للصندوق شرح مناهج عمله ويتمكن من التعلم من الآخرين لتحسين مشورته بشأن السياسات.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

تقييم الضمانات الوقائية

تقييمات الضمانات الوقائية المستكملة حتى الآن
تابع المزيد على شبكة الإنترنت

عندما يقدم الصندوق التمويل لأحد البلدان الأعضاء، يجري عادة تقييما للضمانات الوقائية للحصول على تأكيدات معقولة بأن البنك المركزي في البلد المعني بإمكانه إدارة الموارد التي يحصل عليها من الصندوق على النحو الملائم وتوفير بيانات نقدية موثوقة عن برنامج يدعمه الصندوق.

في نهاية إبريل ٢٠٢٤

٤٠٠ عملية تقييم

تم إجراؤها، تشمل

١٠٦ بنوك مركزية

١٩ عملية في السنة المالية ٢٠٢٤

وتتضمن هذه التقييمات تقييم عمليات البنوك المركزية في ستة مجالات:

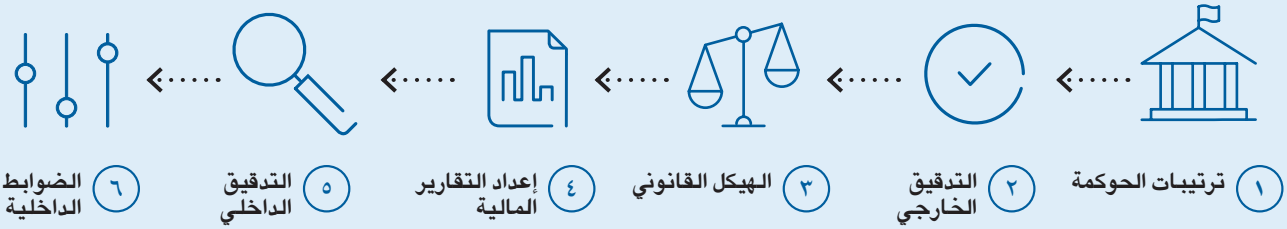

وتتضمن هذه التقييمات تقييم عمليات البنوك المركزية في ستة مجالات وهي: (١) ترتيبات الحوكمة، و(٢) آلية التدقيق الخارجي، و(٣) الهيكل القانوني والاستقلالية، و(٤) إطار إعداد التقارير المالية، و(٥) آلية التدقيق الداخلي، و(٦) نظام الضوابط الداخلية. ومنذ عام ٢٠٠٠ وحتى نهاية إبريل ٢٠٢٤، كانت قد أُجريت ٤٠٠ عملية تقييم تغطي ١٠٦ بنوك مركزية، تم استكمال ١٩ منها خلال السنة المالية ٢٠٢٤، وكانت هناك ٨ عمليات لا تزال قيد التنفيذ في نهاية السنة المالية.

كذلك يتابع الصندوق التقدم الذي تحرزه البنوك المركزية في سياق عملها على تحسين أطر الضمانات الوقائية لديها. وتستمر أعمال المتابعة ما دام ائتمان الصندوق قائما، ويخضع حاليا قرابة ٨٤ بنكا مركزيا لمتابعة الصندوق.

ويُجري الصندوق كذلك مراجعات للضمانات الوقائية المالية في الخزانة العامة إذا تقدم أحد البلدان الأعضاء بطلب الاستفادة الاستثنائية من موارد الصندوق في الحالات التي يتم فيها توجيه جزء كبير من الأموال – ٢٥٪ على الأقل — لتمويل ميزانية الدولة وكذلك في الحالات التي تنطوي على انكشافات ائتمانية مجمعة كبيرة مع توجيه ما لا يقل عن ٢٥٪ من الموارد لتمويل الميزانية. وخلال السنة المالية ٢٠٢٤، تم استكمال مراجعة واحدة للضمانات الوقائية المالية، إلى جانب عملية واحدة كانت لا تزال قيد التنفيذ في نهاية السنة.

وتعقد كذلك الندوات حول الضمانات الوقائية في إطار أنشطة التواصل الخارجي. وخلال السنة المالية ٢٠٢٤، تم تنظيم أربع ندوات إقليمية بالحضور الشخصي تناولت أفضل الممارسات الدولية في مجالات إطار الضمانات الوقائية. وكان من أهمها منتدى إقليمي يعقد للمرة الأولى عن الحوكمة والذي انعقد في أرمينيا، بالتعاون مع البنك المركزي في أرمينيا، وهو ما يتفق مع المقترح الوارد في مراجعة عام ٢٠٢٢ لسياسات تقييم الضمانات الوقائية ويقضي بإجراء مثل هذا التواصل على أساس إقليمي. وعُقد في دبي منتدى ثامن رفيع المستوى حول حوكمة البنوك المركزية وتناول الموضوعات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية وتغير المناخ، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة بالحوكمة.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

المسؤولية الاجتماعية المؤسسية

الاستدامة البيئية والمبادرات الخيرية هي من صميم عمل برنامج المسؤولية الاجتماعية المؤسسية في صندوق النقد الدولي.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

موريتانيا

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الاستدامة البيئية

الشكل البياني ٣-٢: انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، الكلية وحسب كل موظف في الصندوق (السنوات ٢٠١٠ – ٢٠٢٣)

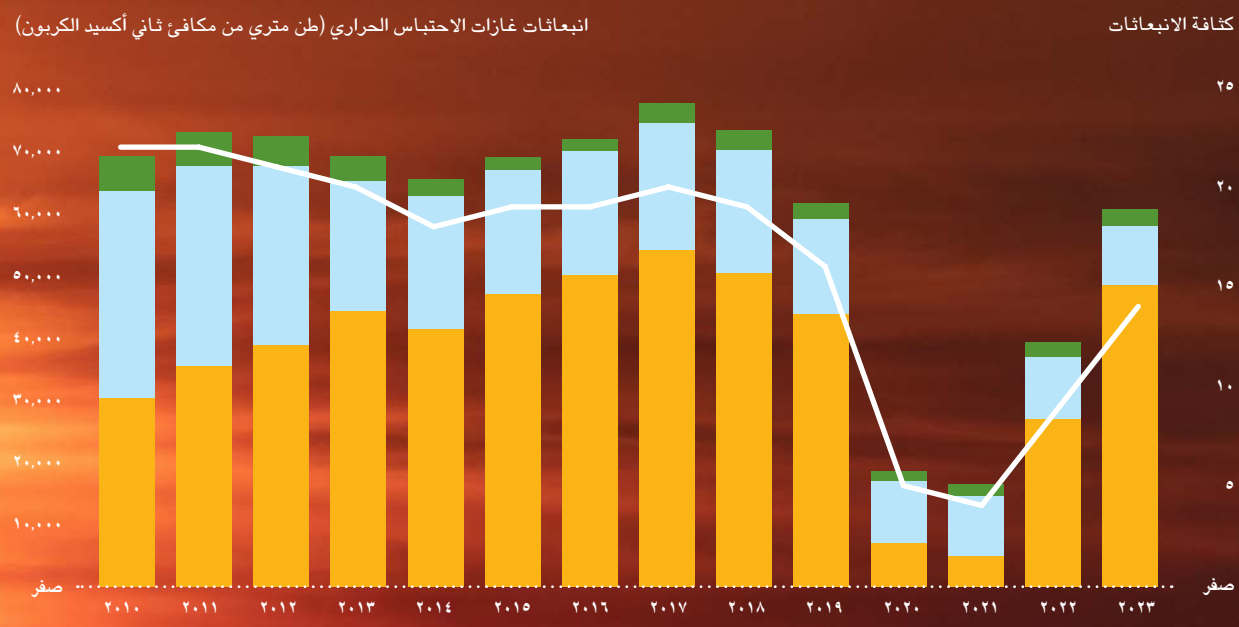

بلغ مجموع الانبعاثات التقديرية في عام ٢٠٢٣ نسبة قدرها ٩٨٪ من مستوى انبعاثات ما قبل الجائحة عام ٢٠١٩، في حين انخفض مستوى الانبعاثات لكل موظف بنحو ١٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٩.

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير الاستدامة البيئية السنوي لعام ٢٠٢٣.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

ويواصل

الصندوق العمل على التخفيف من تأثير عملياته على البيئة كما زاد من درجة التزامه بالاستدامة البيئية خلال العام الماضي من خلال تحقيق الإنجازات التالية:

نيل شهادة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس «آيزو ٢٠١٢١» لإدارة الأحداث المستدامة عن اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية المنعقدة في مقر الصندوق في واشنطن العاصمة.

تخفيض الأثر البيئي لانتقالات موظفي الصندوق بزيادة عدد محطات شحن السيارات والدراجات الكهربائية؛ وتحسين مرافق الاغتسال وخزانات حفظ الملابس لمستخدمي الدراجات والذين يمارسون الركض والسير على الأقدام للانتقال إلى مكان العمل؛ وزيادة الحوافز لاستخدام المواصلات العامة ونظام المشاركة في استخدام الدراجات؛ وتيسير نظام تقاسم ركوب السيارات.

زيادة استخدام الصيغ الرقمية في نقل المعلومات للموظفين والزائرين، ومن ثم إلغاء استخدام الورق وحبر الطباعة.

مواصلة بذل الجهود مع الموردين ومقدمي الخدمات لتعزيز استدامة سلسلة إمدادات السلع والخدمات.

ومع عودة عمليات الصندوق إلى طبيعتها في أعقاب الجائحة، عاد موظفو الصندوق إلى المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية، واستؤنفت رحلات سفر البعثات بالكامل. ونتيجة لذلك، سجلت البصمة الكربونية للصندوق ارتفاعا هائلا مقارنة بعام ٢٠٢٢ لكنها ظلت أقل قليلا من مستوياتها المتدنية في الفترة التي سبقت الجائحة في ٢٠١٩.

ورغم التقدم المحرز حتى الآن، فإن هناك حاجة ومبررا قويا لاعتماد جدول أعمال أكثر طموحا من أجل معالجة الانبعاثات الصادرة عن عمليات الصندوق وتعزيز التزام المؤسسة بممارسة العمليات الخضراء وفقا لاستراتيجية الصندوق بشأن التغير المناخي. والعمل جار في الوقت الحالي لوضع استراتيجية للحد من البصمة البيئية وأثر عمليات الصندوق على البيئة في إطار دعم اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، مع الحفاظ على قدرتها على خدمة البلدان الأعضاء بفعالية.

اسكتلندا

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

العطاء معا

برنامج العطاء معا هو برنامج الصندوق الخيري الذي تدعمه تبرعات الموظفين والمتقاعدين، ويساهم فيه الصندوق بمبالغ معادلة لقيمة التبرعات.

وقد شهد العام الماضي عدة أزمات، بما فيها الزلزال المدمر الذي ضرب المغرب، والفيضانات المميتة المرتبطة بتغير المناخ في ليبيا، والصراع المشتعل في الشرق الأوسط، والحرب الروسية الدائرة في أوكرانيا، والارتفاع المستمر في تكلفة المعيشة، أدت جميعها إلى تفاقم التحديات التي يواجهها البشر في جميع أنحاء العالم.

وقد تحرك صندوق النقد الدولي لمواجهة تلك التحديات بتقديم دعم هائل خلال السنة المالية ٢٠٢٤. وبفضل مجموع التبرعات من الموظفين والمتقاعدين، والمساهمات المعادلة من الصندوق، فضلا على المنح والتبرعات من برنامج «العطاء معا»، تمكن البرنامج من تقديم مبلغ إجمالي قدره ٥,١ مليون دولار لدعم قضايا خيرية خلال السنة المالية.

العطاء من الموظفين والمتقاعدين

بلغ إجمالي التبرعات من الموظفين والمتقاعدين والمساهمات المعادلة من الصندوق ٤,٩ مليون دولار (راجع الشكل البياني ٣-٣). ويشمل هذا المبلغ ما تحقق في حملة العطاء لفصل الخريف والعطاء طوال السنة، بالإضافة إلى التبرعات المقدمة في حملات الأعمال الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث.

حملة العطاء لفصل الخريف

ساهم ٦٢٪ من موظفي الصندوق في حملة العطاء للسنة المالية ٢٠٢٤ تحت شعار «معا من أجل كل الأطفال» التي ركزت على دعم المؤسسات غير الهادفة للربح التي تساعد الأطفال حول العالم. وتمكن موظفو الصندوق، مع المتقاعدين، من جمع تبرعات ومساهمات معادلة من الصندوق بقيمة ٣,٤ مليون دولار لدعم المؤسسات في منطقة واشنطن العاصمة ومختلف أنحاء العالم.

الأعمال الإنسانية وجهود الإغاثة في حالات الكوارث

نظم برنامج «العطاء معا» في صندوق النقد الدولي حملات جمع تبرعات لدعم الأعمال الإنسانية وجهود الإغاثة في حالات الكوارث في غزة وإسرائيل وليبيا والمغرب واليمن بلغ مجموعها ٥٩٢ ألف دولار (بما في ذلك مبلغ المساهمات المعادلة من الصندوق).

وتم توجيه تلك المساهمات إلى منظمات الإغاثة الدولية التي تقدم الإعانات الحيوية والدعم للأطفال والأسر المتضررة على أرض الواقع في هذه البلدان.

المنح والتبرعات المؤسسية

يدعم صندوق النقد الدولي المبادرات المجتمعية في منطقة واشنطن العاصمة من خلال الشراكات التضامنية والمنح السنوية. وخلال السنة المالية ٢٠٢٤، قدم برنامج «العطاء معا» ١٨ منحة وتبرعا مؤسسيا إلى المنظمات الخيرية في منطقة واشنطن العاصمة بلغت ٢٢٧,٥٠٠ دولار.

الشكل البياني ٣-٣: تبرعات الموظفين والمتقاعدين ومبالغ المساهمات المعادلة، السنوات المالية ٢٠١٦ – ٢٠٢٤

(بملايين الدولارات الأمريكية)

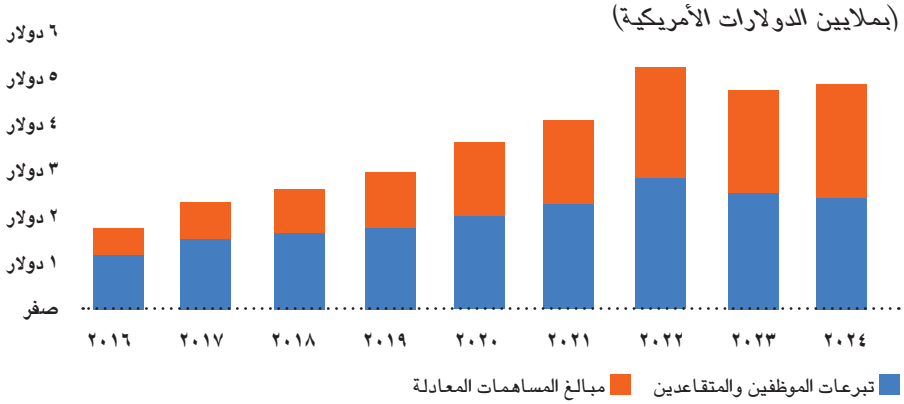

المصدر: إدارة التواصل، صندوق النقد الدولي.

من بين الجهات المتلقية لمزايا «برنامج العمل معا» في السنة المالية ٢٠٢٤

٥٩٢ ألف دولار
لدعم الأعمال الإنسانية وجهود الإغاثة في حالات الطوارئ

٢٢٧,٥٠٠ ألف دولار
في هيئة منح وتبرعات من الصندوق، تم توجيهها بالكامل إلى

٢٢
منظمة في أنحاء

٣
قارات

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

العمل التطوعي

ينظم برنامج «العطاء معا» فعاليات لمشاركة الموظفين في العمل التطوعي بالشراكة مع مؤسسات الأعمال الخيرية كما يدعم مبادرات العمل التطوعي بقيادة موظفي الصندوق على مدار السنة.

وفي الثاني من يونيو ٢٠٢٣، احتفالا باليوم العالمي للبيئة، تطوع السيد بو لي، نائب المدير العام، بمشاركة موظفي الصندوق، بتخصيص جانب من وقته للمساعدة في تنظيف حديقة عامة في أحد أحياء منطقة واشنطن العاصمة. وشارك في تنظيم هذه الفعالية للعمل التطوعي كل من برنامج العطاء معا وفريق صندوق النقد الدولي الأخضر بالشراكة مع منظمة «Ward 8 Woods Conservancy» وهي منظمة خيرية في واشنطن العاصمة تعمل على إحياء وتحسين جمال الطبيعة وصحة البيئة واستمتاع المرتادين في مساحة تبلغ أكثر من ٥٠٠ فدان من الغابات.

وفي أكتوبر ٢٠٢٣، أثناء انعقاد الاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي لعام ٢٠٢٣ في مراكش، المغرب، نظم برنامج «العمل معا» فعالية للعمل التطوعي في مراكش لتقديم المساعدة إلى المتضررين من الزلزال المدمر الذي ضرب المغرب. وقد نُظِمت هذه الفعالية بالتعاون مع «مشروع تحليق» (Project Soar)، وهو منظمة محلية للعمل الخيري في المغرب هدفها تمكين الفتيات المراهقات للريادة في الحاضر والمستقبل. وقام أكثر من ٢٠٠ موظف من الصندوق والبنك الدولي، بما فيهم مدير عام الصندوق والنائب الأول للمدير العام، بتعبئة وتغليف ٦٢٥ عبوة أدوات نظافة شخصية للإغاثة في حالات الكوارث تم توزيعها على ضحايا الزلزال.

وفي يناير ٢٠٢٤، في «يوم الخدمة» تكريما لذكرى مارتن لوثر كينغ الابن، شارك موظفو الصندوق في فعالية تطوعية نظمها برنامج «العطاء معا» بالشراكة مع «Miriam's Kitchen»، وهي مؤسسة غير هادفة للربح في واشنطن العاصمة تهدف إلى توفير الوجبات الغذائية الصحية والخدمات الاجتماعية والإسكان الداعم الدائم للمشردين في منطقة واشنطن العاصمة. وقام موظفو الصندوق بجمع وتعبئة عبوات موسمية ومأكولات خفيفة تحتوي على بعض الأساسيات منها الجوارب والبطانيات والأغذية لمساعدة من هم بلا مأوى.

اليمن

التنوع والاحتواء

في شهر فبراير ٢٠٢٤، قدم مكتب شؤون التنوع والاحتواء إلى المجلس التنفيذي «تقرير مستجدات التنوع والاحتواء» للسنة المالية ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣. وتضمن التقرير موجزا عن التقدم الذي أحرزه الصندوق تجاه استيفاء مقاييس الأداء لعام ٢٠٢٥، وعرضا لأهم المبادرات المتخذة منذ صدور تقرير السنة المالية ٢٠٢٠ – ٢٠٢١، بالإضافة إلى خطة العمل للعامين التاليين. ولا تزال الزيادة مستمرة في نسبة الموظفين من المناطق غير الممثلة بالقدر الكافي، سواء على مستوى المساهمين الفرديين أو على مستوى المديرين. وهناك عدة مبادرات جارٍ تنفيذها للمحافظة على التقدم المحرز نحو بلوغ مقاييس الأداء للسنة المالية ٢٠٢٥، بما في ذلك التركيز المستمر على اعتبارات التنوع في عمليات اختيار الموظفين من الداخل. وعلى مستوى الاختيار من الخارج، استمرت جهود التوظيف في توسيع نطاق تواصل الصندوق العالمي؛ فاجتذبت كوادر متنوعة ذات مهارات عالية من خلال عمليات البحث الموجهة، والتركيز على مجموعة موسعة من المهارات، وبرنامج زمني مكثف للمشاركة بالحضور الشخصي أو عبر الإنترنت. ويلتزم الصندوق بهدف التنوع والاحتواء ويواصل إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق التوازن بين الجنسين في مستوى التمثيل، لا سيما في أعلى المستويات الوظيفية، حيث تشغل المرأة حاليا أكثر من ثُلث وظائف رؤساء الإدارات. ويعمل الصندوق على توسيع نطاق جهوده لتوفير بيئة عمل تحقق سهولة الوصول واحتواء الجميع، بما في ذلك الموظفون من ذوي الاحتياجات الخاصة.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

١ أغسطس ٢٠٢٤

السيد رئيس مجلس المحافظين،

يشرفني أن أقدم إلى مجلس المحافظين التقرير السنوي للمجلس التنفيذي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٢٤، وذلك وفقا لأحكام المادة الثانية عشرة، القسم ٧ (أ)، من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي والقسم العاشر من النظام الداخلي للصندوق. ووفقا لأحكام القسم العشرين من النظام الداخلي، تم نشر الميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٢٤ بعد اعتمادهما من المجلس التنفيذي على الموقع الإلكتروني للتقرير السنوي على شبكة الإنترنت. وتم نشر الكشوف المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٢٤ لإدارة العمليات العامة، وإدارة حقوق السحب الخاصة، والحسابات التي يديرها الصندوق، إلى جانب تقارير مؤسسة التدقيق الخارجي بشأن تلك الكشوف، في الملحق السادس وعلى الرابط الإلكتروني www.imf.org/en/Publications/AREB. وقد خضعت عمليات التدقيق الخارجي لإشراف لجنة التدقيق الخارجي، المؤلفة من السيد لين بابييه (رئيسا)، والسيد حسين إيزنغوما، والسيد تيروهيسا تاماي، وذلك وفقا لأحكام القسم العشرين (ج) من النظام الداخلي للصندوق.

مع أطيب التحيات،

كريستالينا غورغييفا
المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

يمكنك الاطلاع على التقرير السنوي لعام ٢٠٢٤ وتنزيله إلكترونيا بالإضافة إلى "الكشوف المالية" وموارد إضافية أخرى على الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي.
IMF.org/AR2024

هذا التقرير السنوي من إعداد قسم الناشر بإدارة التواصل في صندوق النقد الدولي، بالتشاور مع مجموعة مختلفة من إدارات الصندوق. وأشرف على عمل الفريق المعني بإعداد التقرير كل من جيريمي هاريسون وليندا كين وجيم بيردو، في إطار توجيهات لجنة التقييم المنبثقة عن المجلس التنفيذي برئاسة فيليب جينينغز. وباشر مهام المحرر الرئيسي هيون–سونغ كانغ، وتولت نسيم أميني عباس مهام المحرر ومدير المشروع. وشغلت دينيس بيرغيرون منصب مدير الإنتاج. وقام بترجمة النسخة العربية وإعدادها للنشر موظفو شعبة اللغة العربية التابعة لقسم الخدمات اللغوية في صندوق النقد الدولي.

© حقوق الطبع والنشر: صندوق النقد الدولي ٢٠٢٤. جميع الحقوق محفوظة.

التصميم: Feisty Brown, feistybrown.com
تصميم الصفحة الإلكترونية: Cantilever, cantilever.co
الغلاف والرسوم التوضيحية في جزء "عن كثب": Nazario Graziano

الصور الفوتوغرافية:

صفحة ٣ IMF Photo/Kim Haughton
صفحة ٢٤ IMF Photo
صفحة ٢٤ IMF Photo
صفحة ٢٥ IMF Photo
صفحة ٢٥ IMF Photo
صفحة ٢٥ IMF Photo
صفحة ٢٦ IMF Photo/Alison Shelley
صفحة ٢٨ IMF Photo/Walter Hurtado Lozano
صفحة ٣٠ IMF Photo/K M Asad
صفحة ٣٣ IMF Photo/Anirban Mahapatra
صفحة ٣٥ IMF Photo/Dalia Khamissy
صفحة ٣٦ IMF Photo/Ernesto Benavides
صفحة ٣٨ IMF Photo/Ernesto Benavides
صفحة ٣٨ IMF Photo/Andrew Caballero-Reynolds
صفحة ٣٩ Shutterstock/Georgios Tsichlis
صفحة ٣٩ Roger Anis
صفحة ٤٥ IMF Photo/Andrew Caballero-Reynolds
صفحة ٤٦ IMF Photo
صفحة ٤٨ IMF Photo / Valerie Plesch
صفحة ٥٠ IMF Photo
صفحة ٥٣ IMF Photo
صفحة ٥٤ IMF Photo/Andrew Caballero-Reynolds
صفحة ٥٤ IMF Photo/Lewis Joly
صفحة ٥٤ IMF Photo/Mosa'ab Elshamy
صفحة ٥٤ Roger Anis
صفحة ٥٤ IMF Photo/K M Asad
صفحة ٥٤ Roger Anis
صفحة ٦٠ IMF Photograph/Cory Hancock
صفحة ٦٢ IMF Photo
صفحة ٦٤ IMF Photo
صفحة ٦٨ IMF Photo / Sarah Silbiger
صفحة ٧١ IMF Photo/Paige Taylor White
صفحة ٧٢ IMF Photo/Anirban Mahapatra
صفحة ٧٣ IMF Photo/Joshua Roberts
صفحة ٧٤ IMF Photo/Joshua Roberts
صفحة ٧٥ IMF Photo/Raul Ariano
صفحة ٧٦ IMF Photo/Lewis Joly
صفحة ٧٨ IMF Photo/Lewis Joly
صفحة ٧٩ IMF Photo / Sarah Silbiger
صفحة ٨١ IMF Photo/Tangyu Zhang
صفحة ٨٤ IMF Photo/Daouda Corera
صفحة ٨٦ IMF Photo/Crispin Rodwell
صفحة ٨٩ IMF Photo/Mohammed Hamoud

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

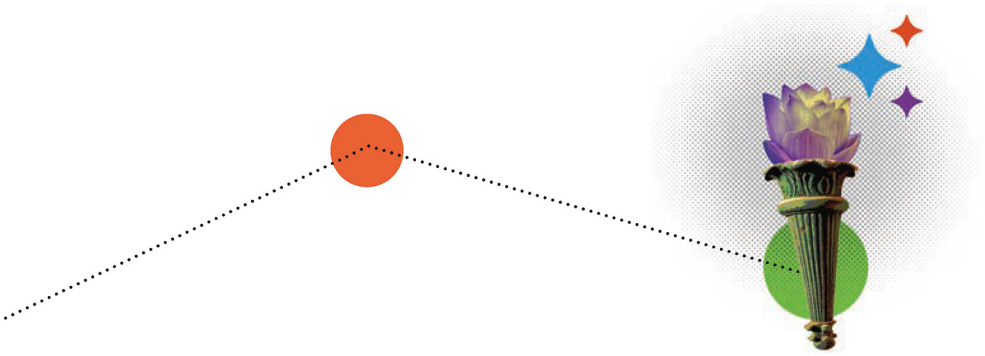

"نحن بحاجة للتعاون العالمي
أكثر من أي وقت مضى للتعامل
مع الاتجاهات العامة السائدة التي تؤثر
علينا جميعا، من التغير المناخي
إلى ثورة الذكاء الاصطناعي."

كريستالينا غورغييفا

مدير عام صندوق النقد الدولي

مطبوعات الصندوق

9 798400 278051

ARABIC